الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص إدارة إنتاج وتموين

بعنوان

قياس أثر المؤشر الاجتماعي على تنشيط ريادة الأعمال والمقاولاتية - دراسة حالة -

من إعداد الطالبتين:

- بوبكيري حفصة
- هشماوي مليكة

تحت إشراف الأستاذ:

د. بن سكران بودالي

نوقشت وأجريت علنا بتاريخ: 2021/07/11 أمام اللجنة المكونة من السادة:		
الأستاذ (ة)	جلولي محمد	رئـــــــــيسا
الأستاذ (ة)	بن سكران بودالي	مُشرفًا وَمُقرّرًا
الأستاذ (ة)	بومدين محمد أمين	مُناقـــــــــشًا

السنة الجامعية: 2020 / 2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص إدارة إنتاج وتموين

بعنوان

قياس أثر المؤشر الاجتماعي على تنشيط ريادة الأعمال والمقاولاتية - دراسة حالة -

من إعداد الطالبتين:

- بوبكيري حفصة
- هشماوي مليكة

تحت إشراف الأستاذ:

د. بن سكران بودالي

السنة الجامعية: 2020 / 2021

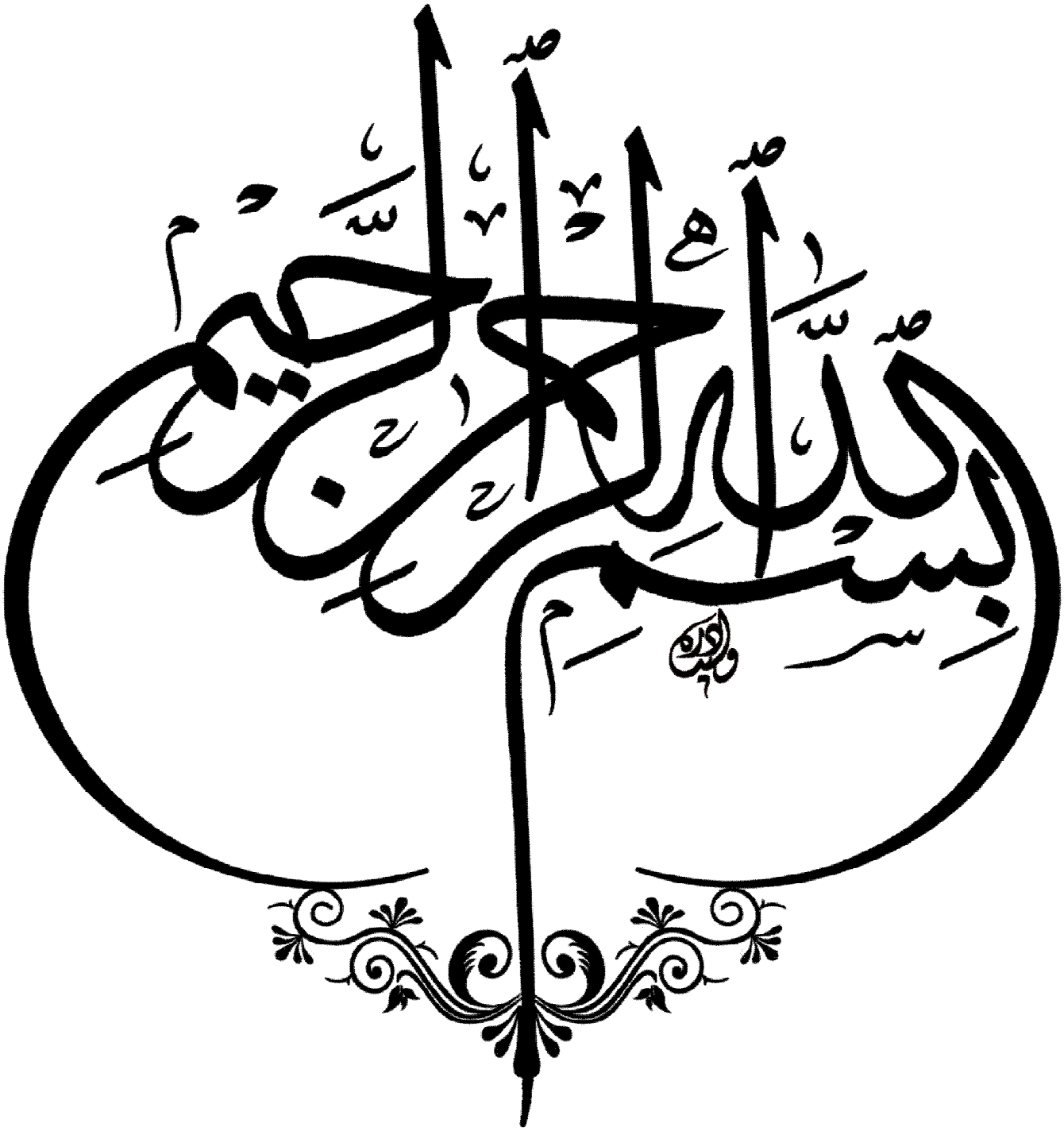
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله التي تتم بنعمه الصالحات و الصلاة والسلام على محمد صلى الله عليه وسلم

نتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور المشرف بن سكران بودالي على كل ما قدمه لنا من توجيهات و معلومات قيمة ساهمت في إثراء الموضوع

كما أتوجه بالشكر إلى كل من قدم لنا يد العون في انجاز هذه المذكرة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين

إلى أخواتي

إلى زملائي وزملاتي

إلى من تقاسمت معي مشقة هذا العمل " حفصة "

مليكة.....

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الحبيبين حفظهما الله

إلى زوجي الكريم

إلى أخي وأخواتي و أبنائهم

إلى كل زملائي وزملاتي

إلى حبيبتي التي شاركت معي هذا العمل " مليكة"

حفصة.....

Byhanderi

ملخص:

إن أهمية المقاولاتية وريادة الاعمال تنعكس على تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول مثل جزائر مع الالفية الجديدة. ذلك من خلال التجديد والتنويع وخلق المنتجات والاسواق وتكوين قدرة تنافسية واستغلال للفرص والموارد المتاحة. الا ان المعيقات والعوامل المتحكمة في اطلاق الاعمال الريادية ونجاحها تتعدد بين مالية ومادية وبشرية واخرى نوعية بين ادارية وقانونية ومؤشرات اجتماعية بخاصة ترجع للمجتمع المدني ومظاهره مثل شبكة العلاقات والانتماء والثقة والعمل جماعي والتعاون والمعلومة والاتصال وغيرها تبرز تاثيرها على الانشطة الريادية وتسريعها وتطويرها

كلمات مفتاحية: المقاولاتية - رفاهية اقتصادية واجتماعية - مؤشر اجتماعي

Abstract

The importance of entrepreneurship and entrepreneurship is reflected in achieving economic and social development and prosperity for various countries such as Algeria with the new millennium. This is done through innovation and diversification, creating products and markets, creating competitiveness and exploiting opportunities and available resources. However, the obstacles and factors controlling the launch of the entrepreneurial business and its success are varied between financial, material, human and other qualitative between administrative and legal and social index in particular refer to civil society and its manifestations such as the networks of relationships, belonging, trust, teamwork, cooperation, information, communication and others that highlight their impact on entrepreneurial activities, their acceleration and development

Keywords: Entrepreneurship - economic and social well-being - social indicators

قائمة المحتويات

شكر	
إهداء	
ملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XI
قائمة الملاحق	XIII
مقدمة	أ- هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للمقاولاتية	
تمهيد.....	02
المبحث الأول: ماهية المقاولاتية.....	03
المطلب الأول: النظريات الصورة التاريخية (المقاربات)	03
1/- المقاربة الوظيفية للاقتصاديين.....	03
2/- المقاربة السلوكية.....	03
3/- المقاربة المرحلية لعلماء التسيير (الإدارة)	05
المطلب الثاني: مفاهيم وتعاريف المقاولاتية والمقاول.....	07
الفرع الأول: مفهوم المقاولاتية.....	07
الفرع الثاني: تعريف المقاول.....	08
المطلب الثالث: قراءات مفاهيم المقاولاتية.....	10
1- المقاولاتية كظاهرة تنظيمية.....	10
2- المقاولاتية استغلال للفرص.....	11
3- المقاولاتية ازدواجية بين الثنائية (الفرد – خلق القيمة).....	12
المبحث الثاني: محددات و المبادئ المقاولاتية ودورها الاقتصادي.....	13
المطلب الأول: المحددات والعوامل المتحكمة النشاط المقاولاتي والريادي.....	13
المطلب الثاني: ركائز ريادة الأعمال وأهميتها ودورها الاقتصادي والاجتماعي.....	15
الفرع الأول: الركائز أساسية لريادة الأعمال.....	15
الفرع الثاني: أهمية ودور المقاولاتية الاقتصادي والاجتماعي.....	15
المطلب الثالث: خصائص وأنواع المقاول.....	16

الفرع الأول: خصائص المقاول.....	16
الفرع الثاني: أنواع الشخصية المقاولاتية.....	17
الفرع الثالث: نظرية الحاجات الدافعة ل Mc clelland	18
المبحث الثالث: تكوين الحدث المقاولاتي وأهم العوامل المتحكمة فيه.....	19
المطلب الأول: الثقافة والروح المقاولاتية ونماذج تكوينها.....	19
الفرع الأول: الثقافة والروح المقاولاتية.....	19
الفرع الثاني: نماذج تكوين الحدث المقاولاتي.....	21
1- نموذج تكوين المقاولاتي لـــ: SOKOL وCHAPERO	21
2- نظرية السلوك المخطط لـــ . Ajzen	21
المطلب الثاني: أهمية المؤشر الاجتماعي في ضبط تكون الحدث المقاولاتي.....	22
المطلب الثالث: مؤشرات قياس النشاط المقاولاتي والريادي.....	24
اولا / امكانية القياس والمتغيرات الموظفة.....	24
ثانيا / أهم مؤشرات القياس وأنواعها ومكوناتها.....	26
ثالثا / نتائج قياس المؤشرات المقاولاتية وريادة الاعمال.....	31
خلاصة الفصل.....	37
الفصل الثاني: الأسس النظرية المؤشر الاجتماعي	
تمهيد:	39
المبحث الأول: مفاهيم المؤشر الاجتماعي.....	40
المطلب الأول: الطرح النظري و مفاهيم المؤشر الاجتماعي.....	40
الفرع الأول: الطرح النظري للمؤشر الاجتماعي.....	40
الطرح النظري لـــ M.Fafchamps.....	40
الطرح النظري لـــ P.Bourdieu.....	43
الطرح النطري لـــ J.Coleman.....	44
الفرع الثاني: تعاريف الباحثين داخل الدراسات حول مفهوم المؤشر الاجتماعي.....	45
المطلب الثاني: المؤشر الاجتماعي والعمل الجماعي المتعاون.....	46
المطلب الثالث: المؤشر الاجتماعي والترابط الاجتماعي.....	47

المبحث الثاني: محددات المؤشر الاجتماعي ومصادر نشأته.....	48
المطلب الأول: مصادر المؤشر الاجتماعي.....	48
المطلب الثاني: محددات المؤشر الاجتماعي.....	51
المطلب الثالث: المستويات التكوينية للمؤشر الاجتماعي.....	53
المبحث الثالث: أشكال وأنواع المؤشر الاجتماعي وآثاره على تحقيق التنمية والرفاهية.....	56
المطلب الأول: أشكال وانواع المؤشر الاجتماعي.....	56
الفرع الأول: أشكال المؤشر الاجتماعي.....	56
الفرع الثاني أنواع المؤشر الاجتماعي حسب وظيفة شبكة العلاقات.....	57
المطلب الثاني: المؤشر الاجتماعي العام والخاص.....	57
المطلب الثالث: آثار المؤشر الاجتماعي على تحقيق التنمية والرفاهية.....	58
خلاصة الفصل.....	63
الفصل الثالث: دراسة ميدانية	
تمهيد.....	65
المبحث الأول: واقع المقاولاتية والمؤشر الاجتماعي في الجزائر.....	66
المطلب الأول: تطور الإيطار القانوني وتنظيمي للنشاط الإستثماري والمقاولاتية.....	66
الفرع الأول: وضعية قطاع الاستثمار قبل سنة 1988.....	66
الفرع الثاني: الإصلاحات المطبقة نهاية الثمانينات.....	68
الفرع الثالث: تطور الاستثمار والمقاولاتية انطلاقا من سنة 2001.....	68
الفرع الرابع: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	69
المطلب الثاني: أجهزة دعم المقاولاتية والهيئات المرافقة لها.....	70
الفرع الأول: أجهزة المرافقة.....	71
1- حاضنات الأعمال.....	71
2- مشاتل المؤسسات.....	72
3- مراكز التسهيل.....	73
الفرع الثاني: هيئات الدعم.....	74
1- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC".....	74
2- الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ	75

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.....	76
الفرع الثاني: هيئات الدعم.....	74
المطلب الثالث: واقع المؤشر الاجتماعي في الجزائر.....	78
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية.....	81
المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.....	81
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لنتائج الإستبيان.....	82
المطلب الثالث: تحليل الإحصائي لنتائج الإستبيان.....	87
1. دراسة درجة الموافقة للمحاور.....	88
2. دراسة الارتباط ما بين المحاور.....	92
3. دراسة صدق و ثبات الاستمارة.....	92
4. اختبار الفرضيات	93
5. تحليل التباين الأحادي ANOVA.....	94
المطلب الرابع: نتائج دراسة القياسية.....	100
نتائج الدراسة التطبيقية والقياسية	103
خاتمة.....	104
قائمة المراجع.....	106
الملاحق.....	110

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح الأسئلة المفتاحية في مجال المقاولاتية حسب (Bygrave et Hofer1991)	06
02	يوضح أهم مدارس وتفسير سلوك المقاول	13
03	يوضح سمات أنواع الشخصية المقاولاتية	17
04	يوضح ترتيب الدوافع الموجهة للمقاول	18
05	يوضح مكونات المؤشر ومستوياته ونتائج القياس حالة الجزائر 2019	30
06	يبين تركيب مؤشر المقاولاتية العام The structure of the GEI	31
07	قياس المؤشر العام للمقاولاتية والمؤشرات الفرعية لمجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	33
08	يوضح ترتيب المناطق الاقليمية الدولية حسب مؤشر المقاولاتية والدول الرائدة فيها	33
09	يوضح معايير تصنيف وتعريف المقاولاتية الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	70
10	قياس مجموع متغيرات المؤشر الاجتماعي وتطور تكوينية في الجزائر 2020/1990	78
11	توزيع العينة وفق جنس	82
12	توزيع العينة وفق متغير العمر	83
13	توزيع العينة وفق عنصر الشهادة (المؤهل)	84
14	توزيع أفراد العينة وفق التخصص الوظيفي	85
15	توزيع أفراد العينة وفق عنصر الخبرة المهنية	86
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الاول.	88
17	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني.	89
18	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث.	90
19	درجة الارتباط ما بين المحاور	91
20	اختبار صدق و ثباث المحاور الثلاثة	92
21	اختبار صدق و ثباث اسئلة المحاور ككل	92
22	نتائج اختبار كولمجروف - سمرنوف	93
23	نتائج اختبار Tللفرضية الأولى	94

24	نتائج اختبار Tللفرضية الثانية	95
25	نتائج اختبار Tللفرضية الثالثة	95

الرقم	العنوان	صفحة
01	يوضح مفهوم المقاولاتية حسب (Bygrave et Hofer, 1991)	06
02	الثقافة المقاولاتية والروح المقاولاتية ومراحل إنشاءها	20
03	نموذج موحد لنظرية السلوك المخطط ونموذج تكوين الحدث المقاولاتي	22
04	نموذج تأثير المقاولاتية على النمو أو التنمية الاقتصادية لـGEM	28
05	يوضح نتائج المرصد العام للمقاولاتية – مسح عينة من فئة الخبراء الوطنيين /نتائج حالة الجزائر	32
06	يوضح نتائج المرصد العام للمقاولاتية – مسح عينة من فئة الاشخاص /نتائج حالة الجزائر	32
07	يوضح وضعية MENA بالنسبة لمتوسط العالمي لمؤشر المقاولاتية 2017	34
08	يوضح نتائج قياس مؤشر المقاولاتية 2017 حالة الجزائر	34
09	يوضح مقارنة نتائج قياس مؤشر المقاولاتية 2020 حالة الجزائر بدول مغاربية	35
10	يوضح مقارنة نتائج قياس مؤشر المقاولاتية 2020 حالة الجزائر بدول متقدمة	36
11	يبين مقارنة نتائج قياس مؤشر المقاولاتية 2020 حالة الجزائر بدول عربية	36
12	مخطط بياني لدور الشبكات والمجموعات في أحداث المشاركة المدنية وتوفير السلع العامة وعلاقتها بالإدارة والمسؤولية	43
13	يوضح المؤشرات التكوينية للمؤشر الاجتماعي	55
14	يوضح تركيب العوامل الأساسية وما يتعلق بها المتدخلة في تحقيق الرفاهية	60
15	يوضح أنواع حاضنات الأعمال	72
16	يوضح توزيع لأصناف الجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة	79
17	يوضح تطور متغيرات المؤشر الاجتماعي على طول فترة الدراسة بين 1989 و2009.	80
18	توزيع العينة حسب الجنس	82
19	توزيع العينة حسب العمر	83
20	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	84
21	توزيع العينة حسب التخصص	85
22	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	86

23	توزيع العينة حسب التخصص الوظيفي	
24	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الإستبيان	110
02	معطيات SPSS	113

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعتبر المقاولاتية عملية إنشاء منظمة جديدة او تطوير منظمة قائمة وهي من أهم مجالات الأعمال التي يهتم بها العالم، حيث أصبحت أبرز منبع للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الأمر الذي جعلها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة التكيف التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل فضلا عن إمكانية قدرتها على الإبداع والإبتكار والتجديد.

خلال بداية الألفية لجأت الدولة الجزائرية إلى قطاع المقاولاتية وريادة الاعمال المتمثل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور كبير وهام في رفع معدلات النمو الاقتصادي فبذلت الدولة عدة مجهودات لدعم وتشجيع عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع القوانين وإنشاء أجهزة الدعم والهيئات المرافقة لهذه المشاريع ورغم هذا تبقى النتائج المتحصل عليها متواضعة مقارنة مع البلدان الغربية وحتى العربية، مما يستدعي تكييف الجهود من أجل ترقية وتحسين قطاع المقاولاتية.

إنّ الحدث المقاولاتي والريادي تتحكم فيه مجموع الموارد الكمية، والتي تشمل الموارد المالية والمادية مثل رؤوس الأموال، معدات والأدوات وهناك موارد بشرية وفكرية، بالإضافة إلى ذلك توجد موارد نوعية مثل البرامج واستراتيجيات التسيير والمانجمنت، المتعلقة باليات توجيه الموارد المالية والاقتصادية المتاحة، وفق منظومة القوانين والتنظيمات القانونية المؤطرة للانشطة والمحددة لها، بحسب مستوى كفاءتها وفعاليتها، ومثل كذلك المتغيرات الاجتماعية المؤثرة هي الاخرى، والتي تعتمد على متغيرات نوعية ذات صبغة اجتماعية مرجعها المجتمع المدني، وعناصره حيث يتعزز المؤشر الاجتماعي بفضل توفر شبكة العلاقات والمجموعات، التي تصبح قنوات تتيح المعلومات الصحيحة، وكل من الثقة والعمل الجماعي المتعاون، الاتصال والإندماج بين الأفراد والاعضاء المنتمين لها والقيم والمبادئ المشتركة بينهم، وبالتالي يعد المؤشر الاجتماعي الأرضية التي تطلق منها وترتكز عليها المقاولاتية وريادة الاعمال حيث تظهر أهمية هذا الأخير عند فقدانه باعتباره أساس تركيب البناء الاجتماعي.

1- الإشكالية الرئيسية:

ولدراسة هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يتحكم المؤشر الاجتماعي في تنشيط العمل المقاولاتي والريادي؟

دراسة حالة على مستوى ولاية سعيدة

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية ودراستها بطريقة معمقة قمنا بطرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما هي أبعاد النشاط المقاولاتي والمفاهيم المتعلقة به؟
- في ما تتمثل أهمية المؤشر الاجتماعي للأنشطة المقاولاتية؟
- ما واقع النشاط المقاولاتي في ظل معطيات المؤشر الاجتماعي في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة:

- النشاط المقاولاتي يعتمد بالأكثر على المؤشر الاجتماعي.
- النشاط المقاولاتي والريادي لا يعتمد فقط على المؤشر الاجتماعي. بل هناك رؤوس الأموال المالية والمادية والبشرية.
- النشاط المقاولاتي في دراسة الحالة متوازن التأثر بالمؤشر الاجتماعي إلى جانب المالي والمادي.

3- أسباب اختيار الموضوع:

- رغبتنا في معرفة أهمية المؤشر الاجتماعي في تغريز المقاولاتية وريادة الأعمال.
- نظرا لأهمية الموضوع الذي لقي اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة.
- محدودية الدراسات وقلتها.

الرغبة في الإطلاع على هذا الموضوع.

4- أهداف الدراسة:

من خلال هذا الموضوع نسعى لتحقيق جملة من الأهداف أهمها مايلي:

- التعرف على واقع المقاولاتية في الجزائر.
- محاولة تسليط الضوء على موضوع المقاولاتية باستعراض بعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين.
- كشف المحتوى النظري حول مفهوم المؤشر الاجتماعي ومختلف أبعاده.

- بيان أثر المؤشر الاجتماعي على تنشيط ريادة الأعمال.

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون المقاولاتية واحدة من الإستراتيجيات المتبعة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية منها البطالة، والفقر، حيث يعد المؤشر الاجتماعي من أهم الروابط الاجتماعية التي تخدم المقاولاتية لتحقيق التنمية والرفاهية.

6- المنهج المستخدم:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الاستقرائي لأنه المنهج الذي يتلائم مع طبيعة الموضوع من الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج الإحصائي من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS.

7- صعوبات الدراسة:

- صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع نظر لحداثته مع قلتها باللغة العربية.
- صعوبة توزيع استمارة الإستبيان.

8- حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: أهم المفاهيم المعتمدة خلال الدراسة المتمثلة في المقاولاتية والمؤشر الاجتماعي.

الحدود المكانية: تمثلت في تقسيم عينة عشوائية على فئة مختلفة مع المجتمع في ولاية سعيدة.

الحدود الزمانية: تمت فترة الدراسة في السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2020 / 2021.

9- دراسات السابقة

- دراسة بدراوي سفيان حول ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة ظاهرة المقاولة لدى الشباب كواقع سوسيولوجي، محاولين معرفة مختلف الأبعاد الثقافية والاجتماعية للظاهرة وكذلك طبيعة الممارسة السائدة والمهنية، كما أنه يهدف إلى مقاربة الظاهرة من عدة مداخل ومن خلال نهج متعدد التخصصات، إن هذه المساهمة المتواضعة

حول موضوع ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول وبعد مختلف التحليلات التي قام بها وخلاصة النتائج التي قدمها، إنها تفتح أفاقا بحثية قد تشكل بالنسبة له توجيهات بحثية في المرحلة القادمة، وقد يثار بعدها موضوع المقاولاتية والنوع الاجتماعي أي إشكالية المرأة المقاول في الجزائر، ويبقى موضوع جدلية الثقافية والتنمية من أكبر الإهتمامات التي يمكن أن نموقع فيها ظاهرة المقاولة ضمن إطار هذا الجدول، تأثير الثقافة الوطنية على الممارسات التسييرية للمقاولين الجزائرين يشكل موضوعا مهما خاصة في جوانب النقد والتحقيق من بعض النظريات المهيمنة في تفسير السلوك التسيير للمقاول.

- دراسة لونسيسي ريم حول المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية - باتنة.

لهذه الدراسة أهمية بالغة في العديد من المجالات في حقل البحث العلمي أي كان نوعه اقتصادي، قانوني اجتماعي وحتى ثقافي، حيث سرعت التغييرات والتحولات الكبيرة والعميقة التي مست الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصادي المحلي بصفة خاصة، بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاداة لدفع عجلة التنمية، من خلال تشجيع المشاريع المقاولاتية باعتبارها القاطرة الأمل لها، والتي ستحدث نهضة اقتصادية واجتماعية. وعليه برزت هذه الدراسة من خلال المغيرات التي تناولتها، حيث تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الظواهر الكثيرة الإنتشار تهدف إلى إشباع حاجات الفرد ولها أهمية بالغة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي حيث تساهم في الرفع من معدل النمو والخفض من البطالة وبالتالي الحد من الفقر.

- دراسة JEAN PIERREBECHAR (L'enseignement en entrepreneurship a travers le monde: validation d' une typologie (1998)

ركزت هذه الدراسة على البرامج التكوينية في المقاولاتية والتي أحالت الدراسة إختلافها إلى خمس أسباب.

اختلاف المنظمين "المتكونين" وفق مستوياتهم التعليمية، اختلاف المكونين بين استاذ تكوين عالي واستاذ مكون للمقاولين، ويمكن الاختلاف من حيث طبيعة المقاييس البيداغوجية وكذلك شبكة الاتصالات الخاصة بالأعمال اختلاف محتوى البرامج، اختلاف مؤسسات التكوين بداخلها، اختلاف الثقافة المقاولاتية لكل دولة.

ومن بين ما توصلت له الدراسة أن تعليم المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لباس رسميا موحدا (إن صح التعبير) فهي كالإدارة تخفي ثقافات مختلفة يجب تحيينها وتحديثها، وقد ثبت من

خلال الدراسة أيضا وجود نوعين أساسين من البرامج التكوينية، أحدهما يركز على الطالب و آخر على الشبكة المحلية.

أخذت هذه الدراسة بعد البرامج التكوينية في المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاولت فرزها وتوضيح أبعادها دون الأخذ بعين الاعتبار تأثيرها ونتائجها على الروح المقاولاتية لدى الأفراد.

- دراسة بن حكوم علي حول المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة - دراسة حالة-

من خلال هذا الدراسة تهدف المقاولاتية الاجتماعية على تقديم الحلول المثلى ومعالجة المشاكل التي تفرضها التحديات الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية دون التفريط في أي منها، وذلك من خلال تنفيذ مبادرات ومشروعات جديدة أو تطويرات أخرى قائمة، أو تأسيس مؤسسات اجتماعية او تنموية جديدة لتوفير المنتجات والخدمات التي تلبي مباشرة الإحتياجات الاجتماعية الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

أما فيما يتعلق بالأهداف المنطوية في ضمن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة فلمسنا وجود بوادر في بيئة مجتمع الدراسة حول قيام بعض المنظمات التي لها إمكانية اكتساب صفة المقاولة الاجتماعية بتشجيع المواهب وتحفيز الإبتكار، وكذلك العمل والطبيعة التضامنية لاسيما في مجال الفلاحة والحرف والصناعات التقليدية.

10- هيكل الدراسة:

من أجل تغطية هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول منها فصلين نظريين والفصل الثالث مخصص للدراسة الميدانية.

نخصص الفصل الأول في الإطار النظري للمقاولاتية من خلال ثلاثة مباحث، تعرض المبحث الأول إلى ماهية المقاولاتية، أما المبحث الثاني عن محددات ومبادئ المقاولاتية ودورها الاقتصادي، والمبحث الثالث عن تكوين الحدث المقاولاتي وأهم العوامل المتحكمة فيه.

أما الفصل الثاني ركز على الأسس النظرية للمؤشر الاجتماعي من خلال ثلاثة مباحث، حيث المبحث الأول تحدث عن مفاهيم المؤشر الاجتماعي والمبحث الثاني كان عرضة لمحددات المؤشر الاجتماعي ومصادر نشأته والمبحث الثالث عن أنواع المؤشر الاجتماعي وأثاره على تحقيق التنمية والرفاهية.

في حين الفصل الثالث كان مخصصا للدراسة الميدانية من خلال مبحثين المبحث الأول تطرقنا إلى واقع المقاولاتية والمؤشر الاجتماعي في الجزائر أما المبحث الثاني حول دراسة الحالة على عينة

عشوائية من المجتمع في ولاية سعيدة ومعالجة البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS نستعرض فيه الدراسة الإحصائية للاستبيان من خلال التحليل الإحصائي والإستدلالي للاستبيان.

الفصل الأول

الإطار النظري للمقاولاتية

تمهيد:

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة، أصبحت كل من الحكومات والباحثين والجامعيين والمجتمع بشكل عام يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم، وبقدرتهم على البقاء والنمو، ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد في قدرتها المقاولاتية على الرفع في المستويات الإنتاج وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها، تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق، بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها ليشمل وسيلة لإعادة الإندماج الاجتماعي للعمال من خلال ما توفره من مناصب شغل.

المبحث الأول: ماهية المقاولاتية

المطلب الأول: النظريات الصورة التاريخية (المقاربات):

المقاولاتية هي ظاهرة موجودة منذ القدم، لكن يبقى من الصعب إعطاء مفهوم يلقى الإجماع، عدد من الكتاب مع ذلك عرفوا المقاولاتية إنطلاقا من الفعل المقاولاتي المنجز من طرف المحرك/ الفاعل الرئيسي (Bruyat, 2000).

هنا سوف ننبه إلى بعض المقاربات الرئيسية حول مفهوم المقاول وتطبيقاتها في حالات مختلفة عبر الزمن، حسب الاقتصاديين، علماء النفس، تم المقاربة المرحلية لعلماء التسيير، وسوف نصل إلى تحليل الإشكالية الجديدة التنظيمية المميزة للمقاول والسلوك المقاولاتي.

1/- المقاربة الوظيفية للاقتصاديين:

بالنسبة لـ (Cantillan 1755) و (say 1803) المقاول هو الشخص الذي يأخذ المخاطرة لأنه يستثمر في أمواله، وحدد(Cantillan) من خلال (Fillon 1997) أن المقاول يشتري مواد أولية بسعر مؤكد من أجل تحويلها وإعادة بيعها بسعر غير مؤكد (Champ de L' entrepreneuriat histoire évolution)، إذن فهو شخص يعرف الحصول على فرصة في صورة تحقيق الذات لكن في ظل المخاطر الموجودة أما (say) وضع فرق بين المقاول والرأسمالي وربط المقاول بمفهوم الابتكار حيث ينظر إليه كعامل للتغيير.

(Schumpeter1928) في دورته ركز على البعد القوي الإبتكاري للمقاول: "جوهر المقاولاتية يوجد في اقتناص واستغلال الفرص الجديدة في مجال المؤسسات..." المزيج الجديد من الموارد يسمح لهم بإمكانية تحقيق هذه الأفكار؛ لقد استنتج أن المقاول يشارك بصفة جد مهمة في التنمية الاقتصادية.

2/- المقاربة السلوكية:

قام (David Mc. Clelland) من خلال أعماله (1961) بمحاولة فهم نظام القيم والمحفزات للمقاول، Mc Clelland استخرج بعدين أساسيين يحددان سلوك المقاول، الحاجة للإنجاز والحاجة للسلطة: الأولى تدفع الفرد إلى أن يكون مسؤولا عن حل مشاكله وكنتيجة ثباته على الأهداف المشكلة حتى تنمو، أما الثانية وهي الحاجة للسلطة أقل دراسة: " المرور على إرادة واضحة لشغل مكان مسيطر داخل النظام.

أشار Michel Palmer (1987) أن الأشخاص لهم حاجة قوية لإنجاز مقارنة بالآخرين الذين لهم حوافز ضعيفة في هذا الإطار، خصائصهم في تفصيل المهام التي تتميز بالمخاطرة هي التي تحركهم، إنه عمل كثيف جد بالانشغالات التي تتطلب قوة ذهنية كبيرة.

(Ray H Rosenanet et Meyer Friendmam 1974) عادوا إلى مرحلة الأوضاع الخاصة Mc. clelland وعزلوا " المتغير A" الموافق لإنشاء المؤسسات " المتغير A" هو مجموعة معقدة من الحركات والانفعالات التي يمكن إيجادها عن الأشخاص الذين يعيشون بطريقة ثابتة وعنيفة صراع داخلي شخصي من اجل تحقيق أكبر قدر من الأشياء في أقل وقت ممكن[1].

في دراسة أجريت سنة 1992 قام بها باحثين حول منشئ المؤسسات Paul Rasse et denis Parisot استخرجوا ثلاث قيم رئيسية يمكن إيجادها غالبا في ضوء الاكتشافات الميدانية في مركز المقاولين Lyon EM.

- الرغبة في التفسير والتحقيق.
- الحاجة إلى الاستقلالية والحرية.
- الميل للمقاولة والتسيير.

المقاول في الواقع هو محقق المشاريع يبحث بشكل مستمر على طرق جديدة للتنمية، فهو يتميز بالقيادة، القدرة على المراقبة، وتحمل المخاطرة حسب (RH Brockans S P et Horwitz) الأفراد الذين لا يؤمنون بقدرتهم على المراقبة، على تقييم بيئتهم من خلال أعمالهم الخاصة لا يستطيعون تحمل المخاطرة المرتبطة بإنشاء المؤسسات.

- تفضيل الدخول في وضعيات تسمح لهم بالحصول على الإحساس بالإنجاز، عدم التحفز فقط بواسطة العوائد المالية، الحصول على أحسن النتائج في الحالات التي تمنح تقييم إيجابي و دقيق وفي الأخير الرغبة في التفكير طويل الأجل هي مميزات نفسية توجد عموما عند منشئ المؤسسات.

بالنسبة لتحمل المخاطرة فهو يعود قبل كل شيء لأسباب غير موضوعية مرتبطة بصورة المقاول الناتجة عن المحيط الإجتماعي والإقتصادي التي يقدم فيها هذه المؤسسة وكذلك بقدرته على النجاح.[2]

هنالك أربع أنواع للمخاطرة تتكرر عادة بالنسبة للمقاولين حسب:

[1] - Michel Coster, Entrepreneur et entrepreneuriat, Actes de la Journée du 06 Juin 2002. Organisées par E M Lyon, Eclly Cadres et Entrepreneuriat, Mythes et Réalités, Les Cahier de Cadres 2003.
[2] - Michel Coster, cit

Moor Justin G Langeneker et Carlos W

هي المخطر المالي؛ المخطر المهني؛ المخطر العائلي؛ المخطر البدنـــي .

في اهتمام أكثر موضوعية يظهر من المهم التحديد بأن تحليل الحالة النفسية لا تعطي معنى حقيقي في فرضية الالتزام المقاولاتي الإرادي المتمحور حول التنمية، في هذا الإطار نتابع بموقع Andre " " Letowsk مراقب (ANCE1992) كيفية توضيح وتحليل حقائق إنشاء المؤسسات" حيث قام بالرجوع إلى منطق الإدماج الإجتماعي عن طريق إنشاء المؤسسات المتعلقة حسب أقواله 70 %من أصحاب المؤسسات الجدد، هؤلاء الأشخاص هم في البداية يبحثون عن عمل، والحصول على عائد كان كاف للبقاء على قيد الحياة هم وعائلاتهم، فهم يفتقدون إلى القيام بتحاليل وتصورات متعلقة بالمقاولاتية.

في النهاية نستطيع الجزم أن دراسة الخصائص النفسية ، لا تعتبر مقبولة كليا فإذا استطعنا التحقق مما إذا كان الشخص يمتلك الخصائص والصفات التي يمتاز بها المقاولون عموما، سوف يكون من الخيال أو الوهم الحصول على استنتاجات حول إمكانية نجاحهم كمقاولين.(Chances) .

نستنتج مع (Fillion LJ 1997) بالقول أن المقاول هو إنسان إجتماعي وهو ابن بيئته (Prodint de Son Milier) الكثير من الباحثين أظهروا أن المقاولين يكتسبون مميزات حسب الزمان والمكان الذين نشأوا فيه (Ritchie1981 Ellis 1983et Gibb) وعليه فإن الثقافة العادات، حاجات المنطقة تحدد السلوكات مقاربة السمات Traits les par approche'L ترتكز على الفرد المقاول ومن خلال علماء التسيير (الإدارة) سوف يكملون هذه النظرة بإدماج المحيط وبالأخص التنظيم.

3/- المقاربة المرحلية لعلماء التسيير (الإدارة)

فيّ مقال نشر سنة 1989 بعنوان (What is an antrepreneur ? is The Wong question)، أقر Garter بعدم كفاية مدخل السمات، واقترح دراسة الأعمال التي يقوم بها المقاول وسلط الضوء على إنشاء المنظمة نتيجة تعدد المؤتمرات المتدخلة في العملية المعقدة، وبالتالي " أصبح البحث يرتكز حول ما يقوم به المقاول وليس من هو المقاول "

في هذا الصدد اقترح Bygrave 1989 ثم Hofer et Bygrave 1991 مفهوم نهائي(C) يستند على شرطين(A و B):

A - الحدث المقاولاتي يمثل إنشاء منظمة جديدة من أجل استغلالها .

B- المسار المقاولاتية تحتوي على كل الوظائف: النشاطات والأفعال المرتبطة باقتناص الفرصة وإنشاء منظمة من أجل استغلالها

C- .المقاول هو الشخص الذي يقتنص الفرص والذي ينشئ منظمة من أجل استغلالها.

الشكل رقم 01 يوضح مفهوم المقاولاتية حسب (Bygrave et Hofer, 1991)

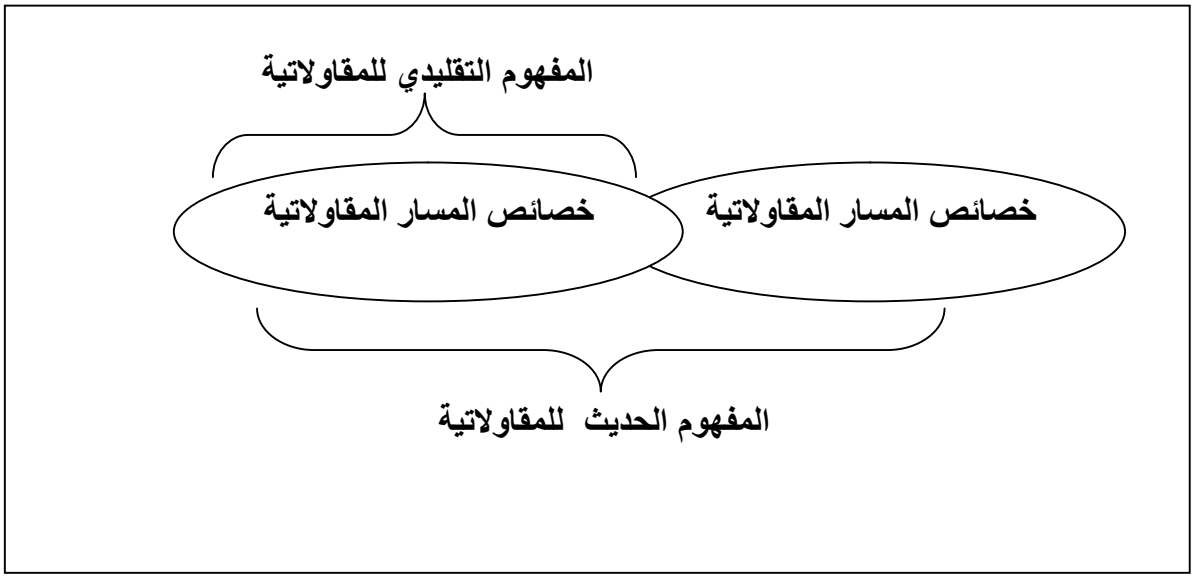

وعليه قام كل من (Bygrave et Hofer, 1991) بتغيير التوجهات واقترحوا بعض الأسئلة المفتاحية في مجال المقاولاتية (أنظر الجدول1)

الجدول رقم 01 يوضح الأسئلة المفتاحية في مجال المقاولاتية حسب (Bygrave et Hofer1991)

التركيز على المسار المقاولاتي	التركيز على المقاول
1-من هم القادرون على اقتناص الفرص بشكل فعال وعملي؟	1- من هم الذين سيصبحون مقاولين؟
2-ما هي المهام الأساسية من أجل إنشاء منظمة بنجاح؟	2- لمـــاذا يصبحون مقاولين؟
3-ما هو القدر الذي تكون فيه هذه المهام مختلفة عن تلك المساعدة على التسيير بنجاح؟	3-ما هي مميزات المقاولين الناجحين؟
4-ما هي المساهمات المميزة للمقاول في هذه العملية؟	4- ما هي مميزات المقاولين الفاشلين؟

المصدر: Michel Coster,Op Cit

مع ذلك فهم لم يهملوا الإشارة إلى المكانة الرئيسية للمقاول في العملية، وكذلك التأكيد على وجود تسعة مميزات ترتبط بالعملية المقاولاتية وهي :

- ❖ المقاولاتية هي عملية ناتجة رغبة إنسانية، محرك المقاولاتية هو المقاول.
- ❖ تكون على مستوى مؤسسة واحدة.
- ❖ تؤدي إلى تغيير الحالة، تغيير البيئة من حالة (بغياب المؤسسات الجديدة) إلى حالة أخرى (في وجود المؤسسات الجديدة .
- ❖ تؤدي إلى عدم الاستمرار خاصة في القطاع التنافسي لأحد الصناعات وأحيانا إنشاء صناعات جديدة.
- ❖ هي مسار كلي) holistique) لا يمكن تقييمها إلا بالنظر إلى كل النظام الصناعي.
- ❖ هي مسار ديناميكي حيث تتطور فيه المؤسسة والصناعة بشكل مترابط.
- ❖ هي مسار فريد من نوعها لأنه لا توجد تجربة أخرى لإنشاء المؤسسة لا تكون مشابهة لها.
- ❖ تحتوي على عدد كبير من المتغيرات المتداخلة في الحدث المقاولاتي (عدد وتموقع المنافسين، الموارد، تموقع وإستراتيجية المؤسسات الجديدة، نمو وحاجات الزبائن .
- ❖ النتيجة النهائية لهذا المسار جد حساسة للظروف(الشروط) الأولية لهذه المتغيرات.

المطلب الثاني: مفاهيم وتعاريف المقاولاتية والمقاول

الفرع الأول: مفهوم المقاولاتية

لقد أصبح مصطلح المقاولاتية اليوم من أهم المجالات الخصبة للبحث، ولقد تناول الاقتصاديون مفهوم المقاولة من عدة جهات، ونظرا لاستعمال المقاولاتية في عدة مجالات فإنه: لا يمكن حصر تعريف واحد المتفق عليه.

ومصطلح المقاولاتية له تاريخ يعود 1732 عندما استخدم الاقتصادي الأيرلندي (Richard cantillon) هذه الكلمة في إشارة إلى:" الأفراد الذين لهم الرغبة في تنفيذ أشكال من المراجحة (الموازنة) والتي تنطوي على المخاطر المالية لمشروع جديدة والمقاولة هي تأسيس مؤسسة تجارية تقدم السلع والخدمات وتخلق فرص العمل، وتسهم في الدخل القومي والتنمية الاقتصادية الشاملة.[1]

والمقاولاتية هي ظاهرة معترف بها عالميا، ولكنها تفتقر إلى تعريف دقيق، ففي أوائل القرن العشرين ناقش شامبتر (schumpeter 1934) دور المقاولاتية ودروها في تشجيع الابتكار، وتنفيذ التغيير في الاقتصاد من خلال إدخال منتجات أو خدمات جديدة[2].

المقاولاتية هي سلسلة من المراحل يتم فيها إكتشاف فرص لخلق سلع والخدمات مستقبلية يتم تقسيمها واستغلالها[3]، في حين يعرفها الاتحاد الأوروبي على انها " الأفكار والطرق التي تمكن من

[1]- دباح نادية، 2011، **واقع المقاولة في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، ص 17.

[2]- شادي فدوى عمرية، 2012، **أبعاد وكفاءات ومهارات المقاول الجزائري في تطوير مؤسسة دراسة حالة المقاولين ولاية بشار**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 31.

[3]- زايد مراد، 2010، **الريادة والإبداع في الممشروعات الصغير و المتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الدولي حول المقاولاتية التكوين وفرص العمال بكلية العلوم اللاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6-7-8 أفريل ، ص 7

خلق وتطوير نشاط عن طريق مزج المخاطر والإبتكار والفاعلية في التسيير وذلك ضمن مؤسسة جيدة، أو قائمة[1].

اما تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) للمقاولاتية: " هو النشاط الديناميكي الذي يسعى لخلق قيمة من خلال إنشاء او توسيع نشاط اقتصادي وعن طريق تحديد واستغلال منتجات جديدة، طرق جديدة او أسواق جديدة".

اما حسب بيترواسريش (peters ethiseich) على أنها: " نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الإبتكار تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية.

أما (damoure et gasse) فقد اعتبر أن المقاولاتية هي: تسيير الموارد البشرية و المادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالإجابة لحاجيات الأفراد والجماعات.

الفرع الثاني: تعريف المقاول

لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له فمصطلح المقاول (Entrepreneur) ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل (Entrepreneur) والذي معناه باشر، التزم تعهد وبالنسبة للغة الإنجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة (Entrepreneur) للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية.

وعرف القاموس العام للتجارة الذي نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين (enreprender) (Entreprenour) بالشكل التالي:[2]

(Enrepreder): تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة...الخ

(entrepreneur):الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا بدلا من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.

أما في انجلترا وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد كان المصطلح الذي يقابل مصطلح المقاول (entrepreneur) هو مصطلح (undertaker) أو (adventurer) ولقد عرف (dutionary.j) كلمة (undertakar) على أنه: الشخص الذي يحاول استغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة.

يعتبر الاقتصادي 1730 (cantillon) أول من وضع مفهوما للمقاول ، ثم جاء بعده من الباحثين من (trade) و 1829 - 1803 (j.b say) وبعدها (turgot) 1776 أمثال الفرنسية التقليدية.

---

[1]- سلامي منيرة، 2012، **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر** مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجيات اتنظيم ومرافقة المؤسسا الصغيرة المتوسطة في الجزائر يوم 18 و 19 أفيرل، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 2.

[2]- خذري توفيق ، حسين الطاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المسارات والمحددات،** مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام السياسي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر، 2013، ص 4

المدرسة 1890، وكذلك كان الموضوع محل اهتمام المدرسة النمساوية وتمثل ذلك في أعمال كل من (knight, 1921)(kirznzr 1973) من كل أعمال وكذلك (schumpeter) و 1949-1985-1968 (baumol)(mises 39) ويمكن تلخيص أهم التعاريفهم فيمايلي:

Cantillon: المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين البيئة "MC.D Clellonit" المقاول هو الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر محسوبة "Knight": المقاول هو الذي يتصرف على أساس توقعاته التلقبات السوق، ويتحمل اللايقين في ديناميكية عمل السوق.

وهنا يتفق هؤلاء الباحثون على أن المقاول يقوم بإنشاء مؤسسة أين يعمل في ظل لايقين البيئة بصفة عامة وتقلبات الأسواق بصفة خاصة، ويتحمل المخاطر الناجمة عن ذلك مخاطر مالية جسدية ، عائلية، نفسية).

أما اللجنة الأوروبية عرفت المقاول كمايلي: " المقاول يمكن اعتباره ذلك او تلك الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار، بجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها، وذلك بتخصيصه الناجع للموارد.[1]

بالرجوع إلى قاموس Meniam WELSER 1988 عرف المقاول على أنه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة شركته باستخدام مهارته الإدارية.

وبعد التمعن مليا في التعاريف سابق المذكورة التي تزامنت والتطور الاقتصادي يمكن تحديد تعريف للمقاول وذلك كالتالي:

المقاول هو الشخص الذي لديه الإدارة والقدرة وبشكل مستقل، إذا كان لديه الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة أو إختراع إلى ابتكار يسجد على أرض واقع بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية والقدرة على الإبداع وذا يقود التطور الاقتصادي.

كما يمكن تعريف المقاول على أنه:[2]

شخص مبدع ومسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في رأس مال المؤسسة ويقـــوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجهه أو حل مشاكلها.

[1]- كمال مرداوي، كمال زموري، **الابتكار كعنصر أساسي لنجاح سيرورة المقاولتية**، في ظل رهانات اقتصاد السوق، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 06-07--08 أفريل، 2010 ، ص7.

[2]-

المطلب الثالث: قراءات مفاهيم المقاولاتية:

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع في معظم البلدان، ومحور أساسي للتطور، ونمط حياة جذاب يمكن الأفراد من تحقيق ذواتهم ويصبحوا أكثر استقلالية ومستوى معيشي أفضل. نظرا لاستعمال مصطلح المقاولاتية في عدة مجالات مختلفة، فلا نجد تعريفا واحدا يشملها فهناك عدة مداخل لتعريفها.

1- المقاولاتية كظاهرة تنظيمية

هذا الاتجاه والذي يتزعمه Gartnerيعتبر أن المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمات جديدة، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة[1] . فحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية، بشرية...، وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكل وأن يكون قادرا على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة.[2]

كما يرى هذا الاتجاه أيضا أن عملية إنشاء مؤسسة جديدة هي ظاهرة تنتج عن التأثير المتبادل للعديد من العوامل المختلفة مثل الأفكار، الخبرة، والتي يصبح لها معنى بواسطة تنظيم جديد، ويركز " Gartner"أساسا على مسألة ظهور هذه المنظمة وكيف تتمكن هذه الأخيرة من البروز والتحول إلى كيان موجود حقا بعدما كانت مجرد فكرة، ويشيد أيضا بقدرة المقاول الكبيرة على تحويل الأحلام أو الرؤية إلى حقيقة ملموسة مجسدة في شكل مشروع جديد.[3]

غير أن هذا الاتجاه يشويه بعض الغموض، فبالرجوع إلى طريقة الاستغلال المعتمدة لتثمين فرصة أو ابتكار ما يمكننا الاعتماد على مؤسسة قائمة بدل اللجوء إلى إنشاء مؤسسة جديدة، فهل هذه الحالة تعتبر حالة مقاولاتية أم لا. ومن جهة أخرى ومثلما بينه Bruyatلا يمكن أن تؤدي جميع المؤسسات المقامة لإحداث حالات تكون فيها شدة التغيير بالنسبة للفرد بالإضافة إلى أهمية القيمة المقدمة ذات مستوى عال، حيث يمكن للمؤسسات أن تنشأ عن طريق التقليد أو إعادة الإنتاج.[4]

---

[1] -Alain Fayolle, Entrepreneuriat, Dunod, Paris, 2004, p29.

[2] -Eric Michael laviolette et Christophe loue, Les competences entrepreneuriales, Définition et construction d'un referential, communication au séminaire l'internationalisation des PME et ses consequences sur les strategies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, Suisse, 25, 26, 27 octobre 2006, p3.

[3] - Thierry Verstraete et Alain fayolle, Paradigme et entrepreneuriat, revue de l'entrepenurial, vol4, n1, 2005, p37.

[4] - Alain Fayolle, Entrepreneuriat, op, cit, p29.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف المقاولاتية حسب هذا الاتجاه بأنها عملية إنشاء المؤسسة من خلال تجسيد فكرة في مشروع.

2- المقاولاتية استغلال للفرص

حسب هذا الاتجاه يعرف Shane وVenkatarman المقاولاتية بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية. الفرصة حسب Cassonتعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات، خدمات ومواد أولية جديدة، بالإضافة أيضا إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم، وبيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها، ويتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعتبر شخصا قادرا على اكتشاف موارد غير مثمنة والتي تقوم بشرائها وتنظيمها من أجل إعادة بيعها في شكل سلع ومنتجات مثمنة بشكل أفضل من طرف المستهلكين، وتفطن المقاول لمثل هذه الفرص يولد لديه رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة تهدف استغلالها.[1]

كما يوجد أيضا حسب Drucker مصادر أخرى للفرصة والتي تتمثل في:[2]

- الفرص المتواجدة في الأسواق كثمرة لعدم الكفاءة الناتجة عن تناظر المعلومة، أو عن عدم امتلاك التكنولوجيا اللازمة لتلبية الحاجات غير المشبعة

- الفرصة الناتجة عن التغيرات الخارجية في الحالات الاجتماعية، السياسية، الديمغرافية والاقتصادية.
- الفرص الناتجة عن الابتكارات والاكتشافات والتي تولد أيضا معارف جديدة.

إذن يركز هذا الاتجاه على دراسة ظهور نشاط اقتصادي جديد، والذي ليس بالضرورة مرتبط مؤسسة جديدة، ويطرح أيضا هذا الاتجاه بعض المشاكل الرئيسية في تصوره للمقاولاتية، حيث يفترض أن الفرص في الطبيعة كما هي، ويكفي امتلاك القدرة على معرفتها حتى نتمكن من امتلاكها وتحويلها لحقيقة اقتصادية، ولكن في الحقيقة يمكن أن تتشكل الفرص المقاولاتية من خلال عملية إنشاء النشاط وليست هي بذاتها نقطة الانطلاق.

كما يركز هذا الاتجاه فقط على دراسة طريقة استغلال أو تجسيد الفرصة التي تسمح بخلق منتج أو خدمة، في حين أنه يتوجب علينا دراسة ما يحدث فعلا في المقاولاتية من اجل فهم الظاهرة بصورة أفضل.[3]

[1] -Eric Michael laviolette et Christophe loue, op cit, p3.
[2] - Karim Messeghem, L'entrepreneuriat en quete de pradigme: apport de l'école autrichienne, le congrés international francophone en entrepreneuriat et PME, L'internationalisatin des PME et ses consequences sur les strategies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, Suisse, 25-27
[3] -Alain Fayolle, Entrepreneuriat, op, cit, p29, 30.

ومن خلال ما سبق يمكن أن تعرف المقاولاتية بأنها استغلال للفرص التي تسمح بتجسيد مشروع.

3- المقاولاتية ازدواجية بين الثنائية (الفرد – خلق القيمة)

حسب هذا الاتجاه تتمحور المقاولاتية حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد والقيمة التي أنشأها ويتزعمه Bruyat" "فبالنسبة إليه يتمثل الموضوع العلمي المدروس في مجال المقاولة في الثنائية الفرد وخلق القيمة[1]، والثنائية هنا عبارة عن مبدأ اقترح من طرف Morinوهو يندرج ضمن ديناميكية للتغير ويعرف من منظورين، الأول ينطلق من الفرد ويعتبره الشرط الأساسي في خلق القيمة فهو العامل الرئيسي في الثنائية إذ يقوم بتحديد طرق الإنتاج، سعته وكل التفاصيل المتعلقة بالقيمة المقدمة، وبالتالي المقاول هو ذلك الشخص أو المجموعة في صدد خلق قيمة كإنشاء مؤسسة جديدة مثلا، والذي بدونه لم يكن لهذه القيمة أن تقدم.

أما المنظور الثاني فهو يعتبر أن خلق القيمة من خلال المؤسسة التي أنشأها هذا الفرد، تؤدي إلى جعل هذا الأخير مرتبطا بالمشروع الذي أنشأته إلى درجة أنه يصبح معرفا به، وتحتل القيمة التي قدمها مكانة كبيرة في حياته،كما أنها تؤثر بشكل كبير عليه، إذ تدفعه لتعلم أشياء جديدة، لتعديل شبكة علاقاته بما يتماشى مع متطلباته، وهي قادرة حتى على تغيير صفاته وقيمه، وعندما يقوم الفرد بإنشاء مؤسسة أو تقديم ابتكار ما فاته بالمقابل يصبح مقيدا بالمشروع الذي أقامه.

أما عن القيمة المقدمة فهي تتمثل في مجموع النتائج التقنية، المالية والشخصية التي يقدمها المنظمة والتي تولد رضا المقاول والأطراف الفاعلة أو المهتمة.[2]

يمكن اعتبار أن هذه الاتجاهات الثلاث متكاملة حيث لا يكفي أي اتجاه لوحده لتعريف المقاولاتية، وبصفة عامة يمكن تعريفها كالتالي: المقاولاتية هي مجموعة النشاطات يتم من خلالها إنشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي من خلال استغلال الفرص المتاحة من طرف فرد يتمتع بخصائص معينة من أجل تجسيد فكرة مبدعة وبالتالي خلق قيمة. ومنه فإنه يجب توفر ثلاث عناصر أساسية في المقاولاتية هي[3]:

- المقاولون الذين لن يكون هناك إبداع من دونهم.

- البعد التنظيمي المرتبط بالرؤية، الثقة المثالية، الإبداع، التحوط للفشل، التحوط للغموض، الرقابة الداخلية.

---

[1] -Ibid, p30.

[2] -Eric Michael laviolette et Christophe loue, op cit, p3.

[3]- زايد مراد ، ،2010الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الدولي حول: المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 8و 7و 6أفريل ، ص7.

- البعد البيئي المرتبط بالتنوع في الأسواق.

وبناءا على ما سبق يمكن تحديد الجوانب الرئيسية للمقاولاتية كما يلي:

- هي عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة.
- تخصيص الوقت الجهد والمال.
- تحمل المخاطر المختلفة الناجمة عن المخاطرة.
- الحصول على العوائد الناجمة عن المخاطرة.

المبحث الثاني: محددات ومبادئ المقاولاتية ودورها الاقتصادي

المطلب الأول: المحددات والعوامل المتحكمة في النشاط المقاولاتي والريادي

حسب Fayolle يتنبأ نموذج GEM بأن هناك العديد من مجموعات المتغيرات تؤثر على التنمية الاقتصادية لبلد ما، هذا النموذج يحتوي على ستة متغيرات رئيسية: الظروف (الأطر) الاجتماعية، الثقافية والسياسية، الظروف المحيطة العامة، الظروف المحيطة 12وفيما يلي نقدم تحليلاً لكل متغير في هذا النموذج:[1]

الأطر الاجتماعية، الثقافية والسياسية : كما هو ملاحظ من خلال الشكل تتعلق الأطر الاجتماعية، الثقافية والسياسية بالهياكل الديموغرافية، الظروف والمواقف الاجتماعية المرتبطة، بالقيم والحالات المقاولاتية، الإبداعات الفردية، الاستثمار في التعليم، الوعي بأهمية تطوير النظام التعليمي، اكتشاف المقاولين،...إلخ، هذه الأطر تفسر التوجهات الوطنية الكبرى وتؤدي دورا مهما لأنها تؤثر على الحالات العامة والمقاولاتية في البلد.

الجدول رقم (02) يوضح أهم مدارس وتفسير سلوك المقاول

مدرسة السمات			المدرسة البيئية			المدرسة السلوكية	المدرسة المعاصرة
	دور الثقافة	نظرية الجذب والدفع	منهج الحراك الاجتماعي	الخلفية الأسرية	التعليم والخبرة		
المثابرة	نتاج ثقافة	تجذبه بيئة	الشرعية	الميلاد	مستوى	اختلاف	سمات

[1] - Siomy, Mory Développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneurship : le cas du Rendez-vous entrepreneurial de la francophonie, thése pour l'obtention de philosophie doctorat, université laval, québec, octobre, 2007, p 111.

الاتصال الاستراتيجي الضبط الذاتي تحمل المخاطر	معينة	ايجابية وتدفعه بيئة سلبية	الهامش الاجتماعي الحراك الاجتماعي	القدوة العلاقة مع الأسرة	التعليم الخبرة السابقة	اداء المقاول في المنظمة	بيئية مهارات إدارية

المصدر: عبد القادر مبارك، العمل الحر، ثقافة مجتمع أو متطلبات مرحلة ورقة مقدمة إلى الملتقى الثاني للمنشأة الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة، المملكة العربية السعودية، 82-92 نوفمبر 2004، ص 41.

المعايير المؤطرة الوطنية أو المعايير الهيكلية الوطنية بشكل عام : هذه المعايير اعتبرها Fayolle عوامل ظرفية، الإطار الوطني العام أو المعايير الهيكلية الوطنية التي يمكن لها بشكل عام أن تشجع أو تكبح الفعل المقاولاتي في بلد معين تتمثل في: دور الدولة، دور المؤسسات، انفتاح الأسواق، توفير البيئة التحتية التكنولوجية، البحث والتنمية ووجود أسواق العمل يمكن أن تشكل وسائل نجاح في طريق تنمية المقاولاتية في بلد معين.

المعايير المؤطرة المقاولاتية : السياسات والبرامج الحكومية، وجود عروض تكوينية موجهة للمقاولين، مستوى التحول التكنولوجي، توفر الموارد المالية للمنشئين، توفر البيئة التحتية المادية، وضع مبادئ ثقافية واجتماعية مشجعة للمقاولاتية ووجود بنية تحتية تجارية وقانونية كلها تمثل متغيرات لها تأثير واضح على تنمية النشاط المقاولاتي في البلد

القدرة والفرص المقاولاتية : كذلك أهمية القدرة المقاولاتية (محفزات المنشئين، وجود أدوات وتقنيات مساعدة في الاستغلال الاقتصادي للفرص الاستثمارية)، حسب Fayolle ،هذه الأخيرة يجب أن تكون موجودة وخاصة امتلاكها والتحكم فيها من أجل استغلالها . واحد من الأدوار الأساسية للدولة هو توفير كل الوسائل والإمكانيات التي تجعل المواطنين يجدون المقاولاتية كأول مصدر للفرص

الحركية الاقتصادية أو المقاولاتية : تمثل هذه النشاطات مصدر الحياة المقاولاتية وأساس بعث الاقتصاد، حيث تعتبر مسار المؤسسات حديثة النشأة، تراجع نموها، أو خلق مناصب العمل فيها عوامل محددة للنمو الاقتصادي للبلد وتساهم عموما في ظهورها بشكل جيد، فمنذ سنوات 1980 ومن خلال أعمال مختلف الباحثين، أصبح من المعروف بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخلق معظم مناصب العمل في الاقتصاد. هذه الحقيقة تلهم بشكل كبير السياسات العمومية، وتساهم في دعم فكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشير Fayolle بأن المؤسسات الجديدة عموما من الصفر إلى غاية

سنة واحدة تولد مناصب العمل الجديدة، لكن هذا لا يكون صحيح ا في كل الأحوال، بالنسبة له فإن خلق مناصب العمل الجديدة يرتبط بشكل أكبر بعمر المؤسسة وليس بحجمها.

النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية : النمو الاقتصادي أو التمنية الاقتصادي ة يمكن تفسيرها من خلال عدة مؤشرات من بينها (PIB الناتج الداخلي الخام)، تطور معدل التشغيل...إلخ، الناتج الداخلي الخام PIB وبالرغم من ردود الأفعال الكثيرة حول موثوقيته كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي، هو يبقى دائما أحد المؤشرات.

المطلب الثاني: ركائز ريادة الأعمال وأهميتها ودورها الاقتصادي والاجتماعي

تعتبر ريادة الأعمال عامل مكمل لثقافة الأعمال وتحديدا كمحرك ودافع أساسي لخلق فرص عمل جديدة ونمو الاقتصاد القومي بحيث:

- رواد الأعمال لديهم الكثير من المميزات التي تجعلهم يعاملوا كقادة كما حدث في السابق مع نظرية الرجل العظيم فإن النظريات ريادة الأعمال تتعرض للنقد باستمرار.
- رواد الأعمال غالبا ما يعارضون المديرين والإداريين الذين يطلبون منهم بأن يكونوا أكثر إتباعا للطرق المعروفة وأقل خاطرة
- أغلب رواد الأعمال يعملون في فرق وليس فقط بشكل فردي.[1]

الفرع الأول: الركائز أساسية لريادة الأعمال

1. الثقافة والقيم الاجتماعية.
2. إمكانيات البيئة.
3. خلق الفرصة.

الفرع الثاني: أهمية ودور المقاولاتية الاقتصادي والاجتماعي

- إنشاء أسواق جديدة وفقا للمفهوم الحديث للتسويق، السوق هو مجموعة من الأفراد الذي لديهم الرغبة والقدرة لإشباع احتياجاتهم وهذا ما يسمى اقتصاديا بالطلب الفعال فرواد الأعمال هم أناس مبدعون ومنشئون للموارد والفرص فهم يخلقون عملاء وبائعين وهذا ما يجعلهم مختلفين عن رجال العمال التقليديين الذين يؤدون الوظائف الإدارية التقليدية مثل التخطيط والتنظيم وتحديد المهام.

[1] - US. Department of state, entrepreneurship and small business, journal USA, ECONOMIC PERSPECTIVES, volume II, N°1, january 2006, p 21.

- اكتشاف مصادر جديدة للموارد، فرواد الأعمال لا يرضون أبدا بالمصادر التقليدية أو المتاحة بينما يسعون إلى تطوير مصادر جديدة للمواد تتميز بميزة تنافسية من حيث النقل والتكلفة والجودة.

- تحريك الموارد الرأس مالية، رواد الأعمال هم المنظمون والمحددون لمعظم عناصر الإنتاج مثل الأرض و العمال ورأس المال، فهم يمزجون هذه العناصر لخلق بضائع وخدمات جديدة.

- تقديم تكنولوجيا جديدة، صناعات جديدة ومنتوجات جديدة باستغلال الفرص لإنشاء أعمال جديدة وتحويلها إلى مكاسب تهدف لإشباع الاحتياجات البشرية بطريقة مناسبة.

- خلق فرص عمل جديدة، حيث أن أكبر موفر لفرص العمل هو القطاع الخاص من بينها المصانع والشركات الزراعية وبعض الأعمال الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثالث: خصائص وأنواع المقاول:

الفرع الأول: خصائص المقاول

يعتبر المقاول فردا متميزا عن الآخرين إذ انه يمتلك سمات و مهارات تختلف عن غيره مما يؤهله لتحمل إنشاء مؤسسة جديدة و هناك الكثير من الدراسات و الباحثين. [1]

1-خصائص المقاول ل Gardner: حدد Gardner سنة 1997 مجموعة من السمات المشتركة التي يتمتع بها المقاولون الناجحون كمايلي:

-العناد -الشغف -الثقة -القدرة على تحمل المسؤولية -التركيز -البراعة -الإرادة هذه السمات تجعل من المقاول قادرا على بناء و إدارة فريق عمل و تنفيذ رؤية للمؤسسة و مخطط أعماله. [2]

2- السمات المقاولاتية ل Bedi 1997: بناءا علي بيانات مبنية على الملاحظة و في الملتقى الدولي حول المقاولاتية, المقام في بانكوك سنة 1997 حدد Bedi أربع سمات مشتركة لكل المقاولين هي كالتالي:

*المقاول يمتلك الشجاعة لتخطي الماضي و مواجهة ما هو مألوف.

[1] - Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis, **La legends de l'entrepreneur**, Edition la découverte & Sayros, Paris, 1999, p.26

[2] - Sheryl Elaine Monaughan,Capturing the entrepreneurial spirit :A study to identify the personality characteristics of entrepreneurs, PhD teses, California Scool of Professional Psychology, Los Angeles, USA, 2000.

*المقاولون لديهم دوافع و محفزات ذاتية, و يؤمنون أن قدراتهم و مصيرهم يمكن أن يصنعوه من خلال جهودهم الخاصة.

*المقاولون قادرون على تنفيذ الأفكار و ليس فقط توليدها.

*المقاولون لديهم إيمان كبير بأفكارهم الخاصة.

الفرع الثاني: أنواع الشخصية المقاولاتية

حدد Miner سنة 1996 4 أنواع للشخصية المقاولاتية الناجحة و تتمثل في مايلي:

- شخصية منجزة.

- رجل مبيعات جيد.

- مدير حقيقي .

- خبير في توليد الأفكار.

وكل نوع من هذه الأنواع يتصف بسمات مقاولاتية معينة.

ومفتاح نجاح المقاول بالنسبة ل Miner هو أولا تحديد نقاط القوة في شخصية المقاول ثم بعدها تحديد الوضعية التي تمكن من استخدام نقاط قوتها في استغلال الفرص المتاحة.[1]

الجدول رقم (03): يوضح سمات أنواع الشخصية المقاولاتية

الأنماط الشخصية الأربعة للمقاولين الناجحين	
1-شخصية منجزة	-الحاجة للانجاز. -الرغبة في التغذية الرجعية. -قوة المبادرة الشخصية. -الإيمان أن شخص واحد يمكنه صناعة الفرق.
2-رجل مبيعات جيد	.القدرة على فهم أحاسيس الآخرين. -الرغبة في مساعدة الآخرين. -الرغبة في صناعة علاقات ايجابية قوية مع الآخرين.

[1] -Kats de vries, Monvred fr, **the dark side of entrepreneurship**, hrvard business review vol 63 N°06, 1985, pp 160-168

	-الإيمان بان قوة المبيعات عامل حاسم في تنفيذ إستراتيجية المؤسسة.
3-مدير حقيقي	-لديه موقف ايجابي من السلطة. -الرغبة في التنافس. -الرغبة في القوة. -الرغبة في البروز و التميز عن الجمهور.
4-خبير في توليد الأفكار	-الرغبة في الإبداع. -حب الأفكار. -الإيمان أن تطوير الأفكار الجديدة عامل حاسم في تنفيذ إستراتيجية المؤسسة.

Source: Monaughan sheryl elaine op, cit, p 28

الفرع الثالث: نظرية الحاجات الدافعة ل Mc clelland

دوافع المقاولين تعطي قوة تؤثر على سلوكهم من خلال إشارتها و تغذيتها و توجيهها نحو تحقيق الأهداف.[1]

الجدول رقم (04) :يوضح ترتيب الدوافع الموجهة للمقاول

الحاجة	الوصف
الحاجة للانجاز	-التركيز على الأهداف - تطوير الأداء - الانضباط الشخصي وحفظ المواعيد - المسؤولية.
الحاجة للانتماء	- التركيز على الرفقة الإنسانية و العلاقات مع الأفراد.
الحاجة للقوة	- رغبة التحكم في الموارد والبيئة والأفراد.

Source: Monaughan sheryl elaine op, cit, p 36

[1]- جمال عبد الرسول الدباغ، بشرى هاشم محمد، **العلاقة بين حاجات الأفراد وقواهم الدافعة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 89، 2011، ص ص 102-123.

المبحث الثالث: تكوين الحدث المقاولاتي:

المطلب الأول: الثقافة والروح المقاولاتية ونماذج تكوينها

الفرع الأول: الثقافة والروح المقاولاتية

الثقافة المقاولاتية هو مفهوم لا يختلف عن ماهية الروح المقاولاتية إضافة إلى تأثير المحيط " مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة وإبداع في مجمل القطاعات الموجودة إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة إلى التخطيط واتخاذ القرارات، التنظيم والرقابة.

من الباحثين الذي تبنوا مفهوم المقاولة على أنها مجموعة من المراحل التي تتم خلال الزمن والتي تقود إلى إنشاء مؤسسة نجد A-Shapero وL-Sokol (1982) اللذان حاولا تفسير كيفية انطلاق الحدث المقاولاتي بتبني هذا المنظور وذلك بربط الحدث المقاولاتي بالعوامل الظرفية والفردية ولاحظوا أن نهاية كل مرحلة هي بداية لأخرى.

كما أن هناك العديد من الباحثين الذين تبنوا هذه المقاربة نذكر منهم (Gasse, Sabourin, Hernandez, Bygrave,Bruyat) وكل من هؤلاء الباحثون قدموا نماذج في المقاولة تعتبر كمرجع للعديد من الدراسات نعرض منها نموذج (1989) P. Sbourin et Y.Gasse يبرز المراحل التي تقود المقاولين بين فئة المتمدرسين بالأخص الذين تابعوا التكوين في مجال المقاولة حيث ومن خلال تحليل ثمانية برامج تكوينية لاحظ الباحثان انه توجد علاقة ايجابية بين التوجهات المقاولاتية للفرد وإمكانيات المقاولاتية أما عن العوامل التي تؤثر في هذا النموذج فتنقسم إلى 3 مجموعات.

1- المسبقات (Les Antécelents): تمثل مجموع العوامل الشخصية المحيطة التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد حيث لاحظ الباحثان بأن الطلبة الذين لديهم آباء يعملون لحسابهم الخاص لديهم إمكانيات مقاولاتية أكبر بالمقارنة مع الآخرين.

2- الاستعداد (Les Peddispostion): وهي وجموع الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول وهي المحفزات، المواقف الأهلية والقائدة الموجودة والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول إلى سلوك.

3- تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في المشروع:

وهذا يكون تحت تأثير الدوافع المحركة والتي تشمل العوامل الإيجابية وعوامل عدم الاستمرارية (انقطاع)

وهناك أربع أماكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة وهي العائلة المدرسة المؤسسة والمحيط.

ويلخص نموذج J.P.Sabourin et - y.Gasse 1989 مفهوم الثقافة المقاولاتية ويبرز مراحلها.

الشكل رقم (02) الثقافة المقاولاتية والروح المقاولاتية ومراحل إنشاءها

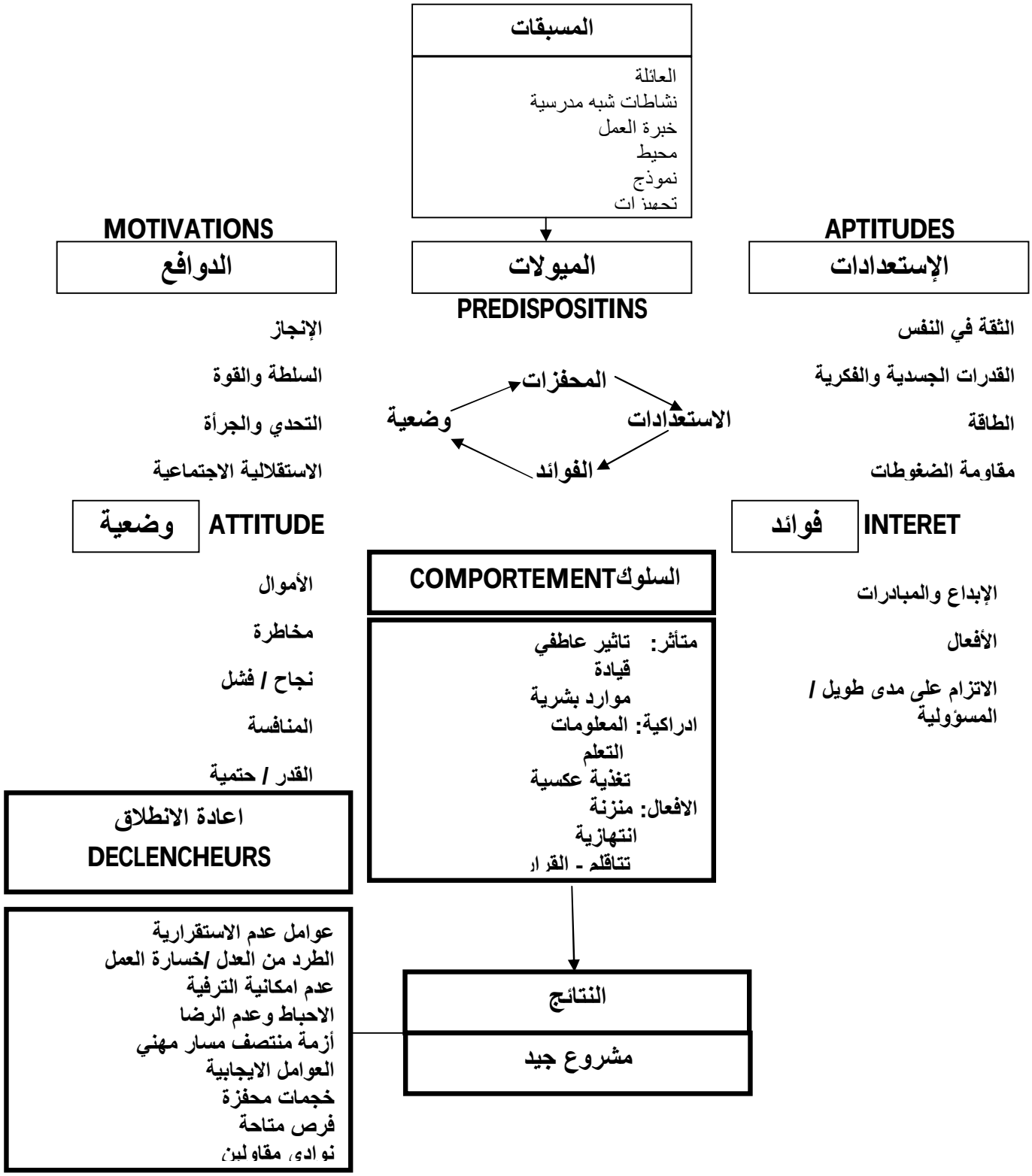

المصدر: Tounés Azzedine: "l'intention entrepreneuriales, une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS ,Universite De Rouen, France, 2003, P44.

الفرع الثاني: نماذج تكوين الحدث المقاولاتي

1- نموذج تكوين المقاولاتي لـــ: SOKOL وCHAPERO

لكي يبادر الفرد بتغير كبير ومهم لتوجهه في الحياة مثل اتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بايقاف وكسر الروتين المعتاد، وهذا ما يشير إليه في نموذجه بثلاث مجموعات من العوامل .

وهناك مجموعتان رئيسيان تسبقان قرار إنشاء من مؤسسة

إدراك الرغبة : وهي تضم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم للأفراد. فكلما يولي المجتمع أهمية الإبداع، المخاطرة، الاستقلالية الذاتية، كلما زاد عدد المؤسسات المنشأة. و يشكل نظام القيم من خلال تأثير العائلة خاصة الأبوين اللذان يلعبان دور مهم في تكوين الرغبة ، بالإضافة خوض تجارب مقاولاتية سابقة فاشلة كانت أو ناجحة كلها عوامل تساعده على تقوية من الرغبة لدى الشخص.

إدراك إمكانية الإنجاز : تنشأ إمكانية الإنجاز من خلال إدراك الفرد جميع أنواع الدعم والمساعدة المتوفرة لديه لتحقيق فكرته. فتوفر الموارد المالية يؤثر مباشرة على توجيه الفرد والمقاولة، وهذا الميل يتولد نتيجة امتلاك الفرد لمدخرات خادمة أو مساهمات العائلة، ومن خل أفراد المجموعة (في حالة المجموعات العرقية)

2- نظرية السلوك المخطط لـــ . Ajzen :

تنص هذه النظرية على أن توجهات الفرد هي التي تحدد سلوكه وذلك من خلال ثلاث مجموعات من المتغيرات(كما يوضح ذلك الشكل أدناه). ويعرف من التوجيه المقاولاتي على أنه مراحل معرفية تتفاعل فيها إرادة الفرد مع العوامل المحيطة.

الشكل رقم (03) نموذج موحد لنظرية السلوك المخطط ونموذج تكوين الحدث المقاولاتي

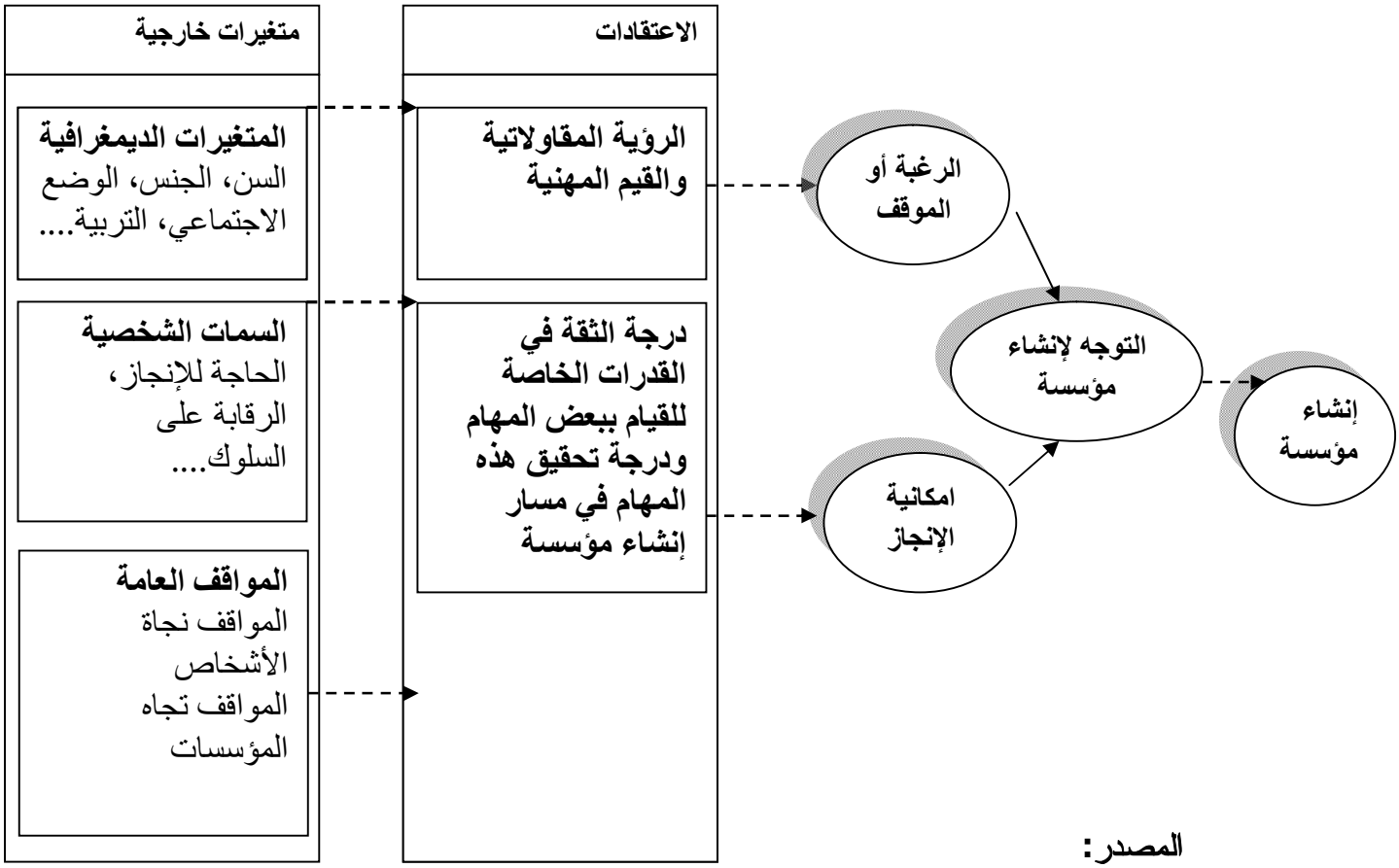

المصدر:

Etude de l'intention Jean -Pierre Boissin 2006 ,Barthelemy Chollet ,Sandrine Cmin, Entrepreneuriale des étudiant , maison de l'entrpreneuriat , Grenoble , juin 2004.p 32

المطلب الثاني: أهمية المؤشر الاجتماعي في ضبط تكون الحدث المقاولاتي

بالنظر الشكل 02 و03 بين P-BOURDIEU في طرحه للمؤشر الاجتماعي أن شبكة العلاقات والروابط النفعية المحصلة للموارد والأهداف المسطرة هي الإنضمام إلى مجموعة مرتبطة تتميز بالاستمرار والنفعية بين أعضائها، نقول أن التنظيمات الاجتماعية (العائلة، الموطن، والتجمعات المشتركة) الناشطة والفاعلة داخل المجتمع هي مصدر أساسي لنشأة المؤشر الاجتماعي وتعبئته.[1]

أما J.COLEMAN ركز في دراسة بالانطلاق من مستوى العائلة كوحدة جزئية وصولا إلى المجتمع كنظرة شبه كلية في بيان دور المؤشر الاجتماعي لإنشاء وترقية المؤشر البشري.

[1]- بن سكران، البودالي، تكوين الرأسمال الاجتماعي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى الإسطنبولي، معسكر، 2011، ص 62.

R.PUTNAM دراسة تمت بالنظر إلى العضوية في المجموعات والنوادي المختلفة ذات الميزة الاجتماعية.

أن إنتاج المؤشر الاجتماعي لابد أن ينضبط بأمرين:

أولا: وجود التأسيسات والمجموعات الموجهة نحو تحسين التبادل المشروع واقصاء التبادلات الغير مشروعة من خلال وضع اللقاءات مثل المقابلات، المواعيد السباقات ...الخ والأعمال المتنوعة مثل الرياضة الأعمال الثقافية...الخ داخل الأماكن المختلفة أين يكون الأشخاص مستقرين داخلها ومتجانسين بفضل الروابط النفعية المتواصلة وبفضل نجاعة التنظيم وفعاليته لأن حركة الأعضاء وعدم استقرارهم في مكان واحد وتحولاتهم المستمرة يخفض من الاستثمار في المؤشر الاجتماعي وإختفاءه بعد تراكمه داخل المحيط الاجتماعي الأول لكون شبكة الروابط والعلاقات أصبحت ضعيفة أو تلاشت تماما وهو أحد تفاسير R.PUTNAM على تساؤلاته حول تدهور المؤشر الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية داخل المجتمع الأمريكي.

ثانيا: العمل المشترك المتعاون وسلسلة التبادلات المستمرة أين يتم إنشاءها بالاعتماد على تطلع المعارف وعلى الكفاءة الخاصة وفي ذلك معرفة الروابط التسلسلية Généalogique والروابط الحقيقية ومعرفة فن استعمالها والتحكم بالكفاءة والاستفادة منها وتوظيفها التي تحتاج كذلك إلى صرف الزمن والجهود مثل الرأسمال الاقتصادي وهذا له عوائده المهمة على العضوية والفائدة المحصلة هنا أن المؤشر الاجتماعي يقوم على أساس المجموعات والشبكات أولا ثم ثانيا على العمل المشترك المتعاون كمحور مركزي محرك للعمليات ومحقق للأهداف والموارد المنتظرة من تلك التنظيمات والعضويات المتنوعة.

- المجموعات والشبكات التي يتضمنها المؤشر الاجتماعي هي وحدات جزئية من البناء او التركيب الاجتماعي الكلي وبالتالي تلك الوحدات تحمل خصائص التركيب العام وأهدافها لابد ان تخدم أهداف العمليات المقاولاتية.

- المجموعات والشبكات المكونة للتركيب الاجتماعي يجب أن نتفاعل مع بعضها وتدخل في علاقات رابطة بينها حيث تكون نفعية ومستمرة وذلك لترقية مستوى المؤشر الاجتماعي وتحقيق الترابط والمشاركة الفاعلة. [1]

[1] -ocde, du bien etre des nations : le role du capital humain et social, 2 rue andré-pascal, 757775 paris cedex 16, France, 2001, p 20

- التركيز على المؤسسات والمجموعات الاجتماعية الناشطة أمر مهم في تحقيق كفاءة عالية في التبادل وتوفير السلع العامة وخدمة البحث والإنصاف لأجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونجاح العمليات المرتبطة بها.

- ترقية الثقة العامة جيدة مقارنة بتوسيع الثقة الشخصية من خلال تنشيط الشبكات والمجموعات لأن الثقة العامة هي ذات نجاعة عالية ولديها آثار ايجابية على الأعوان لكل ذلك لكون الشبكات الاجتماعية تسعى بهدف التحول التدريجي من ثقة الشخصية إلى الثقة العامة.

ان اتصال المشاركة الاجتماعية بالعمل الحكومي هي علاقة تعاونية فعالة في توفير السلع والخدمات الأولية لأن الإدارة هي المسؤول الوحيد المتحكم في آليات تطبيق البرامج الحكومية للتنمية وتنشيط المقاولاتية أين يتم توظيف التنظيمات القاعدية الوفية لأجل خدمة المجتمع المدني مثل توفير الموارد والمعلومة والاتصال بين المجموعات المتنوعة المختلفة من الإقصاء والتهميش والفساد وغيرها من خلال تعبئة الجهود وتقسيم الأدوار والمهام والتنسيق بينهما من أجل خدمة التنمية وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس مستوى المقاولاتية والريادة للاعمال

اولا / امكانية القياس والمتغيرات الموظفة : يمكن استعمال المتغيرات التالية :

القيمة المضافة والانتاج، والناتج الداخلي الخام، الانتاج او المداخيل، عدد المؤسسات والمشاريع والقوة العاملة والاعمال الحرة ومراكز البحث وبراعة الاختراع وتكوين الراسمال والانفاق الحكومي الاستثماري وغيرها، او مؤشرات اخرى تعتمدها مؤسسات بحثية اكاديمية مثل:

- **Global Entrepreneurship Monitor (GEM)** تتضمن التطلعات المشاريع، التقدم التقني، نمو الناتج المحلي الإجمالي، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية. تعكس العوامل المؤسسية مع وصلات النظرية لريادة الأعمال ويتم إنتاجها باستخدام بيانات من الدائرة الوطنية للتوظيف.
- **TEA (total entrepreneurial activity) index** والتي تقيم في المئة من السكان في سن العمل سواء على وشك بدء النشاط التجاري، والتي بدأت واحدة من مدة أقصاها ثلاثة سنوات ونصف بدأت GEM في عام 1999 كمشروع مشترك بين كلية Babson (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكلية إدارة الأعمال London Business School (UK) (المملكة

المتحدة). وكان الهدف هو النظر في الأسباب التي تجعل بعض البلدان أكثر "الأعمال الحرة" من غيرها. 17 عاما، GEM هو أغنى مصدر للمعلومات حول هذا الموضوع، ونشر مجموعة من التقارير العالمية والوطنية و"موضوع خاص" على أساس سنوي.

وتتكون عملية جمع البيانات البحثية GEM اثنين من الأدوات التكميلية - مسح البالغين من السكان (APS) عينة 2000 على اقل والمسح المتعلق الخبير الوطني او الخيراء الوطنيين (NES) عينة 36 وفق عاملان اساسيين الاول على المستوى الجزئي الوحدوي للسلوك والاستعداد المقاولاتي كاشخاص والثاني على المستوى الوطني واثره الاقتصادي من خلال عينة الخبراء المدروسة في البحث:

1.The entrepreneurial behaviour and attitudes of individuals
2.The national context and how that impacts entrepreneurship

- **The Global Entrepreneurship and Development Institute** معهد ريادة الأعمال والتنمية العالمية (GEDI) هو منظمة بحثية أن التقدم المعرفة بشأن الروابط بين مؤشر ريادة الأعمال GEI والتنمية الاقتصادية والرفاهية; تأسست المعهد من قبل رواد المشاريع الرائدة في العالم

World-leading entrepreneurship scholars from the The London School of Economics (LSE), George Mason University, University of Pécs and Imperial College London.

إن المساهمة الرئيسية لمعهد GEDI هي مؤشر مبادرة التعليم، تقدم قياس جودة وديناميات النظم الإيكولوجية في ريادة الأعمال على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

كما حظيت منهجيتة من قبل المفوضية الأوروبية وغيرها يبحث نموذج (GEM) في تفسير لماذا بعض الاقتصاديات الوطنية تطورت بشكل سريع مقارنة بالأخرى ومحاولة إظهار اكتمالية المكونات الموجودة في تحقيق التنمية، هذا النموذج يستند عموما على إطار تصوري ينتج آليات كبرى تحدد النمو الاقتصادي الوطني.

ثانيا / أهم مؤشرات القياس وأنواعها ومكوناتها[1]

1. مرصد المقاولاتية العام Global Entrepreneurship Monitor

يتم تقسيم هذا المؤشر في قياسه على اساس مجموعة من المتغيرات على فئتين الاولى منها تتعلق بفئة الراشدين من السكان والثانية على مسح عينة من فئة الخبراء الوطنيين والنتائج نسبية كالتالي:

1.1 المرصد العام للمقاولاتية–المسح القياسي لفئة الراشدين (2015) Adult Population Survey Measures المتغيرات النكوينية لهذا المؤشر:

1. وضعية نجاح المقاولاتية
2. اختيار الاطار المقاولاتي
3. ادراك الفرص
4. ادراك القدرات
5. معدل معرفة بداية العمل المقاولاتي
6. اهتمام الاعلام
7. معدل خوف افلاس
8. التوجه المقاولاتي والريادي
9. عمل مقاولاتي وريادة مبكرة للمنتج الجديد
10. نمو منتظر للريادة والمقاولاتية المبكرة لأعمال
11. التوجه الدولي لريادة الاعمال المبكرة والسبق بها
12. تحسين قيادة الفرص المقاولاتية والريادة
13. الاهمية القيادية للأعمال المقاولاتية والريادة
14. معدل تكوين المستثمرين
15. اجمالي العمل الريادي المبكر لفئة الذكور العاملة
16. معدل انشاء مشاريع تجارية ملكية خاصة
17. اجمالي العمل الريادي المبكر للمقاولاتية
18. اجمالي العمل الريادي المبكر لفئة الاناث العاملة
19. معدل المشاريع التجارية الملكية الخاصة الجديدة
20. معدل ريادة الاعمال الوليدة

[1] **Global Entrepreneurship Monitor index**

المؤشرات الفرعية للمؤشر العام حسب المتغيرات المكونة له:

1. مؤشر الوضعية ونسبية الحصول Attitudes and perceptions indicator

Attitudes and perceptions indicator مؤشر الوضعية ونسبية الحصول		
high status successful entrepreneurship	1	وضعية نجاح المقاولاتية
entrepreneurship as desirable career choise	2	اختيار الاطار المقاولاتي
perceived opportunities	4	ادراك الفرص
perceived capabilities	5	ادراك القدرات
know startup entrepreneur rate	6	معدل معرفة بداية العمل المقاولاتي
media attention for entrepreneurship	7	اهتمام الاعلام
entrepreneurial intention	8	معدل خوف افلاس
fear of failure rate	9	التوجه المقاولاتي والريادي

2. مؤشر التطلعات Aspirations indicator

Aspirations indicator مؤشر التطلعات		
new product early stage entrepeneurial activity	10	عمل مقاولاتي وريادة مبكرة للمنتج الجديد
growth expectation early stage entrepreneuriat	12	نمو منتظر للريادة والمقاولاتية المبكرة للأعمال
international orientation early stage entrepreneuriat	13	التوجه الدولي لريادة الاعمال المبكرة والسبق بها

3. مؤشر النشاط Activity indicateur

Activity indicateur مؤشر النشاط		
improvement driven opportunity entrepreneuriat	3	تحسين قيادة الفرص المقاولاتية والريادة
necessity driven entrepeneurial activity	11	الاهمية القيادية للأعمال المقاولاتية والريادة
informal investors rate	14	معدل تكوين المستثمرين
total early stage entrepeneurial activity for male working age population	15	اجمالي العمل الريادي المبكر لفئة الذكور العاملة
established business ownership rate	16	معدل انشاء مشاريع تجارية ملكية خاصة
total early stage entrepeneurial activity	17	اجمالي العمل الريادي المبكر للمقاولاتية
total early stage entrepeneurial activity for female working age population	18	اجمالي العمل الريادي المبكر لفئة الاناث العاملة
new business ownership rate	19	معدل المشاريع التجارية الملكية الخاصة الجديدة
nascent entrepreneurship rate	20	معدل ريادة الاعمال الوليدة

2.1 المرصد العام للمقاولاتية – مسح عينة من فئة الخبراء الوطنيين

Global Entrepreneurship Monitor - National Expert Survey Measures

1. physical and services infrastructure البنية الفيزيائية والخدماتية
2. financing for entrpeuneurs تمويل المقاولاتية ورواد الاعمال
3. governomental support and policies برامج وسياسات الدعم الحكومية
4. cultural and social norms القيم الثقافية والاجتماعية
5. post-school entrepreneurial education transfer التكوين المقاولاتي ونقل المعارف
6. internal market openness انفتاح الاسواق الداخلية
7. R and D transfer نقل وتحويل الموارد البشرية
8. commercial and professional infrastructure الهيكل المهني والنشاط التجاري
9. governmental programs البرامج الحكومية الكلية
10. taxes and bureaucracy الضرائب والرسوم والبيروقراطية
11. basic-school entrepreneurial education and transfer التكوين الاولي الاساسي حول المقاولاتية

الشكل 04 نموذج تأثير المقاولاتية على النمو أو التنمية الاقتصادية لـGEM

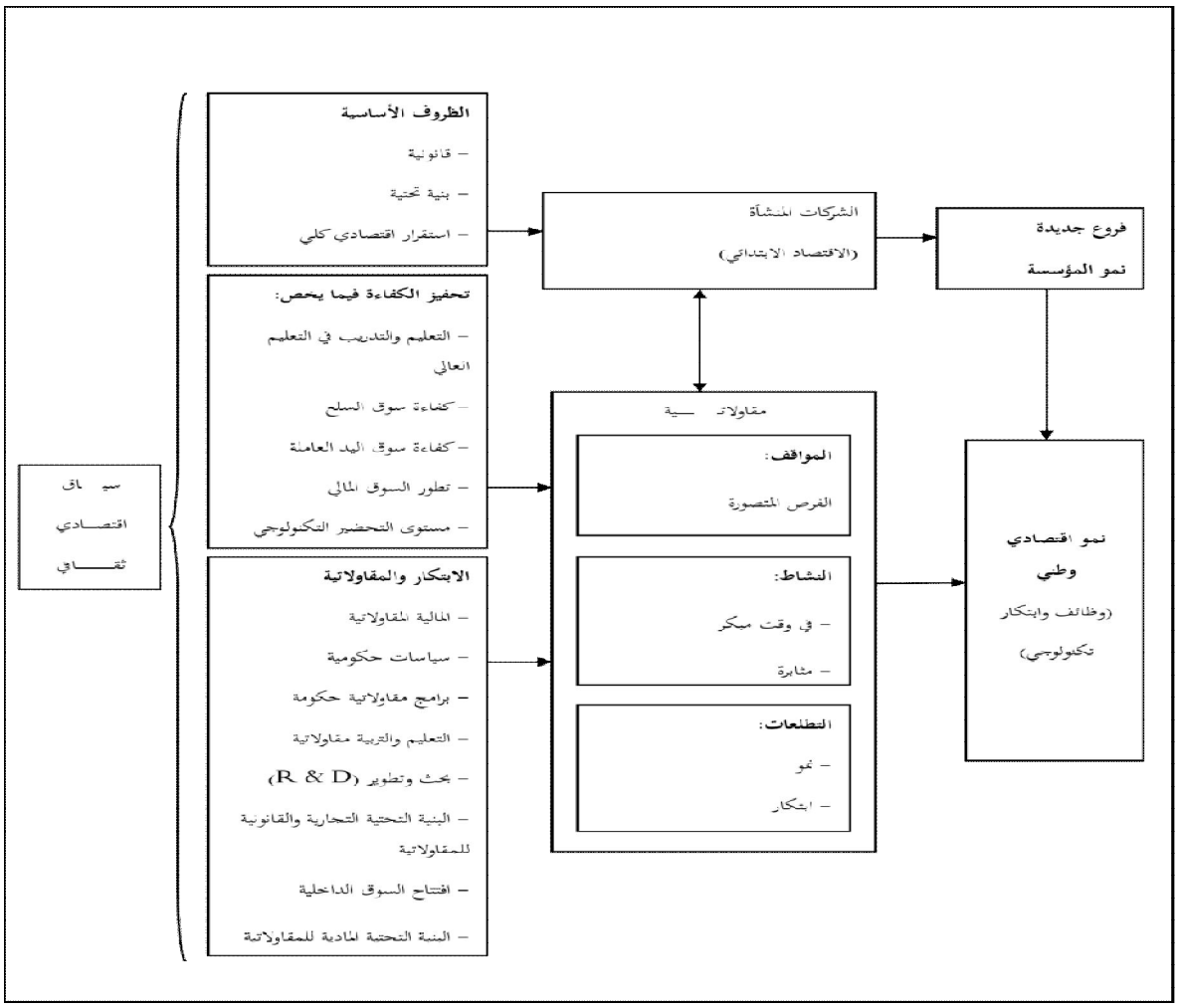

Global Entrepreneurship Monitor, 2009, Executive Report, p. 12

أهمية نموذج GEM توجد في الطبيعة التكاملية لهذه العوامل المرتبطة ميدانيا بالنمو الاقتصادي الوطني، المؤسسات الكبيرة المتموقعة جيدا تمنح غالبا فرص للمؤسسات الجديدة بفضل نقص التكنولوجيا ، إفراق (Essaimage)، وتكاثر الطلب على السلع والخدمات، إنها تمنح ميزة تنافسية في السوق العالمي للمؤسسات المتواجدة من قبل والتي لها زبائنها الأساسيين مع خفض التكاليف وسرعة التنمية التكنولوجية. وتفصيلا يوضح النموذج أن النمو الاقتصادي الذي يعبرعنه الناتج المحلي الإجماليPIB، وفرص العمل الناتجة يكون نتيجة للديناميكية الاقتصادية المتمثلة في إنشاء وتوسيع أو إعادة تشغيل وحتى غلق المؤسسات، هذه الديناميكية تتأثر بنشاط كل من المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة والمصغرة الموجودة والتي تزاول نشاطها، إضافة إلى المؤسسات الجديدة التي تنتج في إطار تزامن وجود فرص مقاولة مع القدرة على المقاولة من طرف الأفراد(الكفاءة، الدوافع)، كل هذا يكون ناتج عن ظروف معينة تمتزج فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أول عامل مهم يظهر في الجزء العلوي من الشكل، حسب (Fayoll, 2005) هو انعكاس دور المؤسسات الكبرى المتموقع جيدا التي تضمن الحضور الوطني على مستوى التجارة العالمية، الفرضية التي تدخل ضمن هذا الجزء من النموذج هي أنه إذا كانت الظروف المحيطة العامة للبلد تطور بشكل مناسب الحالة التنافسية للمؤسسات الكبرى على المستوى الدولي سوف تتحسن بعد ذلك في إطار معايير النضج والحجم، هذه المؤسسات تولد طلب مهم من السلع والخدمات في اقتصادها الوطني، هذا النمو في الطلب ينتج بدوره أسواقا لعدد من المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة. متماسك بشكل خاص عندما تكون المبادلات الدولية محدودة في منتجات مستقرة. والعامل الثاني المهم الذي يحدد النمو الاقتصادي الممثل في الجزء السفلي، يبين الدور الذي تلعبه المقاولاتية في إنشاء وتطوير مؤسسات جديدة، بالنسبة لهذا الجزء من النموذج هناك سلسلة جديدة من العوامل الظرفية مبينة تحت اسم "الظروف المحيطة بالمقاولاتية" (Conditions cadres de l'entrepreneuriat) المتواجدة في الثقافة الاجتماعية وبروز وتطور المؤسسات الجديدة وبروز أو وجود فرص سوقية وقدرة دافعية الأفراد على إطلاق مؤسسات جديدة تبحث عن اقتناص هذه الفرص في إطار سوق ديناميكي حيث يتحدد النجاح في مستويات عالية من الابتكار، الإبداع وسرعة الدخول للأسواق.

2. المؤشر العام للمقاولاتية The *Global* Entrepreneurship *Index*

المتغيرات المكونة لمؤشر المقاولاتية العام، وتقسيمها حسب توزيعها على المؤشرات الفرعية المكونة له بصفة كلية بالجدول التالي ثم بالتفصيل بين المستوى الجزئي الشخصي والجزي الكلي المؤسساتي بالجدول الموالي للاتي كالتالي[1]:

الجدول رقم (05) يوضح مكونات المؤشر ومستوياته ونتائج القياس حالة الجزائر 2019

	PILLARS		
Entrepreneurial Attitudes	Opportunity Perception	فرصة إدراك	0.69
	Start-up Skills	مهارات بدء التشغيل	0.36
	Risk Acceptance	قبول المخاطر	0.26
	Networking	الشبكات	0.27
	Cultural Support	دعم الثقافي	0.36
	Entrepreneurial Attitudes	**مؤشر الوضعية**	34.88
Entrepreneurial Abilities	Opportunity Startup	بدء الفرصة	0.34
	Technology Absorption	**اخذ تكنولوجيا**	0.29
	Human Capital	رأس المال البشري	0.38
	Competition	المنافسة	0.24
	Entrepreneurial Abilities	**مؤشر القدرة**	29.51
Entrepreneurial Aspirations	Product Innovation	ابتكار المنتجات	0.26
	Process Innovation	عملية الابتكار	0.12
	High Growth	النمو وتنمية	0.20
	Internationalisation	تدويل وعولمة	0.23
	Risk Capital	رأس المال المخاطر	0.70
	Entrepreneurial Aspirations	**مؤشر التطلعات**	26.98
	GEI		30.46

المصدر The Global Entreprenership Index 2020

[1] Zoltán J. Ács, László Szerb, Erkko Autio, Ainsley Lloyd: The structure of the GEI, The Global Entreprenership Index 2017, Global Operations Coordinator, The Global Entrepreneurship and Development Institute, Washington, D.C., USA

الجدول رقم (06) يبين تركيب مؤشر المقاولاتية العام The structure of the GEI

المؤشر العام	Sub-Indexes المؤشر الفرعي	Pillars المتغيرات		Variables (ind./inst.) 1. شخصية جزئية و2. مؤسساتية كلية
GLOBAL ENTREPRENEURSHIP INDEX	ATTITUDES SUB-INDEX	OPPORTUNITY PERCEPTION	1	*OPPORTUNITY RECOGNITION*
			2	FREEDOM (ECONOMIC FREEDOM *PROPERTY RIGHTS)
		STARTUP SKILLS	1	*SKILL PERCEPTION*
			2	EDUCATION (TERTIARY EDUCATION*QUALITY OF EDUCATION)
		RISK ACCEPTANCE	1	*RISK PERCEPTION*
			2	COUNTRY RISK
		NETWORKING	1	*KNOW ENTREPRENEURS*
			2	AGGLOMERATION (URBANIZATION*INFRASTUCTURE)
		CULTURAL SUPPORT	1	*CAREER STATUS*
			2	CORRUPTION
	ABILITIES SUB-INDEX	OPPORTUNITY STARTUP	1	*OPPORTUNITY MOTIVATION*
			2	GOVERNANCE (TAXATION*GOOD GOVERNANCE)
		TECHNOLOGY ABSORPTION	1	*TECHNOLOGY LEVEL*
			2	TECHNOLOGY ABSORPTION
		HUMAN CAPITAL	1	*EDUCATIONAL LEVEL*
			2	LABOR MARKET (STAFF TRAINING*LABOUR FREEDOM)
		COMPETITION	1	*COMPETITORS*
			2	COMPETETIVNESS (MARKET DOMINANCE*REGULATION)
	ASPIRATION SUB-INDEX	PRODUCT INNOVATION	1	*NEW PRODUCT*
			2	TECH TRANSFER
		PROCESS INNOVATION	1	*NEW TECHLOLOGY*
			2	SCIENCE (GERD*(AVERAGEQUALITY OF SCIENTIFICAL INSTITUTIONS +AVAILABILITY OF SCIENTISTS AND ENGENEERS))
		HIGH GROWTH	1	*GAZELLE*
			2	FINANCE AND STRATEGY (VENTURE CAPITAL*BUSINESS SOPHISTICATION)
		INTERNATIONALIZATION	1	*EXPORT*
			2	ECONOMIC COMPLEXITY
		RISK CAPITAL	1	*INFORMAL INVESTMENT*
			2	DEPTH OF CAPITAL MARKET

المصدر

Zoltán J. Ács, László Szerb, Erkko Autio, Ainsley Lloyd: The structure of the GEI, The Global Entreprenership Index 2017, Global Operations Coordinator, The Global Entrepreneurship and Development Institute, Washington, D.C., USA Table 0.1 p01

ثالثا / نتائج قياس المؤشرات المقاولاتية وريادة الاعمال

1. نتائج المرصد العام للمقاولاتية – مسح عينة من فئة الخبراء الوطنيين /نتائج حالة الجزائر

الشكل رقم (05): يوضح نتائج المرصد العام للمقاولاتية – مسح عينة من فئة الخبراء الوطنيين /نتائج حالة الجزائر

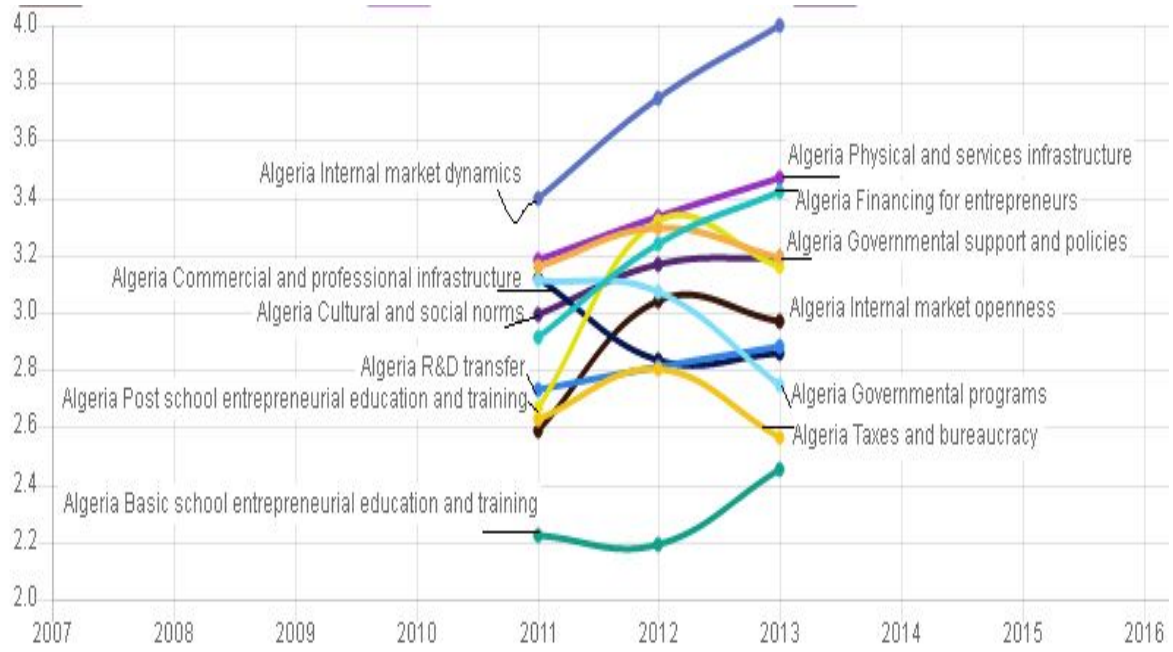

المصدر: Global Entrepreneurship Monitor 2015/2020

2. نتائج المرصد العام للمقاولاتية – مسح عينة من فئة الاشخاص /نتائج حالة الجزائر

الشكل رقم (06) يوضح نتائج المرصد العام للمقاولاتية – مسح عينة من فئة الاشخاص /نتائج حالة الجزائر

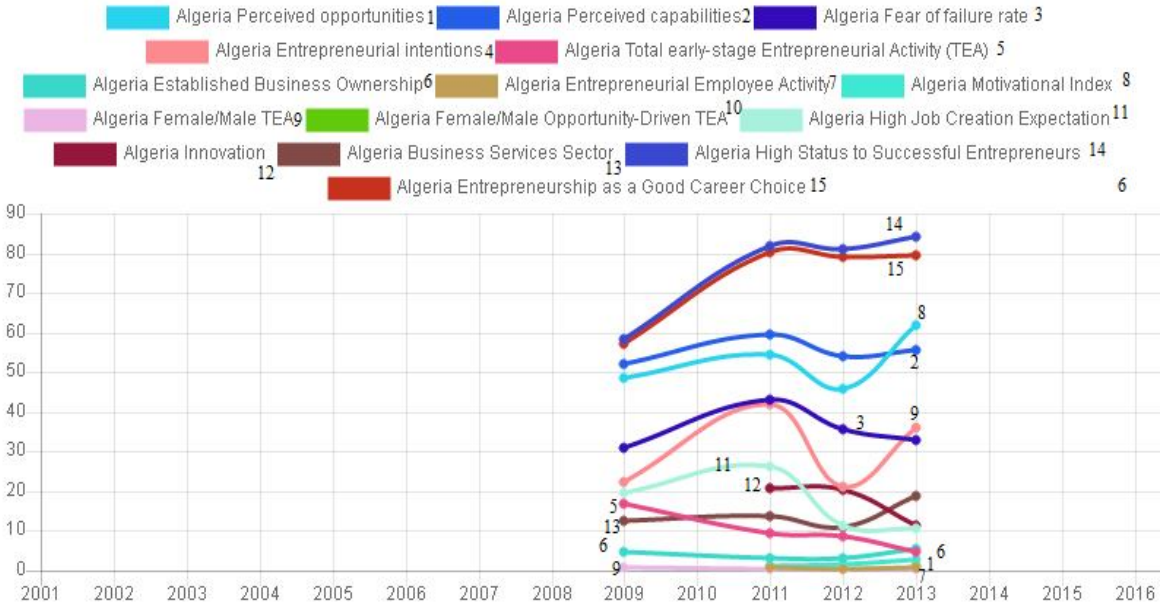

المصدر: **Global Entrepreneurship Monitor 2019/2015**

3. نتائج قياس المؤشر العام للمقاولاتية The *Global* Entrepreneurship *Index*

الجدول رقم (07): يوضح قياس المؤشر العام للمقاولاتيةوالمؤشرات الفرعيه على الترتيب لمجموعة الشرق الاوسط وشمال افريقيا MENA

GEI rank	Country	ATT	ABT	ASP	GEI
17	Israel	54.5	54.1	68.6	59.1
19	United Arab Emirates	49.9	59.4	67.0	58.8
21	Qatar	55.9	55.6	62.3	58.0
30	Saudi Arabia	56.3	40.6	44.6	47.2
34	Bahrain	45.5	45.0	43.6	44.7
37	Oman	45.4	40.3	45.2	43.6
39	Kuwait	44.9	37.6	44.9	42.5
42	Tunisia	32.7	45.2	43.7	40.5
56	Jordan	39.5	25.1	30.5	31.7
63	Lebanon	25.8	27.9	32.8	28.8
70	Morocco	23.9	20.0	33.1	25.7
73	Algeria	33.2	21.3	19.7	24.7
81	Egypt	16.0	19.9	32.3	22.7
85	Iran	21.3	25.4	19.6	22.1
104	Libya	11.9	26.5	19.3	19.2
	Middle East / North Africa	37.1	36.3	40.5	37.9

Zoltán J. Ács, László Szerb, Erkko Autio, Ainsley Lloyd: The structure of the GEI, The Global Entreprenership Index 2017, Global Operations Coordinator, The Global Entrepreneurship and Development Institute, Washington, D.C., USA Table 3.3 p48

الجدول رقم (08): يوضح ترتيب المناطق الاقليمية الدولية حسب مؤشر المقاولاتية والدول الرائدة فيها

World rank	Country	Region	GDP per capita PPP	Individual variables	Institutional variables	GEI
1	United States	North America	$52,676	78.4	93.9	83.4
2	Switzerland	Europe	$54,933	67.5	93.3	78.0
7	Australia	Asia-Pacific	$42,149	72.4	81.7	72.5
17	Israel	Middle East / North Africa	$31,092	72.1	78.5	59.1
18	Chile	South and Central America / Caribbean	$21,302	77.3	66.9	58.8
52	Botswana	Sub-Saharan Africa	$15,286	66.1	46.2	34.4

Zoltán J. Ács, László Szerb, Erkko Autio, Ainsley Lloyd: The structure of the GEI, The Global Entreprenership Index 2017, Global Operations Coordinator, The Global Entrepreneurship and Development Institute, Washington, D.C., USA Table 1.2 p13

الشكل رقم (07) يوضح وضعية MENA بالنسبة لمتوسط العالمي لمؤشر المقاولاتية 2017

Zoltán J. Ács, László Szerb, Erkko Autio, Ainsley Lloyd: The structure of the GEI, The Global Entreprenership Index 2017, Global Operations Coordinator, The Global Entrepreneurship and Development Institute, Washington, D.C., USA Table 3.5 p49

الشكل رقم (08): يوضح نتائج قياس مؤشر المقاولاتية 2017 حالة الجزائر

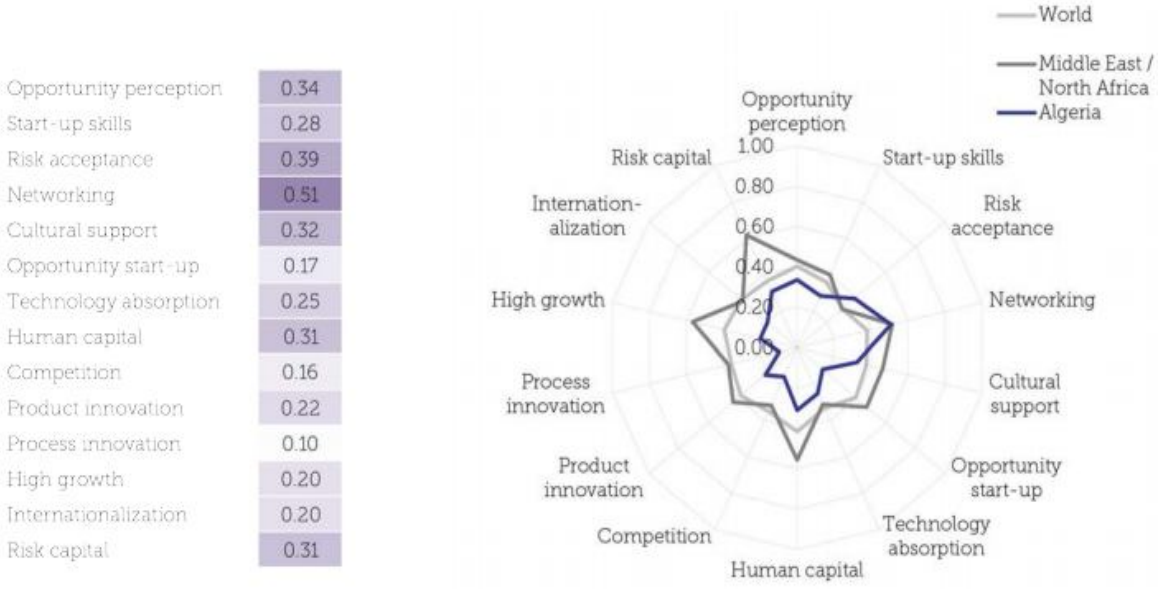

Zoltán J. Ács, László Szerb, Erkko Autio, Ainsley Lloyd: The structure of the GEI, The Global Entreprenership Index 2017, Global Operations Coordinator, The Global Entrepreneurship and Development Institute, Washington, D.C., USA p11

الشكل رقم (09) يوضح مقارنة نتائج قياس مؤشر المقاولاتية 2020 حالة الجزائر بدول مغاربية

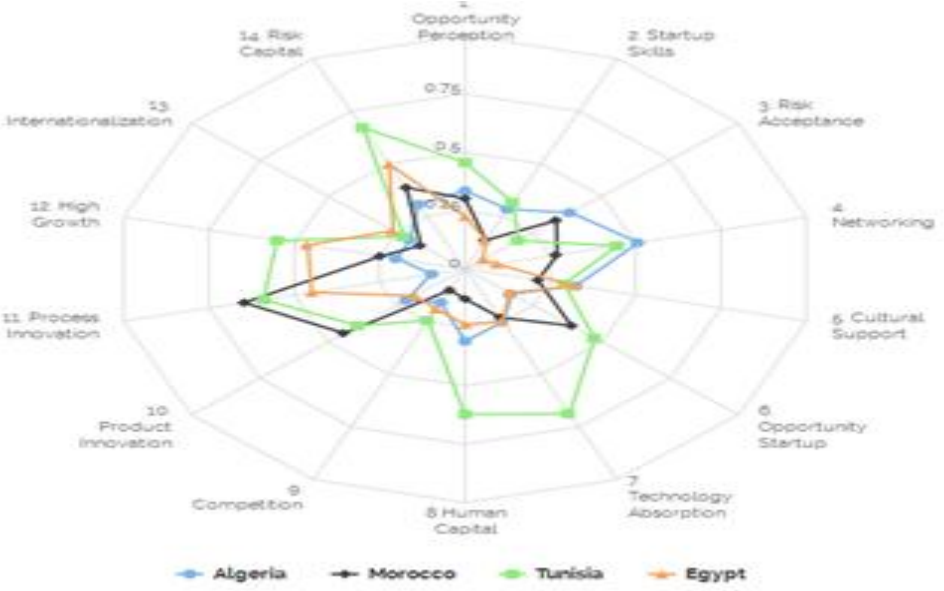

المصدر:

Global Entrepreneurship Monitor 2020/2015

الشكل رقم (10): يوضح مقارنة نتائج قياس مؤشر المقاولاتية 2020 حالة الجزائر بدول متقدمة

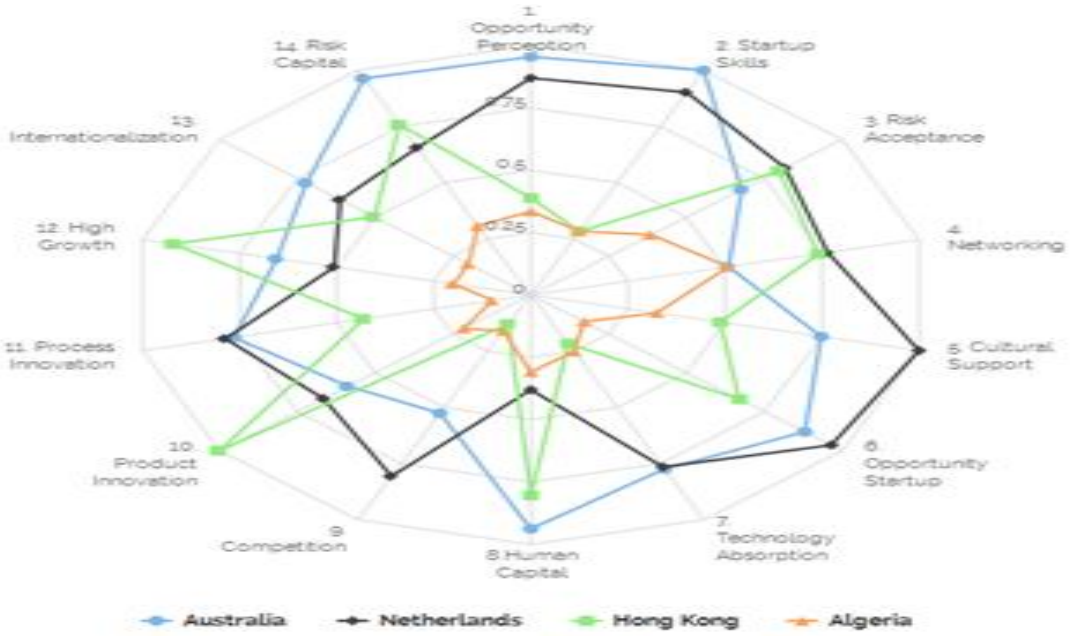

المصدر:

Global Entrepreneurship Monitor 2020/2015

الشكل رقم (11) يبين مقارنة نتائج قياس مؤشر المقاولاتية 2020 حالة الجزائر بدول عربية

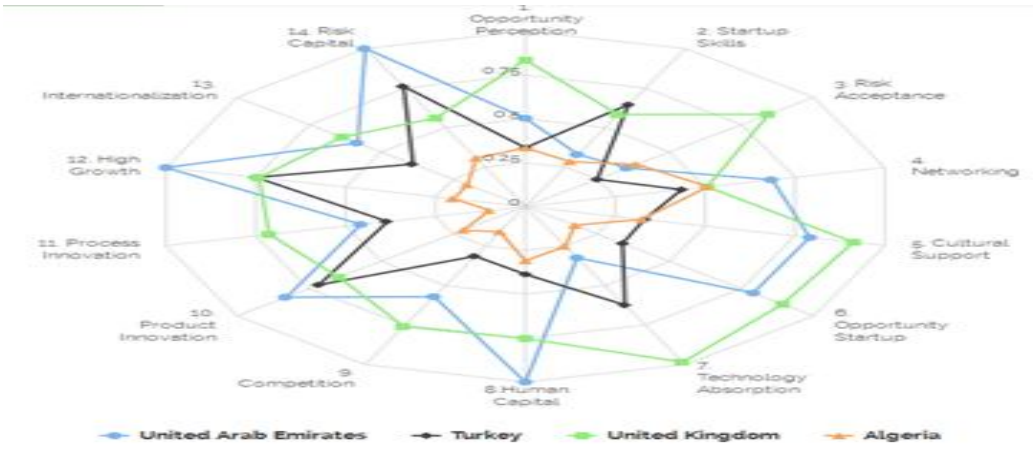

المصدر:

Global Entrepreneurship Monitor 2020/2015

- **الجزائر تسجل انخفاض في مؤشر المقاولاتية مقارنة بالدول المغاربية او العربية الاخرى او المتقدمة.**

خلاصة الفصل:

لقد تباين الموقع الذي احتلته المقاولاتية خلال مختلف المراحل التي مرت بها، فلم تحظى بالاهتمام الكبير من طرف الباحثين بسبب اتجاه أنظارهم نحو المسير وظهور المؤسسات الكبيرة، والأزمة الاقتصادية التي واجهتها المؤسسات الكبيرة ابتداء من منتصف السبعينات على المقاول ليظهر بقوة على الساحة الاقتصادية بعد الإقتناع أخيرا بضرورة تشجيع عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كحل يمكن الاعتماد عليه للتخفيف من الإنعكاسات السلبية لهذه الأزمة.

وبعودة المقاول إلى الواجهة عاد الباحثون لطرح مختلف الدراسات التي تناولت المقاولاتية، دراسات انحصرت معظمها ولفترة طويلة من الزمن في العديد من المحاولات لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية.

ونظرا لعجز مختلف المقاربات على توضيح مفهوم المقاولاتية تفطن الباحثون إلى آخر المطاف إلى ضرورة انتقال من التركيز على المقاول إلى التركيز على ما يحدث فعلا في المقاولاتية، مما ساهم في إزالة الكثير من الغموض الذي كان يلف الظاهرة، وسمح بإخراجها من مجالات ضيقة ومحدودة إلى مجال شامل لمختلف المقاربات.

الفصل الثاني
الأسس النظرية للمؤشر الاجتماعي

تمهيد:

إنّ الفكرة المتداولة للمؤشر الاجتماعي ليست جديدة لكن المفهوم في نفسه حديث جدا، خاصة عند تتبع ظهور الفكرة وتطورها تدريجيا داخل الأعمال والبحوث المتقدمة حيث نجد تسطير المعالم النظرية لهذا المفهوم لدى weber في دراسته حول الاختلالات الاجتماعية عند تأليفه حول الاقتصاد والمجتمع المنشور 1914، وحسب weber فإن الشخص يسعى ليحضر ثلاثة أصناف من الموارد الممكنة لأجل تحسين شروط الحياة، فإن كل علاقة اجتماعية هي تصرف دافع ومحفز للآخرين وامتياز لهم بحسب شكله وأهدافه والعلاقة المقصودة هي التي تجعل الأشخاص يتصرفون مقابل الآخرين لأجل تحقيقها الأهداف المسطرة.

المبحث الأول: مفاهيم المؤشر الاجتماعي

المطلب الأول: الطرح النظري و مفاهيم المؤشر الاجتماعي

افرع الأول: الطرح النظري للمؤشر الاجتماعي

الطرح النظري لـــ M.Fafchamps

عرف M.Fafchamps للمفاهيم المتقدمة للمؤشر الاجتماعي والخلاصة حولها

نبدأ مع J.Coleman(1990) الذي يحدد المؤشر الاجتماعي على النحو التالي:

"... التنظيم الاجتماعي يشكل المؤشر الاجتماعي، وتسيير تحقيق الأهداف التي لا يمكن أن يتحقق في غيابه أولا يمكن أن يتحقق إلا بتكلفة أعلى"، بعد ذلك نجد تعريف R.putinam وآخرون (1993) ينص على خصائص مماثلة "...المؤشر الاجتماعي يشير إلى ملامح التنظيم الاجتماعي، مثل الثقة، والقواعد والشبكات التي يمكن أن تحسن من كفاءة المجتمع، هذا يؤكد الآثار المفيدة المؤشر الاجتماعي، ووفق لهذا فإنه يعالج مجموعة العوامل الخارجية بحيث J.Coleman تعريفه أشار إلى أن هذه العوامل الخارجية تتحدد انطلاقا من مظاهر التنظيم الاجتماعي ككل، وفي تعريف المؤشر الاجتماعي يتبين أن بعض القواعد والقيم المشتركة ينبغي النظر لها كمؤشر اجتماعي، ونص التعريف أن المؤشر الاجتماعي يمكن تعريفه بمجرد وجود مجموعة معينة مجموعة من القواعد أو المعايير غير الرسمية المشتركة بين أعضاء مجموعة التي تسمح للتعاون فيما بينهم وتقاسم القيم والقواعد وتشمل فنيا التفائل مثل الحقيقة الواقعية، واجتماع الالتزامات والتبادل والمعاملة بالمثل.

العرض النظري M.Falchamps للمؤشر الاجتماعي ومعاييره المتنوعة.

بعدما تم أخذ تصور واضح عن مفهوم المؤشر الاجتماعي كما تقدم قد أصبح من الضروري التعرض لأهم النقاط الأساسية الخاصة به وعرضها بداية مع كفاءة التبادل الاجتماعي، حيث أن الأطروحات العادية من المنظرين تركز على الروابط والعلاقات بين الأشخاص والشبكات الاجتماعية وأثار ذلك على فعالية التبادل الاجتماعي بما فيه توفير السلع العامة، فعالية التبادل تعطي أفضلية في دراسة القيمة والمستوى، وهذا الأجل الإحاطة بمفهوم المؤشر الاجتماعي والتحكم فيه أكثر، لابد من كشف جانب مهم من ترابط بعض العناصر وتركيبها وهي من العناصر المشاركة في تكوين المؤشر الاجتماعي كما قدمها الباحثان M.Falchamps et S.Ndurlaug فيمايلي:[1]

[1] -S.N.DARLAUF ET M.FAFCHAMPS, op. cit. p.4

1- المؤشر الاجتماعي والثقة وكفاءة التبادل الاجتماعي:

الثقة هي من جهة مصدر يعتمد عليه المؤشر الاجتماعي ومنهجة هي نتيجة له وهو كمثل قيمة بديلة تقريبا لعدد من القواعد والمعتقدات والقيم المدعمة للتعاون الاجتماعي"[1]، والثقة تتعلق الأشخاص وثقتهم بالآخرين وكذلك التساؤل إذا كان الأشخاص فعلا هم جدرين بالثقة أي ما نسميه بالثقة المتبادلة، والثقة مؤشر جيد على الهدف والأمانة التي تجمع عوامل متعددة منها الشبكات والقيم والقواعد المشتركة، وبالمكان التفريق بين ثلاثة أصناف من الثقة.[2]

1. الثقة بين الأشخاص المتعارفين (داخل وحدة اجتماعية كمثل العائلة، الزملاء، الجيران).
2. الثقة بين الأشخاص الأجانب (معايير متعارفين بينهم).
3. الثقة الخاصة بالمؤسسات العامة والخاصة.

2- البحث والشبكات الاجتماعية

إن دور المؤشر الاجتماعي في البحث (2) يوضحه تكاليف البحث فيما يتعلق بالموردين والزبائن وخدمات الإنتاج والسوق من التخزين والنقل، إن الإنصاف الموسع المستفاد والعمل في الأسواق والمتاجر، بحيث إن حالة وجود المخزونات بكل سهولة يتم بيع المخرزون وتصفية الثمن، وحالة العمل بالأسواق أين لا يوجد تكافؤ متداول ومضبوط والعلاقات بين الأعوان الاقتصاديين في بحث قنوات المعلومة الخاصة بالمهن وطلب العمل، ثم يتبين أن حصة كبيرة من المهنة تتحدد على قواعد التوصيات الشخصية (موضع ثقة وحسن الظن)، أو الشخص المفوض وهذا شيء عضوي باطني مرجعه غياب مسؤولية تحديد التكافؤ والأوليات، في مثل هذه المقارنة المبرهنة، نلاحظ أن المؤشر الاجتماعي يلعب دور في التكاليف البحث على مستوى الأسواق.

3- المؤشر الاجتماعي والسلع العامة:

إنّ تحرير السلع العامة يأتي بإرادة الهيئات الإدارية من جهة والمترابطة بمستوى الثقة المحققة والمسؤولة من جهة أخرى، لأن المسؤولين وقوة نشاطهم أثره واضح على سير المشاريع وارتباطبهم بالمسؤولين الآخرين عن المشاريع ذلك مقارنة بالمراكز التي يكون فيها المسؤولين مقصرين بالأداء بالإضافة إلى الإشارة إلى المؤشر المساهمة والمشاركة المدنية الاجتماعية تحرير السلع العامة ومن ذلك إنّ المشاركة في اتخاذ القرارات من طرف الهيئة المسوؤلية وتوجيه لسياسات والبرامج العامة كما هو معلوم له دوره في رفع الثقة وتقويتها من خلال ايجاد نوع من الرقابة الاجتماعية[3] والمشاركة المدنية[1]،

[1] -OCDE, op cit 2001, p. 47
[2] -idem, P.48.
[3] - J. Goleman, OP cit

والمقرر في المباحث الاقتصادية الحديثة أنها إلى جانب مؤشر محاربة الفساد هي كلها مؤشرات قياسية لمستوى العمل الحكومي " حكم الرشيد"، وكذلك الاستفادة من السلع العامة والخدمات له اتصال بموضوع الترابط الاجتماعي والإقصاء، ومن وجه آخر له اتصال بالمفهوم النظري للفقر ومحاربته، وبوجه عام خدمة الرفاهية.

وهما مقومان أساسيان:

المسؤولية: هو التكليف على الذي يستطيع الإنابة عن أفراد المجتمع حيث يساهمون في السلع العامة.

الثقة: ضرورية لأجل حل الصراع بين التسابق في تحقيق المنافع ومن أجل نقص خطر الأعمال الحرة غير المراقبة، والمسؤولين يستطيعون المساعدة في رفع الثقة داخل المجتمع.

4- المؤشر الاجتماعي والإنصاف:

إنّ فكرة الإنصاف في مجال التنمية البشرية تركز على المساواة للجميع في المجتمع المدني والمجموعات المتنوعة في الأجل الحصول على التعليم والصحة والحقوق المدنية والسياسية، بحيث تتحدى فكرة الإنصاف مفهومها المقتصر والمرتكز على الثروة والدخل فقط ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة يتوجب العمل على برامج تعزيز ورفع من القدرات وخيارات الناس التي تهدف إليها التنمية، بأنّ تكون لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية على السواء دون التضحية بقدرات وفرص أحدها في سبيل الآخر فالإنصاف المطلوب هو الإنصاف داخل الجيل الواحد فيما بين الأجيال، ومن جهة أخرى فإن التنمية تستهدف رفع مستوى المهارات والكفاءات لدى الأفراد وتجميع وتكريس على المهارات ولمعلومات المكتسبة واستثمارها بالطريقة التي تقدم من أجل معدل كفاءة لصالح والمجتمع كله في استخدام هذا المورد الاجتماعي.

5- المؤشر الاجتماعي والشبكات (المشاركة والمساهمة الاجتماعية):

إن نظريا عدم العناية بالمجموعات والشبكات الاجتماعية يؤدي إلى فقد الثقة العامة في المعاملات والعقود التجارية، وكذلك يؤدي لوجود الصعوبات والعراقيل في الاستفادة من السلع العامة وعلاج ذلك في "إيجاد المؤسسات الشرعية القانونية وتنظيمات الولاية للقضاء والقوانين التي تحقق جزء من الثقة العامة المفقودة كعوض جزئي عن ذلك، لأنها قاصرة عن كفالة فرض الالتزام في العقود التجارية خاصة عند فقدان قضاء يمنح التعويضات، وبالنسبة للسلع العامة فهي تنظم من طرف الولاية بكلفة قليلة حسب

[1] -R.Putnam 1995, OP? cit

معاييرها القياسية وحسب براعة المسؤولين وكفاءتهم، لتصبح أكثر فاعلية في توفير وتحرير السلع العامة".

الشكل رقم (12) مخطط بياني لدور الشبكات والمجموعات في أحداث المشاركة المدنية وتوفير السلع العامة وعلاقتها بالإدارة والمسؤولية

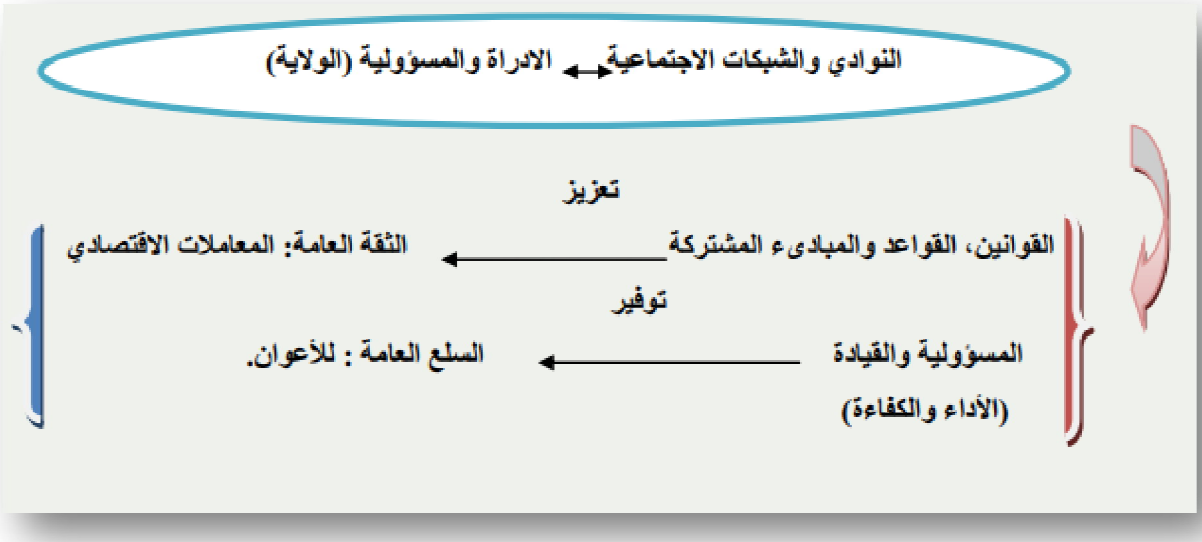

الطرح النظري لـــ P.Bourdieu:

الأستاذ الاجتماعي P.Bourdieu إنه أول من وضع تعريفا وتحليلا منسق و منظم للمؤشر الاجتماعي، و إنّ توالي الدراسات تعلق بهذا التعريف وأيضا بأعمال التي جاءت فيما بعد لـــ R.Putnam et J.Coleman.

تعريف P.Bourdieu للمؤشر الاجتماعي: في مقاله المنشور 1986 عرف P.Bourdieu المؤشر الاجتماعي أنه هو: مجموعة من الموارد المحققة والمتوقعة التي ترتبط بملكية شبكة من العلاقات المستمرة التي تكون أقل وأكثر تنظيم للمعرفة واستطلاع المعارف المتبادلة بمعنى آخر هو الإنتماء لمجموعة[1]، ومن ذلك فالمؤشر الاجتماعي يتألف من العلاقات الاجتماعية المتاحة لدى الشخص أو المجموعة والمستعملة لأجل الوصول للموارد التي يتم توضيحها في العمليات الاقتصادية بما فيها الموارد الكمية والنوعية، ذلك كونه يتجلى في العلاقات بين الأفراد وبين المجموعات ويتجلى كذلك في الموارد الاجتماعية كجزء خاص ومهم من تركيبه.[2]

[1]- S.N.DARLAUF ET M.FAFCHAMPS, op. cit. p.4
[2] - BOURDIEU.P, « Le Capital Social, Notes Provisoires », Actes de la recherche en sciences sociales, année.1980, volume.31, L'éditeur de Persée, p.p 2-3

إنّ دراسة P.Bourdieu كما تبين تصنف المؤشر الاجتماعي كأحد الموارد المنتجة والممكن توظيفها واستقلالها، وأنه يتحدد بالروابط الاجتماعية والخصائص المشتركة، فنقول "هو استثمار للشخص بعلاقاته مع الغير"[1]، وتقدم أن الرابط أو العلاقة المختارة يجب أن يكون لها دور في خدمة الحصول على الموارد واستثمارها، ما يجعل الدراسة تسمح بإمكانية استخلاص المعايير والمؤشرات وإجراء قياس للمستوى، خاصة وان حجم المؤشر الاجتماعي الذي يمتلكه الشخص خصوصيات يرتبط أولا بشبكة الروابط والعلاقات الممكن تعبئته، وثانيا حجم الرأسمال الاقتصادي والثقافي لدى الأشخاص المنتميين للمجموعات.[2]

الطرح النظري لـــ J.Coleman:

الأستاذ J.Coleman كان له الأثر الواسع في تطوير مفهوم المؤشر الاجتماعي في أمريكا الشاملية، حيث بين تبعا لـــ P.Bourdieu أن المؤشر الاجتماعي أنه كذلك هو مورد هام ضروري للمجموعات التي تعاني من نقص المستوى.

تعريف J.Coleman للمؤشر الاجتماعي:

متعدد الوحدات التي لها إثنان من الخصائص المشتركة كلها تتشكل مظاهر للبناء الاجتماعي، هي تسهل العمليات الأشخاص بداخل هذا البناء التركيبي"[3] وتعريف J.Coleman هذا يدعى بالتعريف العملي وهو قيمة هذه المميزات والمظاهر لدى تركيب الاجتماعي للعمل كموارد والتي يمكن استعمالها لتحصيل الأهداف.[4]

إنّ تحليل J.Coleman يصور لنا المؤشر الاجتماعي أنه ليس وحدة واحدة بل هو مؤلف متعدد من حداث مختلفة تحمل اثنان من الميزات المشتركة إنها أولا كلها تجتمع في مجموع مظاهر التركيب الاجتماعي، وثانيا أنه تشترك تسهيل بعض العمليات للأفراد الذين هم جزء من هذا التركيب فهو يعرف لنا المؤشر الاجتماعي من خلال وظيفته بحيث أن يفقدانه لا تتحقق هذه الغاية المراد بواسطته تحصيلها وهو من تكوين التفاعلات الاجتماعية ليكونه موجود معطى حيث يمكن استعماله لأجل تحقيق الأهداف، والمؤشر الاجتماعي للشخص يتحكم تأسيسه بالأساس.

[1] - LEVESQUE.M Et WHITE.D, « Le Concept De Capital Social Et Ses Usages », lien social et politiques, n°.41, 1999, p23-33, p 27.
[2] - Idem, p27.
[3] - BOURDIEU.P, op, cit, p02
[4] - KAMANZI.P.C, "INFLUENCE DU CAPITAL HUMAIN ET DU CAPITAL SOCIAL SUR LES CARACTÉRISTIQUES DE L'EMPLOI CHEZ LES DIPLÔMÉS POSTSECONDAIRES AU CANADA", Thèse présentée à la Faculté des études supérieures de l'Université Laval dans le cadre du programme de doctorat en Administration et politique scolaires pour l'obtention du grade de philosophie docteur (Ph.D), UNIVERSITÉ LAVAL QUÉBEC, Canada, Avril 2006, p 44.

1- من خلال الواجبات والإلتزامات نحو التوقعات الاجتماعية نحو علاقات الثقة وكلها يعمل بها إزاء الأطراف والآخرين (التبادل) داخل التنظيم وخرجه (علاقات داخلية و خارجية).

2- من خلال إمكانية الوصول للمعلومة.

3- اتجاه القواعد والقوانين المُسلم بها والمقبولة من الأعضاء داخل التنظيم الاجتماعي.

4- من خلال السلطة والمسؤوليات.

5- أصناف التنظيمات التي ينتمي إليها الشخص.

الفرع الثاني: تعاريف الباحثين داخل الدراسات حول مفهوم المؤشر الاجتماعي:[1]

1- تعريف Schiff: هو وحدة مشكلة من عناصر البناء الاجتماعي والتي تنتج العلاقات بين الأشخاص، وهي دعائم وبراهين الإنتاج أو منافع العملية.

2- تعريف R.Pontnam: مظاهر الحياة الاجتماعية المتمثلة في الشبكات، القواعد و الثقة التي تخول المشاركة في العمل الجماعي المتعاون بفعالية وتتابع لتحقيق أهداف المؤشر الاجتماعي يرجع باختصار إلى الإتصالات الاجتماعية مع ملازمة القواعد والثقة.

3- تعريف Gangiulo et Benassi: الشبكات التي تسهل الوصول للمعلومة والموارد والفرص المناسبة التي تساعد العاملين للتعاون ضد الأعمال الحرجة والشاقة المتداخلة والتغلب على معضلات العمل الجماعي .

4- تعريف Serageldin et Grotaert: هو فكرة التي تخص الإنتماء وتقاسم القواعد الثقة والتعامل، المجال الاجتماعي والسياسي يقبل تطوير القواعد، ويصوغ تركيب الاجتماعي.

5- تعريف Ocde: المؤشر الاجتماعي يرتبط بالشبكات والقواعد والقيم والعقائد المشتركة، الشبكات مرجعها التصرفات والعمليات الهادفة للعاملين التي تهيأ عمل مشترك، أما القواعد والقيم والعقائد المشتركة مرجعها إلى الاستعدادات والمعطيات الذاتية المعنوية المتاحة للأشخاص والمجموعات، وأيضا مثل القوانين واللوائح التي تنظم التصرفات.

6- تعريف La Banque Mondiafe: المؤشر الاجتماعي يكمن في تأسيس العلاقات والقواعد التي تحدد نوعية وكمية التفاعل الاجتماعي للمجتمع، وتدريجيا عناصر عاملة أثبتت أن: الترابط الاجتماعي هو

[1] -L.Tamashke , The Role Of Social Capital In Regional Technological Innovation Seeing Both The Wood And The Trees, The University Of Queensland Australia

مؤشر للمجتمعات الناجحة اقتصاديا ولأجل إحداث تواصل للتنمية، المؤشر الاجتماعي ليس فقط مجموع مؤسسات المجتمع وإنما هو الذي يؤلف بينها.

المطلب الثاني: المؤشر الاجتماعي والعمل الجماعي المتعاون

بداية إن مفهوم المؤشر الاجتماعي يوظف لتسهيل العمليات، كما قدمها J.Coleman في تعريفه له، حيث ربط خصائص التركيب الاجتماعي كلها من مثل المجموعات والشبكات والقواعد والتبادل والثقة والمبادئ المشتركة والمعلومة بعامل مشترك هو تدخلها في تسهيل العمليات، كما تقدم معنا أن المؤشر الاجتماعي لا يكمن في الشخص بمفرده وخصوصيته وحده بل هو يكمن فيما بين الأشخاص وخصوصياتهم المشتركة بينهم، أي التركيب الاجتماعي ومميزاته، وهو ما جعل المؤشر الاجتماعي يصنف من السلع العامة، إذن هذه العوامل المذكورة عند إضافة لها ما قرره P.Bourdieu أن المؤشر الاجتماعي ليس مستقل كليا أبدا بفعل أن التبادلات المؤسسة بين المتعارفين الاعتراف بأقل تجانس "الهدف" والذي يمارس أثر مضاعف على الرأسمال المملوك بخصوصية، أي نقول أن نظرة P.Bourdieu مؤداها لابد من فرضية حد أدنى من تجانس في الأهداف لدى المشتركين في العمليات بينهم، ينتج لدينا " العمل الجماعي المتعاون" هو من خصوصية التركيب الاجتماعي كباقي المميزات، وعليه يرى R.Putinam أن التقريبات النظرية التي تطورها تصور منطقية العمل الجماعي ومفهوم المؤشر الاجتماعي، والذي هو مقصود ليس لأجل وضعية ايطاليا فحسب، ولكن لجمع الخيار النظري التاريخي والعقلاني في الطريق الذي يمكن من تحسين فهمنا للفعالية المؤسساتية، الحياة المدنية العامة داخل مراتب أخرى متعددة.[1]

لكن الفكرة الأساسية هنا أن العمل الجماعي والتعاون تصبح هي موضوع عمل المؤشر الاجتماعي، لأن ذلك مرتبط كما بينا بعامل الشبكات والمجموعات الاجتماعية وتحقيق الهداف المشتركة والمصالح المتبادلة بين الأعوان، والمؤشر الاجتماعي "يعكس المظهر الاجتماعي داخل المجتمع المدني، ويتناول حل المشاكل حول العمل الجماعي والمصالح المشتركة كما ينطق بالإنتهازية (الفساد) وبدوره العمل الجماعي هو يتصل بمكسب المؤشر الاجتماعي في المجتمع ذلك إن محددات المؤشر الاجتماعي ومكوناته على العموم هي رمزية أخلاقية على ثلاثة أقسام منها:

الثقة الفاعلة والتبادل الفعال لخدمة التنمية، القواعد والإلتزامات المنظمة والشبكات الاجتماعية والتجمعات التطوعية المرتبطة بالنشاط المدني"[2]

[1] -R.Putnami 1993, op cit, p 16.
[2] - SIISIÄINEN.M,"Two Concepts of Social Capital: Bourdieu vs. Putnam", Department of Social Sciences and Philosophy, University of Jyväskylä, Ireland, July.2001, p 04.

إنّ معيار العمل الجماعي المشترك والتعاوني يهدف إلى تسهيل العمليات والوصول إلى الموارد، وحل المشاكل المتعلقة بالتنظيم والمجموعة، وهو انعكاس لوظيفة المؤشر الاجتماعي كما تقدم في تعاريفه المسطرة ومفهومه النظري بصورة عامة.

المطلب الثالث: المؤشر الاجتماعي والترابط الاجتماعي

إنّ الترابط الاجتماعي يحتوي ثلاثة مكونات[1]: العدالة، الاتصال الاجتماعي، والاتحاد، المفهوم يصف الحالة الاجتماعية التي يكون فيها التباعد بين الأشخاص والمجموعات الاجتماعية مختزل ومنقوص أو قابلية معتدلة في الرضا بالاختلاف في الوضعية تجانس أدنى للأهداف P.Bourdieu وكذلك أين هؤلاء الأشخاص مدمجين داخل روابط الإنتماء لمجموعة اجتماعية تمدهم الشعور بالعضوية المكملة للأولى، الشرط الأول المساواة ليس لقصد منها المعاني المثالية تساوي الخصائص والشروط والمداخل كليا التباين بدرجات أقل وهناك قابلية لها، والشرط الثاني والثالث يرتبط ايجابيا مع كثافة العلاقات الاجتماعية وقوة شعور بالإنتماء"[2].

وحسب اللجنة الأوروبية لأجل لارتباط الاجتماعي 2004 " إنّ الارتباط الاجتماعي هو قدرة المجتمع على ضمان تحقيق الرفاهية لكل أعضائه على تدنية التباين وعدم التناسب وتجنب الاستقطاب، والمجتمع المتماسك هو مجتمع متضامن مؤلف من أعضاء يتابعون تحقيق أهدافهم المشتركة على مذهب الحريات".[3]

ويتميز الترابط الاجتماعي بخمسة ميزات رئيسية مهمة[4]

- الانتماء
- التكامل (التكامل والحماية ضد خطر التهميش)
- المساهمة
- التعارف والاعتراف
- المشروعية Légitimité

إنّ دراسة الترابط الاجتماعي وربطه بالمؤشر الاجتماعي له أهمية كبرى أن يكون معيار قوي الدلالة على كثافة وفعاليته هذا الأخير، وذلك من خلال توضيحات المؤشر الاجتماعي وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، سواء فيما يخص التنمية الاقتصادية المستدامة، ومحاربة الفقر والفساد، وهي الشيء الذي

[1] - DELORS.J ET D'AUTRE, « Le Conseil De L'emploi, Des Revenus Et De La Cohesion Sociale », Dossier N° 3 Du Cerc 113, Rue De Grenelle 75007, Paris, 2007,p
[2] - Idem
[3] - DELORS.J, op- cit
[4] - Ocde 2000, Op, Cit, P.14.

يعكس لنا تلك الأهمية المشار إليها، وخلاصة أن الترابط الاجتماعي والإندماج له امتداد أوسع مقارنة بالمؤشر الاجتماعي، هذا منجهة ومنهجة أخرى المؤشر الاجتماعي عمليا يقودنا نحو ترابط والاندماج الاجتماعي وبالتالي يتم وضع الترابط الاجتماعي مؤشر للدلالة على فعالية المؤشر الاجتماعي وارتفاع المستوى أي الترقية الاجتماعية.

المبحث الثاني: محددات المؤشر الاجتماعي ومصادر نشأته

المطلب الأول: مصادر المؤشر الاجتماعي

إن نشأة المؤشر الاجتماعي ترجع بالأساس إلى التنظيمات الاجتماعية الداخلة في تركيب الجهاز الاجتماعي سواءا منها المؤسسة والمنظمة الرسمية أو الأخرى غير المنظمة، تماما كما جاء بيانه في تقديم المفاهيم النظرية لدى دراسات R . Putnam , J . Coleman , P . Bourdie، وباقي الدراسات اللاحقة لها كذلك، بحيث إن الانتماء إلى النوادي والتنظيمات والمجموعات الاجتماعية النشطة جزء لا ينفصل عن مفهوم المؤشر الاجتماعي، فهي عبارة عن وحدات مصغرة ذات صبغة اجتماعية بالأساس لأنها تنتمي إلى ذلك الوسط الاجتماعي والبناء الكلي، وهي قائمة على مبدأ تجميع الأشخاص المشاركين وتعبئتهم، وتوجيههم لتحقيق أهدافهم من خلال هذا التجمع مثل منظمات العمال والأجراء، الغرفة التجارية للتجار، المعارض التجارية أو الصناعية، هيئات التأمين وصناديق المساهمة.. الخ، وباقي الأصناف الأخرى من المجموعات المختلفة منها الرياضية، الدينية، الثقافية والحرفية وغيرها، وقد سطر البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[1] OCDE مجموع الوحدات الاجتماعية الأساسية المسؤولة عن نشأة المؤشر الاجتماعي وتعبئته.

1- العائلات La Famille:

هي الوحدة الأولى المنشأة للمؤشر الاجتماعي القوي والمكثف فهي الوسط الأول الذي يتم فيه وضع القواعد ونسيج شبكة من الروابط كمصدر لمزايا كثيرة للأعضاء وخاصة العائلات الكبيرة داخل المجتمعات العائلية كما جاء عند J.Coleman، P.Bourdieu وقد مثله P.Bourdieu للروابط النفعية الغنية المستمرة ومثله J.Coleman بالشبكة المغلقة، وكذلك السند المادي والمعنوي المتحصل عليه من بعض أطرافها، خاصة أنه يتم تبادله ونقله إلى باقي الأعضاء العائلة، ولدينا الأثر الإيجابي للعائلة الذي تمارسه باستخدام المؤشر الاجتماعي على مستوى التعليم عند الأبناء والعمل على رفع الكفاءة لديهم، إن درجة ارتباط العائلة بالمدرسة المتابعة ومراقبة التطور التدريجي للأبناء لها تأثير ملموس على الكفاءة وتطوير المهارات من خلال توظيف المؤشر الاجتماعي العائلي المتاح.

[1] -[1] - Ocde 2000, Op, Cit, P.52.

2- المدرسة (الهيئات التعليمية الاجتماعية):L'école :

إلى جانب العائلة هما المصدر الأول، حيث المؤسسات التعليمية لها دور في صنع حصتها من القواعد المشتركة والشبكات،

بحيث تأتي المدرسة لتحقيق رفاهية الطفل بإدراج المشاركة والحضور المكثف للأولياء والاستفادة الموسعة من الخدمات الجماعية وتخصيص العناية للجيل الجديد.

حيث نتيجة الإنفصالات والانشقاقات العائلة تنعكس على مردودية الأبناء على المدى القصير وتعرض للأزمات النفسية والبدنية، وعلى المدى الطويل اكتساب السلوك السيئ والعمل الإجرامي وهي التي تشير إليه الدراسات الحديثة[1]، وعليه نقول أن المؤسسات التعليمية ومنها المدرسة هي مصادر النشأة المؤشر الاجتماعي وتراكمه وتطويره، وبالمقابل نشأة المؤشر البشرية[2] ورفع الكفاءة وهي علاقة عملية مثمرة، وفي السياق.

ركز P.Bourdieu على مفهوم الرأس المال الثقافي ودور المؤشر الاجتماعي في صقل تلك الكفاءة وتطورها لأدوات مثل التفاعل الاجتماعي والاتصالات.

3- المؤسسات الرسمية (المهيأة):

المستوى الأدنى من التنسيق والتنظيم، والتعاون، الثقة، الأهداف المشتركة هو ضروري للعمل الجيد للمؤسسة، بهذا الإطار تصبح مصدر للمؤشر الاجتماعي، هذا المؤشر يسمح للمؤسسة تخفيض كلفة المعاملات وتسوية العمليات، والفعالية المربحة في الزمن والمعلومة، إن المؤشر الاجتماعي في هذه الوحدة يتم صياغته على مستويات متعددة: في داخل المنشأة، بين المؤسسات، وبين القطاعات وداخل المجتمع أين سيتم خلق البيئة الملائمة والمتجاوبة مع تنمية القطاع الخاص، والأثار غير المرغوب فيها من الفساد، والانحياز غير العادل وتأسيس الاتحادات المحتكرة والمضادة يتم التعامل ومعالجتها.

4- المجتمع المدني:

هو المجموعات والتنظيمات المهيأة رسميا وغير المنتظمة، التي تتدخل مستقلة عن الحكومة والسوق لتسهيل مختلف الاهتمامات داخل المجتمع"[3]، وهو يتكون من تلك الوحدات جميعا من المجموعات الرسمية المهيأة وغير الرسمية (غير المهيأة)، التي تسير باستقلالية عن الحكومة، وعن السوق أي العمل بالموازاة معهما والقيام بالمهام المحددة دون إقصاء اجتماعي ،اي "الشبكات الأفقية"[4] هدفها النهوض والقيام بالمصالح المتنوعة المشتركة، إن تركيب هذه التنظيمات بالضرورة ينتج عنه مؤشر اجتماعي، لأجل إن

[1] -[1] - Ocde 2000, Op, Cit, P.53
[2] -J.coleman, op, cit
[3] -[3] - Ocde 2000, Op, Cit, P.54.
[4] - Ocde 2000, Op, Cit, P.14.

الثقة وإرادة التعاون متاحة وهي عناصر أساسية، سواءا إصابة الأهداف داخل المجموعات أو بين المجموعات يتم بإعطاء قاعدة مهيأة من الأمان والتضامن والترابط الاجتماعي رسمي أو غيره.

5- القطاع العام:

إن الحكومة ومؤسساتها تلعب دور مركزي للأداء الجيد وترقية المجتمع والفكرة المستجدة معنا في هذا الجانب أن المؤشر الاجتماعي: يتفرع على مستويات كثيرة، أولها دخوله بين الموظفين (مختلف المكاتب)، ثانيا دخوله في تركيب جهاز القطاع العام، ثالثا حضوره بين القطاع والمواطنين، ومؤسسات القطاع العام تسعى لتوفير السلع والخدمات القاعدية بالدرجة الأولى ومنها التعليمية والصحية والخدماتية الأخرى، أين جميعها تشارك في نشأة المؤشر الاجتماعي وتطويره لدى المجتمع المدني، وبالمقابل مشاركة المجتمع المدني القطاع في مهامه تتوقف على فعالية المؤشر الاجتماعي وكثافته كنتيجة لهذا التوظيف والتراكم.

6- الطوائف والانتماءات العرقية:

كل طائفة أو علاقة عرقية هي تكوين لمؤشر اجتماعي لأنها تعمل على تقاسم القيم والعقائد المشتركة والثقة الاجتماعية والالتزامات والتبادل والتضامن والترابط القوي، إن الانتماء العرقي هو تركيب اجتماعي يؤثر على مناهج التفكير والتصرفات، على المستوى الجزئي لهذه الوحدات المتماثلة والمتجانسة، ولذلك هي ملجأ إيجابي للمجموعات الأجنبية والوافدين من الخارج كمهاجرين وأعضاء جدد، والأثر السلبي لهذه الطوائف أنها تقتصر في تلك الخصائص القوية على الأعضاء فقط دون غيرهم، لكن هذا النوع من المصادر يبقى في حاجة إلى العلاقات مع الخارج وضرورتها دون الأثر السلبي على الروابط الداخلية القوية، بل ذلك له أثر ايجابي في توفير المعلومة ورفع المستوى وتطوير المهارات والعناية بتحديث الأهداف والآليات والكفاءات داخل هذه الأصناف من التجمعات، وأثر على البناء الاجتماعي ككل في تقوية الترابط الاجتماعي والإندماج.

7- التكامل الوظيفي (الرجل - المرأة):

هو الأخر تركيب اجتماعي من نوع آخر، حيث يظهر أن الشبكات الذكورية هي أكثر تشكيل ورسمية لأنها غالبا متصلة بالأعمال والوظائف، مقارنة بالشبكات النسوية لتمركزها بمجال العائلة، وهذا النوع من منابع المؤشر الاجتماعي يخضع للقياس ويتحكم في خصائص التركيب الاجتماعي ومظاهره الخارجية وتنوعها، إن العلاقة التكاملية بين الرجل والمرأة من حيث توزيع الأدوار والوظائف داخل المجال الاجتماعي بالأساس والدورة الاقتصادية بالأخص بكل أبعادها ومعالمها والمتغيرات والمؤشرات المتعلقة بها لا يمكن إقصائها من الدراسة، ومثاله القريب كما تقدم من مصادر المؤشر الاجتماعي لدينا العائلة والمجتمع المدني، ولدينا بالمقابل لذلك المؤشر البشري ونشأته.

المطلب الثاني: محددات المؤشر الاجتماعي

إن محددات المؤشر الاجتماعي هي خصائص ومظاهر التركيب الاجتماعي التي جاءت الإشارة إليها حسب تعاريفه المتنوعة، إن التطرق إلى مفهوم المؤشر الاجتماعي بالموازاة مع المؤشر البشري المتمثل في الكفاءات والإمكانيات الشخصية، ومثله المؤشر المادي الذي ينحصر في مقدار الموارد الطبيعية المتاحة لدى المستثمر وتوابعها من التكاليف والنوعية والاسعار وغيرها، فإن المؤشر الاجتماعي ينحصر في العلاقات النفعية بين الأشخاص والمجموعات المنتمين لها ودرجة نفعيتها من حيث توفير الموارد وتسهيل العمليات وقابلية التراكم كمؤشر إقتصادي.[1]

1- الواجبات، الالتزامات والتطلعات:

هي المظاهر الموجودة داخل وحدة اجتماعية معطاة، تعتبر محددات أساسية بالغة الأهمية للمؤشر الاجتماعي وذلك لارتباطها بثلاثة عناصر أولية تحرك العمليات في العوائد المنتظرة، والروابط النفعية الدائمة ثم الثقة المكتسبة، وهذا مرتبط بدرجة الثقة المرتفعة المقدمة والمتوفرة داخل المجموعة، وبالمقابل الالتزام هو انتظار للعوائد والتطلعات الذي يسهل ويضمن الالتزام بأداء الواجب أي التبادل الموثوق والمعتمد، وهذا المعيار هو أصل في الأعمال التي تضع الثقة في الدلالة على نجاعة المجموعات الاجتماعية. إن وجود التنظيم المشترك واستمراريته مرتبط بضرورة وجود هذه الثقة المعتمدة بين الأعوان، وهذا المحدد بالحقيقة يقرر أهمية التبادل والتفاعلات الاجتماعية من خلال الالتزام والثقة المشتركة.

2- قنوات ونسبية المعلومة:

إن المعلومة الكامنة في شبكة الروابط هي من مظاهر التركيب الاجتماعي والوحدات الجزئية وهي محددات للمؤشر الاجتماعي المسطرة من طرف J . Coleman، حيث نسبة المعلومة وقيمتها الاستثمارية، وتوفيرها داخل قنوات شبكة العلاقات الاجتماعية وتوظيفها من طرف الأشخاص والمعلومة ودرجة مصداقيتها عنصر أساسي ومهم في تكوين قاعدة بيانية تراكمية للمؤشر الاجتماعي، بحيث يرتكز عليها العمل وأداء الوظائف والمهمات ومثاله الطلب والعرض للعمل وكذلك الوصول إلى الموارد الضرورية للاستغلال، ولخدمة الاتصال بين الأعوان الاقتصاديين لتنفيذ المشاريع وأداء المهمات، هذا المورد المستفاد ليس من شبكة العلاقات، ليس هو التدفقات المالية وإنما تدفق للمعلومات عبر قنوات شبكة العلاقات المتواصلة بحسب اختلاف الوسائل المستعملة والمتاحة، إن الاستفادة من المعلومة له دوره في الحكم على نوعية العلاقات والروابط وقوتها، وفي تحديد مستوى المؤشر الاجتماعي المحصل وفعاليته في العمليات، فالإنسان يحصل على المعلومات يوميا من مصادر مختلفة في البيئة المحيطة، قد لا يقتصر

[1] - J.coleman, op, cit

مفهوم المعلومات على شكله الاتصالي باللغة الطبيعية، ولكن يمكن أن تكون المعلومات مادة تسجيل أو تراسل، من خلال أعمال إبداعية وفنية، الإشارات، وردات الفعل العضوية... والمعلومات المفيدة والمقصودة في الدراسة هي تلك التي تتصف بالملائمة، والموضوعية، والزمن والوضوح، والصحة، والشمول، والقبول في طريقة العرض فإذا توفرت هذه الخصائص في مخرجات نظام المعلومات، تصبح هذه المخرجات بالفعل معلومات تمثل معرفة عن شيء لم يكن معلوما من ذي قبل، يتم إرسالها، والتعرف عليها، وقبولها،ويمكن تصنيف المعلومات إلى:

- المعلومات هي مورد من الموارد المتاحة من طرف المؤشر الاجتماعي، حيث يتم القيام بتوظيفها وتسهيل العمليات بواسطتها .

- المعلومة كسلعة يتم تداولها والاستثمار فيها، سواء كونها سلعة عامة وهو ما يتعلق

بالمؤشر الاجتماعي أو خاصة حيث يتم التخصص في انتاجها وتسويقها.

- المعلومات واحدة من خصائص المجتمع ومميزاته.

- الاتصالات من أدوات المؤشر الاجتماعي والمعلومات هي النتائج المحصلة منها.

- الاتصالات والمعلومات هي واحدة من الأدوات المتاحة لدى المؤشر الاجتماعي والتي

تجعله في إرتباط بالمؤشر البشري والمؤشر الاقتصادي.

3- افتراض وجود القواعد والمبادئ المشتركة المؤثرة:

هي من الموارد الاجتماعية المميزة للبناء الاجتماعي والمجموعات، وهو محدد أساسي للمؤشر الاجتماعي، حيث الحكم على كثافة الشبكة و إستمراريتها يعتمد على هذا المحدد، والدراسة التي تتناول مفاهيم الشبكات المغلقة والمفتوحة تستمد من قوة القواعد المشتركة والمبادئ والقيم، حيث فقدانها أو ضعفها يستلزم الحكم بعدم كثافة الشبكة وفعاليتها، ولها تأثيرها الخاص على الأفراد داخل التنظيم في توجيههم من خلال تحديد الحقوق والواجبات والوسائل المؤدية لتسهيل الوظائف والأهداف، هذا من جهة ومن جهة أخرى تضبط معاملاتهم وضمان الحقوق ودعم الالتزام والاحساس بالواجب بواسطة هذه القواعد والمبادئ الناجعة المتبناة، وقد ذكره A.Smith في تاليفه 1759 « la théorie des sentiments moraux» في الجزء الثاني والثالث الذي قدم فيه تحليل لأصل قواعد الالتزام والحقوق وعملها لأجل التنظيم الاجتماعي:

- قواعد موجهة للتصرفات، والمتأتية من الملاحظات الصادرة من الأخرين.
- فرضية الفعل و احترام القواعد العامة.
- العدالة والفعل اللائق المنضبط، أي التفريق بين القوانين والقواعد الاجتماعية.

- المبادئ التي تربط الأشخاص مع بعضهم والتي تسهل الحياة في المجتمع.

- أعمال الشخص هي عملية التقرير القواعد العامة.

- العادات، النوعية، الجانب البيئي، المهنة والسن كلها لها أثر على العواطف المعقولة ومنهجية التفكير والتصرفات.[1]

إن القواعد تؤثر على التصرفات حيث أنها تسهل الرقابة الاجتماعية وتخفض اللجوء إلى أدوات الرقابة المهيأة مثل جهاز القضاء وهي مكلفة جدا إضافة إلى ذلك يعتبر حضور القواعد والمبادئ الصحيحة المؤثرة يخفض من العدائية والفساد.[2]

4- السلع العامة وروابط السلطة:

أشار J.Coleman في دراسته إلى روابط السلطة والمسؤوليات ليبين عامل السلع العامة والخدمات الاجتماعية القاعدية وأهميتها في صناعة المؤشر البشري وأنه مظهر للتركيب الاجتماعي، وربط السلطة والمسؤولية بالموارد الاجتماعية وتقنين القواعد والالتزامات، وفتح قنوات للمعلومة واتخاذ القرارات الهادفة والمسؤولية كذلك أشار إليها P.Bourdieu في تحليله للمؤشر الاجتماعي العام عند تحويله إلى مؤشر اجتماعي شخصي بوضعه بين يدي العون المكلف وتخويله السلطة في العمل في الخدمة المجموعة"، وهذا يدخل في تنسيق الأعمال والعمل المتعاون وتنشيط التبادل واستخدام المسؤولية في تسطير القواعد المشتركة والفعالة في تسهيل العمليات، والسلع العامة هي من محددات المؤشر الاجتماعي وذلك أن خصوصية السلع العامة تتعلق بكل ما هو مشترك بين أعضاء المجموعة وما هو متاح أمام الجميع.[3]

المطلب الثالث: المستويات التكوينية للمؤشر الاجتماعي

بما أن المؤشر الاجتماعي هو من المفاهيم المركبة فان معرفة عناصره التكوينية تستدعي منا دراسة مؤشرات مستوياته التكوينية (الشكل 10) في شكل معايير متنوعة تبعا للمفاهيم المقدمة حوله، تجتمع كلها في ثلاثة نقاط أساسية هي أولا معايير إجتماعية مشتركة بين الأعوان والمجموعات ولا تنحصر في طرف مستقل بنفسه، ثانيا القيمة التبادلية لها وتأثيرها على العمليات وضرورة حضورها بمثابة سلعة إقتصادية وسيطية من حيث إستغلالها في الدورة الإقتصادية والوظائف، وثالثا مبدأ الكثافة والتراكم لأنها

[1] - BRUNO.A, "Adam Smith vie oeuvre concepts", Edition De Ellipses Edition Marketing S A, 32 Rue Barque 75740 Paris Cedex.15.Isbn.2 7298 0743 8, France, 2001
[2] -P.Bourdieu, op, cit, p02
[3] - J.Coleman, op, cit, pps 116-s118.

تأخذ موارد إجتماعية صيغة "المؤشر" الاجتماعي وهذا مهم في البحث، نذكر المؤشرات التكوينية على الترتيب.[1]

1- مؤشر التركيب والبناء Structurel :

هذا الجانب يشير الى المجموعات الاجتماعية والتنظيمات المتعددة داخل المجتمع المدني والتي تعتبر مصدر للمؤشر الاجتماعي، وهي التي تكون البناء الاجتماعي في مجموعها وترقيتها والعناية بها له اثر ايجابي على كثافة المؤشر الاجتماعي، والمجموعات الاجتماعية كلها تشكل هذا البناء، بمعنى قوة هذا البناء الاجتماعي وتماسكه يخضع لدرجة اتصال هذه المجموعات فيما بينها وترابطها، وتحصيل أهداف المجتمع المدني وتسهيل العمليات وغيرها كلها تترجمه قيام هذه المجموعات بوظيفتها الاجتماعية الموكلة لها، ووجود الصراع وتدهور الروابط بينها دليل على هشاشة الترابط الاجتماعي وضعف البناء الاجتماعي، هو بمثابة القاعدة التي ينشأ عليها ويتطور كل من المؤشر الثاني والثالث لأجل تكوين المؤشر الاجتماعي، وهذا المؤشر التركيبي هو تكويني للمؤشر الاجتماعي في هذا الجزء بالنظر إلى كثافة المجموعات ومسار بنائها وفعاليتها.[2]

2- مؤشر العلاقات والاتصالات Relationnel :

هذا الجانب يبحث في شبكة الروابط والعلاقات الناشئة عن التبادل الأجتماعي المستمر والمكثف بين العضوية داخل المجموعات وبين المجموعات نفسها، ويبحث أيضا في مدى فعاليتها وأنواعها المختلفة وقابليتها للتراكم، وتخصيص مؤشر تكويني يدعى بمؤشر العلاقات والروابط يدل على اهمية شبكة العلاقات في تكوين المؤشر الاجتماعي، لأن شبكة العلاقات هي العنصر الأولي التكويني أو المحوري المرتبط بالمجموعات والعضوية مباشرة، و R.Putnam هو الأخر يرى أن المؤشر الاجتماعي يرجع باختصار إلى "الاتصالات الاجتماعية مع ملازمة القواعد والثقة"، ويرى أن الشبكات هي الأداة المحركة الفعالية المؤشر الاجتماعي.

3- مؤشر المحتوى المعرفي (الادراكي) Cognitif:

المؤشر التالي يبحث المادة المحتواة داخل الشبكات وداخل التنظيمات الاجتماعية من التوسع ليمتد إلى الموارد المتنوعة والمبادىء والقيم المشتركة، أي من الثقة والمعتمدية التضامن والاتصال المتبادل وإمكانية الحصول على المعلومة، وكذلك العمل المتعاون والتنسيق، وتدخل فيها دائرتها الموارد المتاحة والمحققة الرمزية (PBourdieu, N.Lin) بواسطة الشبكات في ظل هذه التجمعات، ومن الموارد الأجتماعية المعلومات وتحسين المظاهر الاجتماعية الخارجية ورفع المستوى الثقة، وفي هذا المؤشر

[1] - NAHAPIET.J And S.GHOSHAL," Social Capital, Intellectual Capital, And The Organizational Advantage", The Academy of Management Review, Vol.23, No.2, Apr.1998, p.p 242-266, p.p 243-24.

[2]- بن سكران، البودالي، المرجع السابق، ص 75-76.

المؤشر الإجتماعى يرتبط كليا بأليات ثقافية كالدين، العادات والمكتسبات التاريخية واللغة، ومن بين كل هذه لدينا الثقة الاجتماعية هي أهم معيار في دراسة الأثر والقياس، وهي متصلة بقواعد التسامح والاعتقادات التي تفرض القابلية والتبادل والاحترام المشترك، والثقة هي نتيجة لعمل الشبكات، ومفكرون آخرون يضعون الثقة في مقدمة الدورة (بصورة إقتصادية) حيث: الثقة والقدرة على المشاركة و التنظيمات الكبرى (المؤسسات الخاصة الناجحة) و الإنتاجية والمنافسة والقوة الاقتصادية.

الشكل رقم (13) يوضح المؤشرات التكوينية للمؤشر الاجتماعي

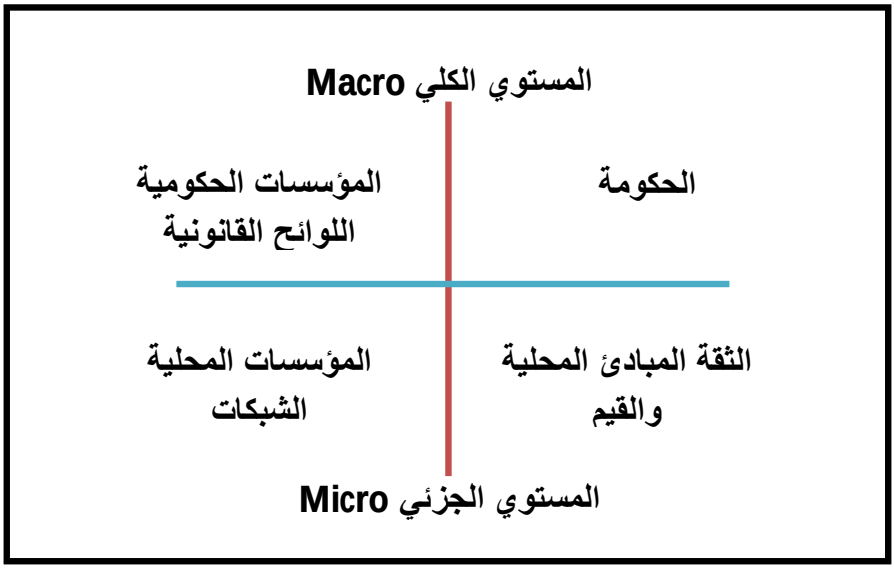

المصدر

CH.GROOTAERT ET TH.V.BASTELAER, «Understanding And Measuring Social Capital», Forum Series on the Role of Institutions in Promoting Economic Growth, Banque Mondiale, N.24; 2001, p. 20

إن الشكل (10) يقدم لنا تمثيل لمكونات المؤشر الاجتماعي حسب المستوى التركيبي ومستوى المحتوى المعرفي، وكذلك سواءا على المستوى الجزئي أو المستوى الكلي، وفي التمثيل البياني يتم الجمع بين المؤشر التركيبي ومؤشر الشبكات إلى نفس المستوى الجزئي، فيكون بذلك على العموم المستويات التكوينية تنقسم قسمين التركيبي للمجموعات والعلاقات، ثم المحتوى المعرفي للقسم التركيبي، وعلى المستوى الجزئي لدينا التأسيسات المحلية المنظمة وغيرها، وعلى المستوى الكلي لدينا مؤسسات القطاع العام التي لها من مصادر المؤشر الاجتماعي والهيئات المؤسساتية السياسية و القانونية، وهذا المستوى بشكل نوع خاص من شبكة الروابط تكون متصلة بمراكز صناعة القرارات وتوجيه البرامج واختيار السياسات.

المبحث الثالث: أشكال وأنواع المؤشر الاجتماعي وأثره على تحقيق التنمية والرفاهية

إن التطرق إلى أشكال المؤشر الاجتماعي يستدعي بالضرورة دراسة الشبكات وتمثيل الروابط المنشأة بين الأعضاء داخل التنظيم وبين المجموعات أنفسها، أي أصناف وأنواع العلاقات وضرورة تنوعها ووظائفها وآثارها على العضوية بالخصوص والمجموعات العامة وهذا له أهمية بالغة في فهم ذلك.

المطلب الأول: أشكال وأنواع المؤشر الاجتماعي

الفرع الأول: أشكال المؤشر الاجتماعي

أ- الشبكات الموحدة BONDING: هي شبكة روابط أفقية قوية موحدة تتميز بقوة العلاقة بين أعضائها فقط وتكون موصفة بالمغلقة حسب Putnam . R و Coleman . J ، وفي الأمثلة والقياس لهذه النوعية يتم أخذ الشبكات المتقاربة تماما، وعلى المستوى الجزئي المؤشر الاجتماعي أداة اجتماعية خاصة لتوحيد الأشخاص والمجموعات المتجانسة والمبتدئة (العائلة والصداقة والجيران وغيرها)، الذين يتقاسمون نفس الأحاسيس المتبادلة التي ترجع لاعتبارات وتشارك نفس القيم والقواعد، وهذه الروابط ليست دائما مقصودة ومؤسسة بشكل منظم بل تكون خاضعة للتجربة المعيشة.

ب- الشبكات الرابطة BRIDGING : هي شبكة من العلاقات الأفقية التي تربط بين مختلف الأعضاء والمجموعات الموزعة على مجالات اجتماعية متعددة ومتنوعة، ومثالها الجمعيات النوادي الرياضية، الجمعيات الدينية، فهي تسمح بتوسيع العلاقات بين شبكات مختلف العاملين، هذا النوع من الروابط له أهميته في الترابط الاجتماعي بين المجموعات داخل البناء الاجتماعي العام، وعليه تتوقف كثافة درجة الترابط الاجتماعي التي هي واحدة من معايير المؤشر الاجتماعي، وهي تترجم فعالية كثافة شبكة العلاقات بشكل عام، لكن بالخصوص شبكات bridging الرابطة هي التي تعالج الانقسامات الاجتماعية ، وتنشط توسيع مجالات الثقة وقواعد التبادل المشتركة والتفاعل الاجتماعي من تنوع الكفاءات والثقافات .[1]

ج- شبكات السلطة الجسرية LINKING : تخص شبكات السلطة الشبكات الكلية المتركبة من الأجهزة الاقتصادية والسياسية والثقافية على مستوى الحكومة، وهو نوع ثالث من الروابط الاجتماعية أشار J. Coleman إليها وربطها بالمعلومة والقوانين واتخاذ القرارات والسلع العامة، وذكر مثال القواعد الاجتماعية المرتبطة بخصوصية البناء الاجتماعي، هذا النوع الأخير من الشبكات يخص العمليات والمناهج المختارة والمطبقة والبرامج المسطرة على المستوى الكلي على مختلف الميادين، إن كثافة هذه الشبكات تعكس فعاليتها حول العمل الحكومي والتأثير على المشاركة المدنية، حيث لها اتصال بالشبكات السابقة على المستوى الجزئيbridging , bonding خاصة الروابط العمودية، وأليا كثافة شبكات

[1] - OCDE 2001, op, cit, p 46.

المستوى الجزئي تؤثر على كثافة شبكات السلطة الحكومة)، ومستوى أدائها من خلال المشاركة الاجتماعية، والعكس كذلك في دور السلطة في توفير السلع العامة والموارد والخدمات القاعدية.

الفرع الثاني: أنواع المؤشر الاجتماعي حسب وظيفة شبكة العلاقات

في هذا الجزء تجد كذلك ثلاثة أنواع:

أ- الرأسمال الاجتماعي الموحد.

ب- الرأسمال الاجتماعي الرابط.

ج- الرأسمال الاجتماعي الإدماجي.

وتماما مثلما حدد R. Putnam نوعين منها هي الرابطة وهي ناتجة من أثر شبكة bridging على المجموعات الاجتماعية وعلى الأعضاء المتمايزين عن بعضهم، غير المتجانسين، ثم الموحدة وهي ناتجة من أثر شبكات bonding التي تجمع المجموعات والأعضاء المتجانسين بينهم في الخصائص الاجتماعية من القيم والمبادئ وغيرها، وجاءت الإشارة إلى نوع آخر من وظائف الشبكات وأثرها هو المؤشر الادماجي من طرف العديد من الباحثين ومنهم بخاصة Woolcock، وهو تابع لنوع شبكة bridging الرابطة الخارجية التي تتناول الاتصال مع المجموعات الدخيلة على المجتمع المدني قصد تسهيل إندماجها لفقدان تلك الموارد الاجتماعية الأولية بخلاف المجموعات المجاورة داخل المجتمع المدني التي تكفيها روابط bridging، وبذلك نتحصل على المؤشر الاجتماعي الموحد، المؤشر الإجتماعي الرابط والمؤشر الاجتماعي الادماجي، وذلك تبعا لآثار تلك الشبكات المتنوعة على العضوية والمجموعات المختلفة، ودون شك الأوجه الثلاثة لا تخفي أهميتها على الترابط الاجتماعي والاندماج، وعلى تطوير الاتصالات، وخدمة الوصول والحصول على الموارد وتسهيل البحث والعمليات.[1]

المطلب الثاني: المؤشر الاجتماعي العام والخاص

إن الأعمال حول المؤشر الاجتماعي أحدثت تفريقا بين المؤشر الاجتماعي الشخصي والمؤشر الاجتماعي العام، وكلا النوعين متداخل والتفريق بينهما صعب بعض شيء لأن المؤشر الاجتماعي يكمن في العلاقات بين الأشخاص، وهو يتحدد بالنظر للأعوان العاملين إما أشخاص أو تنظيمات اجتماعية، ولكن تدخل هؤلاء الأعوان يعطي تمييز واضح بين وجود شبكات شخصية وشبكات عامة حسب محورها الأساسي الذي يحركها.

[1] - R.PUTNAM, "Bowling Alone : The Collapse And Revival Of Americain Community", Simon Schuster, new york, 2000, p.p 22-23, Cité Par "Atelier Sur Le Capital Social, Les Concepts, La Mesure Et Les Incidences Sur Les Politiques", Projet De Recherche Sur Les Politique Initiative RPR , Canada, Join 2003, p. 22

1- المؤشر الاجتماعي الشخصي الخاص:

قائم على العلاقات بين الأشخاص التي يتدخل الشخص في تراكمها على مستواه مع العالم اللأخر، واستثمارها داخل العمليات وتحصيل الموارد تخدم مصلحته الخاصة مثل الثقة الخاصة، يتحصل عليها الشخص بإنتماءه إلى مجموعة معينة ، وقد يتم الاستفادة منه وتناقله إلى أعوان يدخلون تحت مسؤولياته كالعائلة، أين يتم استهلاك السلع العامة والاستثمار في العلاقات وتوجيهها للمنافع الخاصة. [1]

2- المؤشر الاجتماعي العام:

تأسيسه يرجع إلى الشبكات الاجتماعية داخل المجتمعات والتي تحدد الشكل التي تأخذه أعماله وتطويره، حيث إن تراكمه يكون على مستوى المجموعة ويرجع المؤشر الاجتماعي العام كذلك إلى ما تتميز به هذه الشبكات من الخصائص المحددة للمؤشر الاجتماعي، من السلع العامة والموارد القاعدية والمعلومة والقواعد والقيم المشتركة والمبادىء والتبادلات، والأعضاء في الشبكات يستفيدون من المؤشر الاجتماعي العام بحسب تمركزهم داخل المجموعة، أي إن التحول عن المجموعة سواء الرسمية مثل النوادي أو غير الرسمية مثل الجوار والزملاء يفقدنا هذا النوع من المؤشر الاجتماعي لأنه يتم الاستغناء عن الشبكات المؤسسة بالانتماء إليه ويتم فقد الموارد الاجتماعية المحصلة على مستواه كالثقة المتبادلة وقواعد التبادل والمبادئ وغيرها.[2]

إذن العامل المشترك الذي يجمع بين كلا النوعين العام والخاص هو طبيعة المؤشر الاجتماعي واعتماده في تأسيسه على المجموعات والشبكات والموارد المشتركة بين الأعضاء فيها وغيرهم، ولا يستقل في تكوينه على الشخص بخصوصيته وحده دون الاجتماع والمشاركة داخل المجتمع المدني.

المطلب الثالث: آثار المؤشر الاجتماعي على تحقيق التنمية والرفاهية

1- أثره على التعليم وثقافة المجتمع المدني :

النظرية الاقتصادية تضع التعليم مبدأ أساسي في صناعة الثروة عند A Smith، واقترح أن الحكومة لابد أن تشجع المهارات في العلوم والفلسفة للأشخاص الذين لديهم مؤهلات متوسطة والتعليم، يرفع ويعزز الشخص والمجتمع، والكفاءة الشخصية لها اتصال بالمؤشر الاجتماعي كما تقرر عند J. Colemnan في دراسته، ونظرية المؤشر الاجتماعي تخص الشبكات المؤسسة بين الأشخاص لتسهيل العمليات والوصول للموارد، والمقارنات التجريبية تؤكد أن معاملات الترابط بين المؤشر الاجتماعي والنتائج القياسية للتعليم هي بمستويات عالية في المناطق التي سجلت مستوى مرتفع للمؤشر الاجتماعي، وللتعليم أهمية قصوى مقارنة بمعدل الميزانيات والنسب الدراسية، لأن المحيط الدراسي تنظيم اجتماعي

[1] - FORGUES, "Capital Social, Gouvernance Et Rationalisation Des Pratiques Communautaires ; Outils Théoriques Et Méthodologiques", Chercheur Institut Canadien De Recherche Sur Les Minorités Linguistiques, Août 2004, P. 9
[2] - P.Bourdieu, op, cite, p2.

ويعتبر مصدر من مصادر المؤشر الاجتماعي، ومهمة التعليم إنتاج الكفاءة والمهارات والقيم والقواعد المشتركة التي تحسن التعاون والمشاركة الاجتماعية ومنه يصبح بالإمكان تحقيق الأثر الإيجابي على الثقة وعلى العمل المنظم المتعاون، وينتج لنا التبادل ونوع من الترابط الاجتماعي يحققه المؤشر الاجتماعي ومن الرهانات على التعميم في خفض نسبة البطالة، تحقيق رفاهية الطالب، قابلية التكامل وقابلية المشاركة وترقية كثافة الشبكات وتعزيز التنمية الاجتماعية وتراكم المؤشر البشري وتطوير مستوى الكفاءات.[1]

2- أثره على الصحة :

تعتبر من مؤشرات الدالة على المستوى الاجتماعي والرفاهية لدينا، وهي مظهر من مظاهر المؤشر الاجتماعي كذلك، والمستهلكة من طرف الأشخاص لتنمية قدراتهم البدنية والعناية بمميزاتهم الشخصية ومن المعايير المستعملة في القياس نجد نسبة الأمراض والوفيات، وعوامل الخطر الصحي، والخدمات الصحية المقدمة، ورفاهية الطفل له علاقة وثيقة بهذا الجزء الدراسي إذ يستعمل كمعيار أساسي لدراسة الارتباط مع باقي معايير المؤشر الاجتماعي كما بينه R. Putnam وقدم الترابط الموجود بين مؤشر الصحة والمؤشر الاجتماعي، وعموما الصحة عامل مهم للرفاهية و الفعالية.

3- أثره على التعاون والعمل الجماعي:

هذا الجزء مهم في الدراسة النظرية والقياسية للمؤشر الاجتماعي لتأثيره على الموارد الاجتماعية كمثل الثقة الاجتماعية وله أثره على التضامن والعمل المتعاون والمشاركة، وإن النطاق الاجتماعي الذي يحوي مؤشر اجتماعي مكثف يكون له خصوصية و أكثر قابلية وتأكيد لوجود ترابط اجتماعي متزايد وانخفاض لعوامل الخطر مثل القتل والعمل الإجرامي والانتحار، ومحاربة الفساد من خلال تشجيع الأعمال الجماعية المتعاونة والمتطوعة وتوسيع دائرة الثقة والتبادل، و قرر عمل Carach et Huntley أن نسبة الإجرام تنخفض في المكان الذي فيه مستوى مرتفع للمساهمة الاجتماعية لتوجيه الأعمال.[2]

4- أثره على النجاح الاقتصادي والرفاهية :

إن النجاح الاقتصادي مرهون بالبيئة الاجتماعية، والمعايير المذكورة سابقا، وهي تهيئة للمعطيات الأولية لإطلاق المشاريع الاقتصادية، ورفع نسبة الإنتاجية ووجود عروض العمل المتعاون والجماعي المنظم، والترقية الاجتماعية وغيرها كلها ذات أثار إيجابية على النمو الاقتصادي، وعوائده على الفرد والمجموعة، ومن خلال وساطة أثره على المؤشر البشري والسلع العامة من الوظائف الايجابية داخل الدورة الاقتصادية، وركزR. Putnam على مختلف أصناف التنظيمات ودورها في النجاعة الاقتصادية

[1] -A. Bruno. op. cit
[2] -OCDE 2001, op cit, p54.

والسياسية، من خفض البطالة والبحث عن الوظائف بالاعتماد على الشبكات والثقة المتبادلة والمشاركات، حيث الشبكات الداخلية والأخرى الخارجية تربط الموردين والزبائن .

المؤشر الاجتماعي وأهم العوامل التي تغرز الرفاهية البشرية وما يتعلق بها:

الرفاهية تأتى من العلاقات المتواترة والمكثفة التي تنتج شبكات واسعة من القواعد والتعاون والتنسيق والمعلومة، والنتيجة هي ارتفاع مستوى الثقة المتبادلة، والعلاقة بين الرفاهية والمؤشر الاجتماعي يؤكدها العناية بالصحية والتعليم والخدمات الأساسية، ومن خلال تحسين الوضع الاجتماعي للأشخاص ومحاربة التهميش والإقصاء الاجتماعي، حيث يتحقق أن الأفراد أصحاب العلاقات والروابط هم أكثر مداومة واجتهاد في الوظائف، حيث يملكون الخطوط الزائدة لأخذ الترقيات والعوائد القيمة.[1]

الشكل رقم (14): يوضح تركيب العوامل الأساسية وما يتعلق بها المتدخلة في تحقيق الرفاهية

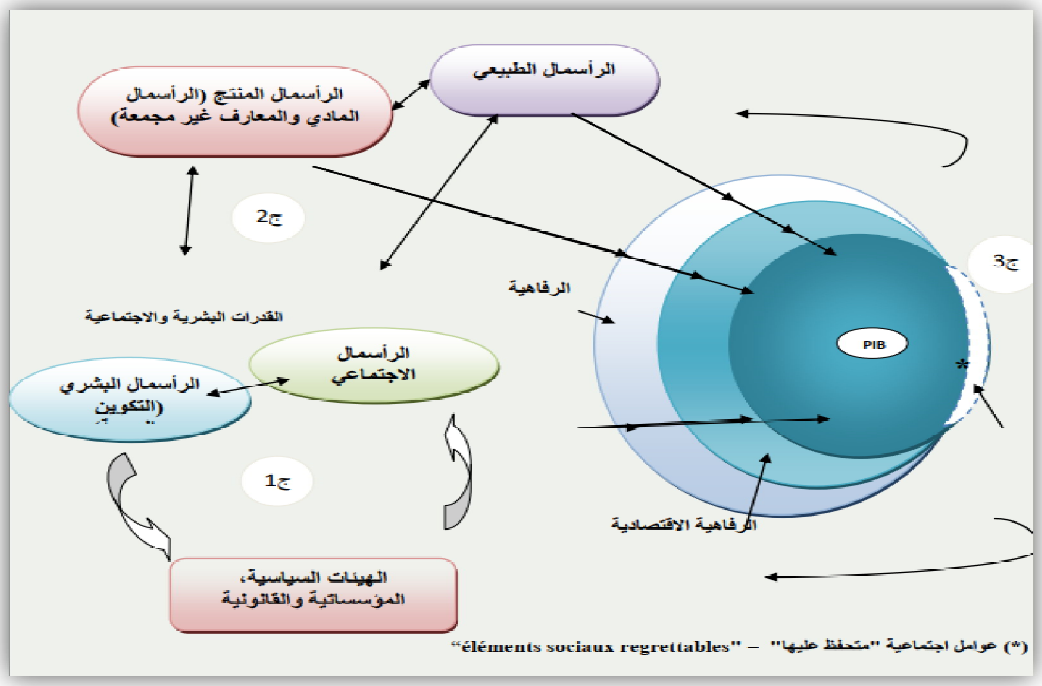

والشكل أعلاه المباشرة بين العلاقة المؤشر الاجتماعي والرأسمال البشري والتي نتج عنها القدرات البشرية والاجتماعية والعلاقة بيهم هي رابطة تأثير متبادل، وضحها J.Coleman في دراسته المقدمة التي يقرر فيها أن المؤشر الاجتماعي يوظف الشبكات والسلع العامة والمحددات (الإلتزامات والواجبات، قواعد ومبادئ التبادل المعلومة والثقة والمسؤولية) لصناعة وتطوير المؤشر البشري والعناية بالثروة

[1] -RODRIK.D, "Development Strategies For The Next Century", Rapport présenté à la conference "Developing Economies In The 21 St Century", Institute For Developing Economies, Japan External Trade Organization, Janvier.2000

البشرية على أكثر من اتجاه (الصحة، التعليم، تعادل الاجتماعي والارتباط)، وكذلك الهيئات التأسيسية والقانونية والسياسية لها تأثير وعمليات المتبادلة مع الرأسمال البشري المؤشر الاجتماعي.

وهناك خمسة أصناف للمؤسسات قدمها (Rodrik)"، وعملها الفعال يسمح بإيجاد مستويات مختلفة للتنمية والتأقلم مع المتغيرات المستجدة ودعم التوجه نحو تنمية اقتصادية قوية ومستمرة، والتي لها بدورها تأثير عكسي ايجابي على هذه المؤسسات و فعاليتها:

1- حماية الخصوصيات الخاصة واحترام التعاقدات.

2- وضع المقاييس الصحيحة لبعض العمليات الاقتصادية.

3- دعم استقرار الاقتصاد الكلي.

4- العرض و التكفل بالضمان والحماية الاجتماعية.

5- التحكم في الصراعات الاجتماعية

وبين لنا الشكل السابق العلاقة بين الرأسمال الطبيعي والمادي والمعلوماتي المنتج والاستعدادات البشرية والاجتماعية" أي الاتصال الناتج بين المؤشر الاجتماعي والمؤشر البشري، ويتمركز في كفاءات الشخص وقدراته الخاصة ومستواه العلمي. حيث أن الجمع بين المؤشر الاجتماعي والرأسمال البشري يمنح العون الاقتصادي إستعددات أولية وحظوظ قوية نافعة، و في الشكل الذي لدينا يبين لنا ضرورة التركيب والتواصل بين المؤشر البشري والمؤشر والمؤشر البشري لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية بوجه عام و عدم اقتصار استراتيجية تحقيق الرفاهية على نوع معين من هذه أنواع وهو ما يتطلب ضرورة تراكم الأنواع وتوجيه السياسات والبرامج التنموية نحو ذلك من طرف الهيئات السياسية، المؤسساتية والقانونية.[1]

إنّ الجزء الذي يوضح الاتصال بين الرفاهية والتنمية الاقتصادية و الناتج الداخلي PIB، وعلاقة هذا الجزء مع الهيئات المؤسساتية، ومع القدرات والاستعدادت الشخصية والاجتماعية في تحقيق الرفاهية ومع الرأسمال الطبيعي والمادي والمعرفي المنتج بين لنا أن رفع القدرات تسمح للأشخاص بتسطير منهجية الحياة التي تناسبهم ، وبذلك يكون من الضروري توظيف الامكانيات والكفاءات البشرية لأجل توسيع مفهوم الرفاهية والتنمية الاجتماعية، أما الرفاهية الاقتصادية لا تقتصر عمليا على قياس الناتج الداخلي الخام فقط لأنه يقصي الخدمات والعمليات غير الإنتاجية كالتعليم لدى التجمعات العائليةوكذلك عمليات حفظ وتهيئة الموارد الطبيعية التي تتيح الرفاهية المستقبلية، ومن جانب آخر إن PIB هو الأخر يضم سلع وخدمات لا تعزز مباشرة الرفاهية الاقتصادية، ونلاحظ هي في الشكل أن حصة من PIB تخرج عن مجال الرفاهية، بما فيها مجال الرفاهية الاقتصادية، تمثل التكاليف التي لا تشارك مباشرة في التنمية

[1] - OCDE, op, cit, p 13-14

والتي على الأقل ضرورية ومن النفقات العمومية الموجهة للنظافة والطرقات والدفاع، ومن تكاليف العناية بالمناطق الحضرية، وفي نفس الجزء تركز على الدور المسطر للمؤشر الاجتماعي والرأسمال البشري الممارس في التأثير المحقق على الرفاهية الانسانية والتنمية الاقتصادية وتطور PIB.

خلاصة الفصل:

إن المؤشر الاجتماعي هو ملازم للعلاقات والروابط الاجتماعية التي تجمع الأشخاص فيما بينهم، وهو يكمن في مجموع الشبكات والقواعد والقيم المحققة للثقة والتبادل المشترك والنشاط المتعاون للأعمال والمعلومة والتي يسهر وفقها المتعاملون والمؤسسات لتحقيق الأهداف المشتركة.

الفصل الثالث

دراسة الميدانية

تمهيد:

إنّ اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع إلى ما تقدمه من دعم تطوير النشاط الاقتصادي في ظل مساعدة المؤشر الاجتماعي الذي يعد الركيزة الأساسية للمقاولاتية من خلال توفير شبكة اجتماعية غنية بالعلاقات والروابط النفعية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: واقع المقاولاتية والمؤشر الاجتماعي في الجزائر

المطلب الأول: تطور الاطار القانوني والتنظيمي للنشاط الاستثماري والمقاولاتي

الفرع الأول: وضعية قطاع الاستثمار قبل سنة 1988.

سعيا منها لإثبات رغبتها في تحقيق استقلالها الاقتصادي وسيادتها الوطنية، قامت الجزائر غداة الاستقلال بتبني النظام الاشتراكي مانحة بذلك الأولوية للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، مما أثر سلبا على هذا الأخير الذي همش بشكل كبير ووجه نحو النسيج والصناعات الغذائية الصغيرة .

1- هيمنة القطاع العام

لقد كانت عملية إنشاء المؤسسات بعد الاستقلال تتم في الإطار العمومي، نتيجة النهج الاقتصادي القائم على أسس الاقتصاد المتبع من طرف الدولة، وفي ظل محدودية رأس المال الخاص، ووفرة الموارد المالية الناتجة عن قطاع المحروقات، قامت الدولة بلعب دور المقاول المالك لهذه المؤسسات والمسؤول عن إنشائها وأيضا تسييرها بما يتماشى مع رغبتها في الانفراد بتسيير الاقتصاد الوطني.

قامت الدولة بإنشاء حوالي (20) شركة وطنية تنشط في القطاع الصناعي، وفي السبعينات قامت أيضا بإنشاء مؤسسات تنشط في قطاعات الفلاحة، التجارة، النقل، الأشغال العمومية وغيرها من مجالات النشاط الاقتصادي، ليصل بذلك العدد الإجمالي للمؤسسات العمومية قبل إعادة هيكلتها سنة 1982 إلى 150 مؤسسة عمومية .[1]

إن المؤسسة العمومية وإن اختلفت تسمياتها من شركة وطنية إلى مؤسسة وطنية أو ديوان وطني تميزت بشكل قانوني موحد على أساس ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، اعتمدت في تسييرها على نظام التخطيط المركزي، حيث كانت تحتكر وظائف التنظيم والتوزيع بشكل كامل، كما أنها كانت تسهر على مراقبة كل الأنشطة الاقتصادية معتمدة في ذلك على مجموعة من الآليات نذكر منها:

- ضرورة الحصول على موافقة الدولة فيما يتعلق مختلف الأنشطة الاستثمارية .
- التصريح من أجل كل عملية استيراد.
- إجبارية فتح حسابات المؤسسة في بنك واحد.
- تحديد أسعار السلع والخدمات إداريا.
- مراقبة نشاط الشركات الوطنية من طرف الوزارات الوصية التي تنتمي إليها.[2]

[1] - Nacer-Eddine Sadi, **la privatisation des entreprises publique en Algerie**, 2ème Edition, Office des publications universitaire, France, 2006, p 26.
[2] - Mohamed Arezki Isli, **La création d'entreprise en Algèrie**, Les cahiers du CREAD, n 73, Algérie, 2005, p 52.

2- تهميش القطاع الخاص

لقد تواجدت المؤسسات الخاصة في الجزائر ولكن السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة القائمة على مبادئ التسيير الاشتراكي، وأفضلية المؤسسة العمومية، هي التي تسببت في الحد من تطورها، حتى مؤسسات القطاع الخاص الموروثة بعد الاستقلال ثم انطلاقا من سنة 1967 تمّ إدماجها تحت لواء الشركات الوطنية.

إن الإطار القانوني المتعلق بالقطاع الخاص، والذي وضعته الدولة، يعكس كليا محدودية دور القطاع الخاص الوطني، فمباشرة بعد الاستقلال قامت السلطات التشريعية في الجزائر بإصدار قانون الاستثمار رقم 63- 277 المؤرخ في 27 جويلية 1963 والذي كان موجها خاصة لجذب الاستثمارات الأجنبية باعتبارها ضرورية من أجل تطور الجزائر في ظل ضخامة الحاجات التي يجب إشباعها، وضعف الموارد المالية المتوفرة، والنقص المسجل في الكفاءة الفنية والتقنية. لذلك فقد ركز هذا القانون على منح مجموعة من المزايا للمستثمرين الأجانب، وأهمل بالمقابل المستثمر المحلي والذي لم يمنحه أي ضمانات أو مزايا إلا في إطار الشراكة مع رؤوس الأموال الأجنبية. وكنتيجة لذلك لم يكن لهذا القانون أي تأثير إيجابي على تنمية القطاع الخاص الوطني.[1]

وتطلب الأمر الانتظار إلى غاية سنة 1982 ليتم إصدار أول قانون متعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، وهو القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، مما يعكس تحولا نسبيا في رغبة المقرر الاقتصادي للنهوض بالقطاع الخاص، إلا أنه احتوى هو الآخر على مجموعة شروط غير محفزة للقطاع الخاص الوطني تتمثل في:

- ضرورة الحصول على موافقة مبدئية على كل المشاريع الاستثمارية الخاصة.

- الصعوبة في تمويل المشاريع المعتمدة حيث لا يتعدى تمويل البنك 30% من الاستثمار المعتمد.

- لا ينبغي أن يتجاوز مبلغ الاستثمار 30 مليون دينار للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو المؤسسة ذات أسهم، و10 ملايين دينار للمؤسسة الفردية أو شركة التضامن.

- منع امتلاك عدة مشاريع في نفس الوقت.

إن ضعف الاهتمام بالقطاع الخاص المسجل في هذه الفترة يعكسه عدد المؤسسات الخاصة الذي قدر سنة 1982 بحوالي 12000 مؤسسة، تنشط منها حوالي 5000 مؤسسة في المجال الصناعي، وحوالي00 70 مؤسسة محال البناء، بمعدل كلي مقدر بحوالي 600 مؤسسة مستحدثة سنويا، نسبة ولو كانت ضئيلة إلا أنها في ظل محدودية القروض البنكية، وانعدام مساعدات الدولة تعتبر إنجازا للقطاع الخاص، الذي استمر في التطور انطلاقا من موارده الخاصة، وذلك بالرغم من كل القيود الإيديولوجية والبيروقراطية التي

[1]- Nacer-Eddine Sadi, op cit, p 29.

فرضت على مؤسساته، وبالرغم من حالة التهميش الكبيرة التي كان يعاني منها، والتي استمرت إلى غاية نهاية الثمانينات، أين عرف هذا القطاع منعرجا حاسما في مساره أدى إلى إعادة النظر الجذرية في دوره الحياة الاقتصادية.

الفرع الثاني: الإصلاحات المطبقة نهاية الثمانينات

شرعت الجزائر انطلاقا من سنة 1988 في تطبيق مجموعة من الإصلاحات المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، من أجل تدارك المشاكل الناتجة عن ملكية الدولة لمؤسسات القطاع العام إلا غاية سنة 1995 أين تم اصدار قانون خصصة المؤسسات الفاشلة والعاجزة على الاستمرار في النشاط، لتدخل الجزائر بذلك مرحلة جديدة يلعب فيها القطاع الخاص دورا محوريا.

القوانين التي نذكر من بينها القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد القرض والذي جاء بهدف اصلاح القطاع المصرفي حتى يتماشى مع متطلبات نظام اقتصاد السوق.

- مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لامكانية الحصول على القروض.

- إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك سنة 1991.

- إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي يهدف لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص عامة والأجنبي خاصة.

- وضع الاستثمار الخاص على نفس المستوى مع الاستثمار العام.

- الضمانات تقر بحرية الإستثمار لكل مستثمر وطني أو أجنبي.

- تقديم الضمانات الكفيلة بطمأنة المستثمرين الأجانب وحماية مصالحهم فيما يتعلق بتحويل الأرباح ورأس المال وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حل النازعات.

- إلغاء إجبارية الحصول على الموافقة المبدئية على الاستثمار والاكتفاء بمجرد التصريح بالاستثمار عند وكالة ترقية ودعم الاستثمارات[1]

الفرع الثالث: تطور الاستثمار والمقاولاتية انطلاقا من سنة 2001

أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)**
2. الصندوق الوطني للاستثمار
3. صندوق ضمان القروض **(FGAR)**
4. صندوق ضمان القروض الاستثمار **(CGCI)**

[1]- سوامس رضوان، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادية الجديد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 22 - 23 أفريل 2003، ص 164.

5.الديوان الوطني للقياسة القانونية(ONML)

6.الوكالة الوطننية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)

7.المشاتل و مراكز التسهيل

- **قانون تطوير الاستثمار**

لقد تم في 20 أوت سنة 2001 إصدار الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 ، ويحدد هذا القانون الإطار العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في مجال الامتياز أو الرخصة، وتم بموجبه:

- تقديم مجموعة من المزايا الكفيلة بتشجيع الاستثمارات مع وضع نظام استثنائي يسهر على تقدم مزايا خاصة للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تطلب تنميتها خاصة من الدولة، وكذلك الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

- ضمان حق المعاملة بالمثل بين المستثمرين الأجانب والجزائريين سواء منهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي حلت محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار .

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار والذي يوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات خاصة النفقات المتعلقة بأشغال المنشأت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.[1]

الفرع الرابع: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صدر هذا القنون سنة 2001 بتحديد الإطار القانوني الذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كان شكلها القانوني بأنها:

مؤسسة انتاج سلع وخدمات والتي تشغل من 1 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري أولا يتعدى اجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الإستقلالية.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادر 22 أوت سنة 2001، ص 4 -7

الجدول رقم (09) يوضح معايير تصنيف وتعريف المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	1 - 9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10 - 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50 - 250	من 200 مليون إلى 2 مليار دج	100 - 500 مليون دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، عدد 77.

بالإضافة إلى تحديد تعريف موحد للمقاولات الصغيرة والمتوسطة فقد ركز هذا القانون على النقاط التالية:

- إنشاء مجموعة من التدابير في مجال مساعدة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء مشاتل للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة قصد ضمان ترقيتها.

- إنشاء مراكز التسهيل والتي تتكفل بإجراءات تأسيس وإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع التعاون الدولي من أجل توسيع وترقية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- العمل على تشجيع وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- إنشاء صناديق ضمان القروض لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: أجهزة دعم المقاولاتية والهيئات المرافقة لها

تعتبر عملية إنشاء مؤسسة جديدة عملية تمتاز بالمخاطر نظرا لارتفاع نسبة الفشل، سواء الفشل في إنشاء المؤسسة في حد ذاتها، أو في عدم قدرة المؤسسة المقاومة حديثا على الاستمرار والبقاء في السوق خاصة في سنواتها الأول من النشاط هذا الأمر أدى إلى ازدياد الوعي حول أهمية أجهزة الدعم وهيئات المرافقة نظر للخدمات التي تقدمها للمقاول خلال مرحلة إنشاء المؤسسة، والتي تستمر حتى بعدها لتشمل السنوات الأولى في حياتها.

الفرع الأول: أجهزة المرافقة

1- حاضنات الأعمال

تعتبر حاضنات الأعمال من أهم الآليات التي تساهم في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمتها في استغلال مخرجات الجامعات ومراكز البحث، حيث أنها تلعب دورا أساسيا في احتضان المبتكرين والمبدعين.

أ- تعريف حاضنات الأعمال:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بحاضنات الأعمال أهمها:[1]

- عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تضمن بقاءها خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من تسهيلات الإنشاء وبداية النشاط."

إذن فحاضنات الأعمال عبارة عن مؤسسات كبيرة تسعى إلى توفير الجو الملائم للمشاريع الصغيرة من أجل ضمان نجاحها أو حتى تجاوز مرحلة الانطلاق لتدفعها تدريجيا لتصبح قادرة على النمو ومؤهلة للاستمرار.

ب- أنواع الحاضنات:

يمكن تقسيم حاضنات الأعمال إلى عدة أنواع حسب اختصاصها أو الهدف الذي تنشأ من أجله أهمها :[2]

- **الحاضنة الإقليمية :**تخدم هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة لتنميتها، وتعمل على استخدام الموارد المحلية واستثمار الطاقات البشرية العاطلة، أو خدمة شريحة من المجتمع مثل المرأة.

- **الحاضنة الدولية :**تعمل هذه الحاضنات على استقطاب رأس المال الأجنبي وإدارة عمليات نقل التكنولوجيا، كما تهدف إلى تشجيع عمليات التصدير إلى الخارج.

- **الحاضنة الصناعية :**تقام داخل منطقة صناعية بعد تحديد الاحتياجات الصناعية للمنطقة، حيث يتم فيها تبادل المنافع والمعارف بين المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنتسبة للحاضنة.
- **حاضنة القطاع المحدد:** تهدف هذه الحاضنة إلى خدمة قطاع أو نشاط محدد.

[1]- خالد رجم، **مفاهيم حول حاضنات الأعمال وتجارب عالمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات لصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18/19أفريل، 2012،ص 2.

[2]- رمضان الدريبي وآخرون، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003،ص 2.

- **الحاضنة التقنية :**تتميز هذه الحاضنة بامتلاكها لمعدات وأجهزة متقدمة مع استثمار تصميمات متطورة.

- **الحاضنة البحثية أو الجامعية :**عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل حرم جامعي أو مركز أبحاث لتطوير أفكار وأبحاث الأساتذة والباحثين من خلال الاستفادة من الورش والمخابر الموجودة بالجامعة أو مراكز البحث.

- **الحاضنة الافتراضية** :هي حاضنة بدون جدران، تقدم جميع الخدمات المعتادة باستثناء الإيواء.

- **حاضنة الانترنيت:** تهدف إلى مساعدة الشركات العاملة في مجال الانترنيت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول لمرحلة النضج.

الشكل رقم (15) يوضح أنواع حاضنات الأعمال

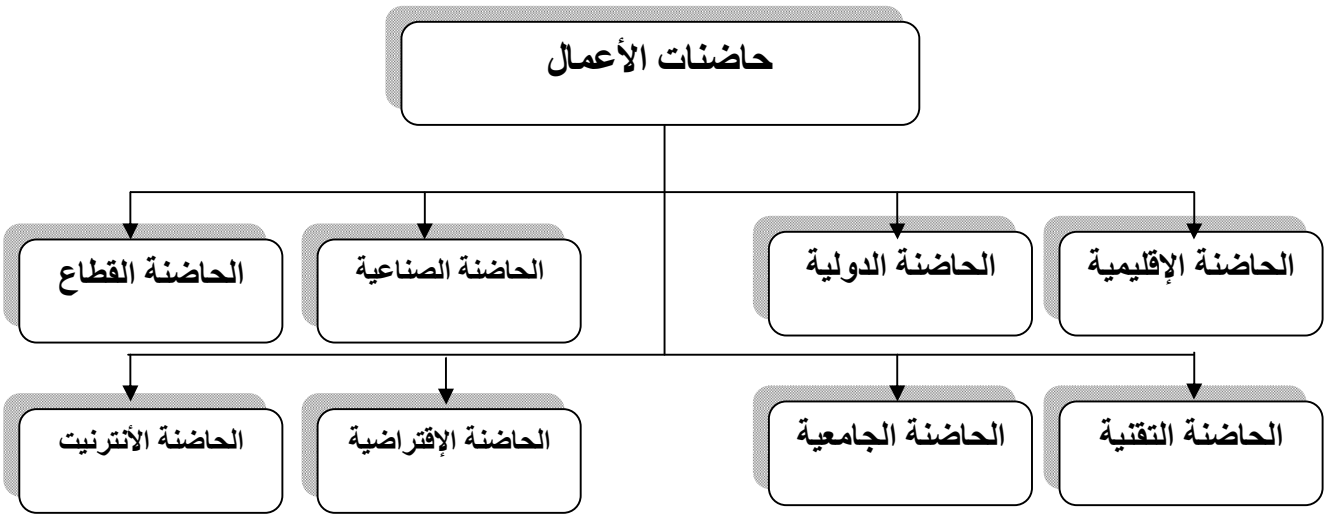

المصدر: رمضان الدريبي وآخرون، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا 2003

2- مشاتل المؤسسات:

تضمن المرسوم التنفيذي رقم 03-78المؤرخ في 25فيفري 2003القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات وتحديد دورها.

بناءا على المشرع الفرنسي، ضم المشرع الجزائري مفهوم المحاضن)الحاضنات(في المشاتل، حيث تعرف مشاتل المؤسسات تبعا للنظام الجزائري على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتكون في أحد الأشكال التالية:[1]

[1]- المادة 11، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 54، الثادر بتاريخ 2003/09/01، ص 16.

أ- **ورشة الربط** :وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.

ب- **نزل المؤسسات** :ويتكفل هذا النزل بحاملي المشاريع ذوي النشاطات التي تهتم بميدان البحث.
ج- **المحضنة:** وهي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
يلاحظ أن المشرع الجزائري قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمحاضن (الحاضنات(تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم المعمول بها في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات، وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا.

كما تتكفل مشاتل المؤسسات بعدة مهام أهمها:[1]

- استقبال واستضافة ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذلك أصحاب المشاريع.
- إيجاد المحلات لفائدة المقاولين، مع تقديم إرشادات خاصة بمجال النشاط.

3- مراكز التسهيل:

لقد أقر المشرع الجزائري بإنشاء هيئة أخرى مساعدة لمشاتل المؤسسات تتمثل في مراكز التسهيل حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25فيفري ،2003وتم تعريف مراكز التسهيل بأنها: مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال المالي[2].

كما تتولى مراكز التسهيل أداء عدة مهام أهمها:

1. دراسة الملفات التي يقدمها المقاولون والإشراف على متابعتها.
2. تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق...
3. مرافقة المقاول لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعه، ومرافقته عند التكوين والتسيير.

لقد قامت الجزائر سنة 2003 بإنشاء11 محضنة، بالإضافة إلى أربع ورشات ربط في كل من الجزائر، قسنطينة، سطيف، وهران، وكذلك تم إنشاء عدد من مراكز التسهيل في كل من الشلف، الأغواط، بجاية، البليدة، الجزائر، سطيف، سيدي بلعباس، قسنطينة، وهران، بومرداس، الوادي، تيبازة، غرداية.[1]

[1]- المواد من 5 إلى 8، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ،13الصادرة بتاريخ 26فيفري ،2003، ص 13.
[2]- المادة ،02 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ،13الصادرة بتاريخ 26فيفري ،2003، ص18.

وبالتالي تعد مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر مشجعة للأفراد كي ينشئوا مشاريع خاصة بهم.

الفرع الثاني: هيئات الدعم

لقد تعددت أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر وذلك لتشجيع الأفراد على الاستمرار في مشاريعهم، وتخفيف العراقيل وخاصة المالية منها التي يواجهها المقاول.

1- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC"[2]

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 -188المؤرخ في 06 جويلية 1994م، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 1/ 94 المؤرخ في ماي 1994م، كفل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العطل عن العمل عن و البالغ من العمر 30-50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد . والحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10مليون دينار. يقدم الجهاز لأصحاب المشاريع ما يلي:

- المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال.
- المساعدة خلال جميع مراحل المشروع و تطوير دعم خطة العمل.

وهناك مجموعة من الشروط التي يجب ان تتوفر في الشخص حتى يستفيد من تدابير الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، وهي:

- ✓ أن يتراوح عمرك بين 30و 50سنة
- ✓ أن تكون حامل للجنسية الجزائرية
- ✓ أن لا تشتغل منصب عمل أو تمارس نشاط لحسابك الخاص خلال مرحلة إيداعك لطلب الاستفادة من تدابيرC NAC.
- ✓ أن تكون مسجلا في الفروع التابعة للوكالة الوطنية للشغل بصفة طالب للشغل.
- ✓ التمتع بتأهيل مهني أو امتلاك معرفة لها علاقة بالنشاط المراد مزاولته .
- ✓ القدرة على تجنيد القدرات المالية الكافية للمساهمة في تمويل المشروع.
- ✓ أن لا تستفيد مسبقا من إجراءات المساعدة في ايطار خلق النشاط.

[1]- عبد الحميد برحومة، **واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييره على ضوء التجارب العالمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية، آليات دعم وإنشاء المؤسسات في الجزائر، الفرص والعوائق، جامعة بسكرة، 3 ،4 ،5ماي ،2011، ص 9.

[2]- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة https://www.cnac.dz يوم 01 جوان 2019 على الساعة 13:30

المساعدات المالية:

- يتمثل القرض على شكل هبة من 29-28بالمئة من التكلفة الاجمالية للمشروع.
- التخفيض في الفوائد البنكية.
- المساعدة على الحصول على التمويل البنكي % 70 من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- تمويل البنك 70%
- المزايا الضريبة (الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء و الإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال.

2- الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ :[1]

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296المؤرخ في 8سبتمبر، 1996 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المكلفة بالتشجيع والدعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل الباحث عن العمل و البالغ من العمر من -35 19سنة و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات . و تدعم الوكالة و تضمن المرافقة التي تشمل مراحل خلق المؤسسة و توسيعها، و تعنى بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10ملايين دينار.

1- دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : يضمن عملية المرافقة و التي تبدأ من مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، ويعني الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10مليون دينار،وقد أنشئت الهيئة أساسا لإجراءات الدعم التالية :

المساعدات المالية : و تتمثل في

- القرض على شكل هبة من 28 -29بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- التخفيض في الضرائب البنكية .

المساعدات في الحصول على التمويل : يمول البنك (70بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع و الضمان على صندوق الضمان المشترك.

[1]- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب https://www.ansej.org.dz يوم 04 جوان 2019 على الساعة 14:30

تقدم الهيئة صيغتين في التمويل:

المختلطة : المساهمة الشخصية زائد تمويل الوكالة.

التمويل الثلاثي: المساهمات الشخصية و تمويل الوكالة بالإضافة إلى تمويل البنك حسب الصيغ التالية:

- المساهمة الشخصية 2- 1: بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- الوكالة من 28-29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع , قرض على شكل هبة.
- البنك 70بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع

المزايا الضريبية : تخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء و الإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال للمؤسسات أثناء تركيب المشروع وبعد خلق المؤسسة وهناك مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها صاحب الفكرة من أجل الحصول على دعم حتى يتمكن من إنشاء مشروعه الخاص.

ملاحظة:

Ansej =ANADE

صدر في العدد الاخير (70) من الجريدة الرسمية مرسوم تنفيذي يقضي بتغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "أونساج" وإعادة تنظيمها. وعليه, فإن هذه الوكالة ستحمل تسمية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية, حسبما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر ...1996

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:[1]

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14المؤرخ في 22جانفي ،2004والوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، كما أوكلت لها مهمة تسيير جهاز القرض المصغر الذي استحدث من أجل تقيم قروض مصغرة تمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر أو غير المنتظم، مع منح قروض ميسرة دون فائدة.

هدفها الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي و محاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا بالاعتماد على النفس و على روح المقاولة.

الشروط الواجب توفرها في طالب القرض:

[1]- الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر https://www.angem.dz يوم 05 جوان 2019 على الساعة 14:00

- ❖ أن يكون 18سنة فما فوق
- ❖ عدم امتلاك أي مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة أو ضعيفة.
- ❖ إثبات مقر الإقامة
- ❖ التمتع بالكفاءات التي تتلاءم مع المشروع المرغوب انجازه.
- ❖ عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جزاه أخر.
- ❖ القدرة على دفع المساهمات الشخصية التي تساوي أو 3 5 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- ❖ الالتزام بتسديد مبلغ القروض و الفوائد.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز 100.000دج، و قد تصل إلى 250.000دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز1.000.000دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

- ❖ تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة و جلب اهتمام فئة معينة من المجتمع الامتيازات والمساعدات الممنوحة مجانا.
- ❖ الدعم، النصح، المتابعة التقنية والمرافقة، تضمنها الوكالة في إطار إنشاء أنشطتكم.
- ❖ يمنح القرض البنكي بدون فوائد.

من هذه الأجهزة التي وضعتها الجزائر، يتضح أنها مهتمة بمجال المقاولاتية كي تتخلص من البطالة المتزايدة لديها وتزيد من اقتصادها الوطني، غير أن هذه الأخيرة غير فعالة وخاصة من جانب متابعة المقاولين المستفيدين من الدعم بعد إنشاء المشاريع، وعدم كفاءة المقاولين ذاتهم في تسيير مشاريعهم.

المطلب الثالث: واقع المؤشر الاجتماعي في الجزائر

الجدول رقم (10) يمثل قياس مجموع متغيرات المؤشر الاجتماعي وتطور تكوينه في الجزائر 2020/1990

	معدل العضوية	تطور الجمعيات	الثقة والتضامن	العمل الجماعي والتعاون	مؤشر المعلومة والاتصال	مؤشر الترابط	مؤشر المشاركة المدنية
1989			0,27923	0,534027719	0,381404805		
1990	0,003506053		0,2814	0,532178714	0,391041463		0,06515
1991	0,008320391	0,042857143	0,28726	0,537485899	0,401074619		0,059
1992	0,009428302	0,057142857	0,29312	0,542681594	0,404660514		0,059
1993	0,016785237	0,085714286	0,29898	0,547769259	0,409189389		0,059
1994	0,020964079	0,1	0,30484	0,552752291	0,411373446		0,059
1995	0,024057925	0,114285714	0,3107	0,557633858	0,428908959	0,607648725	0,07535
1996	0,031682661	0,171428571	0,31762	0,564315211	0,446797839	0,598884758	0,07535
1997	0,040447029	0,2	0,32454	0,570863794	0,463065474	0,622698234	0,06025
1998	0,042277928	0,228571429	0,33146	0,577283551	0,490199799	0,585431353	0,06025
1999	0,052026322	0,314285714	0,33838	0,583578244	0,51385589	0,610123531	0,0656
2000	0,081104661	0,585714286	0,3453	0,589777394	0,538907861	0,635068154	0,0656
2001	0,107602317	0,728571429	0,35311	0,596853568	0,559008826	0,630274417	0,0656
2002	0,120730371	0,8	0,36092	0,603784842	0,594354931	0,622703023	0,04617
2003	0,1351277	0,871428571	0,36873	0,610575638	0,652943933	0,600444568	0,04617
2004	0,137500416	0,914285714	0,376292658	0,617269264	0,711532935	0,784043659	0,0591
2005	0,137069653	0,928571429	0,383619541	0,623192075	0,80839338	0,643694422	0,07976
2006	0,137834604	0,942857143	0,390721505	0,629067904	0,843178537	0,733693305	0,07976
2007	0,138526229	0,957142857	0,397608751	0,63423639	0,878353694	0,718896965	0,03567
2008	0,137748078	0,971428571	0,404290871	0,63939909	0,993446949	0,723209276	0,03567
2009	0,14086108	1	0,410776895	0,643909462	1,047292106	0,733372343	0,07591
2010	0,143974082	1,028571429	0,417262919	0,648419834	1,101137263	0,74353541	0,11615
2011	0,147087084	1,057142858	0,423748943	0,652930206	1,15498242	0,753698477	0,15639
2012	0,150200086	1,085714287	0,430234967	0,657440578	1,208827577	0,763861544	0,19663
2013	0,153313088	1,114285716	0,436720991	0,66195095	1,262672734	0,774024611	0,23687
2014	0,15642609	1,142857145	0,443207015	0,666461322	1,316517891	0,784187678	0,27711
2015	0,159539092	1,171428574	0,449693039	0,670971694	1,370363048	0,794350745	0,31735
2016	0,162652094	1,200000003	0,456179063	0,675482066	1,424208205	0,804513812	0,35759
2017	0,165765096	1,228571432	0,462665087	0,679992438	1,478053362	0,814676879	0,39783
2018	0,168878098	1,257142861	0,469151111	0,68450281	1,531898519	0,824839946	0,43807
2019	0,1719911	1,28571429	0,475637135	0,689013182	1,585743676	0,835003013	0,47831
2020	0,175104102	1,314285719	0,482123159	0,693523554	1,639588833	0,84516608	0,51855

مديرية التنظيم والشؤون العامة، الحي الاداري، ولاية سعيدة، دائرة أولاد إبراهيم، 2019.

مديرية الاحصاء والتحاليل، محكمة ولاية سعيدة، "الاحصاء السنوي"، 2019

Office national des statistiques ONS, algerie, 2019.

Banque Mondiale data BM, 2005- 2019

Bureau Statistique Et Planification, Cité Administrative – Wilaya, Saida, 2019

J.FONTAINE, “Algérie: les résultats de l’élection présidentielle du 16 novembre 1995”, Monde arabe, Maghreb-Machrek, no.150, pp108.109

التعليق: إنّ تكوين والتراكم المؤشر الاجتماعي مر بمرحلتين المرحلة الأولى ما قبل 1999 فترة التكوين و تراكم المتباطئ للمؤشر الاجتماعي حسب جميع المؤشرات القياسية المدروسة، وبعدها تأتي المرحلة الثانية فترة ما بعد 1999 وهي مرحلة التراكم المتسارع للمؤشر الاجتماعي.

الشكل رقم (16) يوضح توزيع لأصناف الجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة

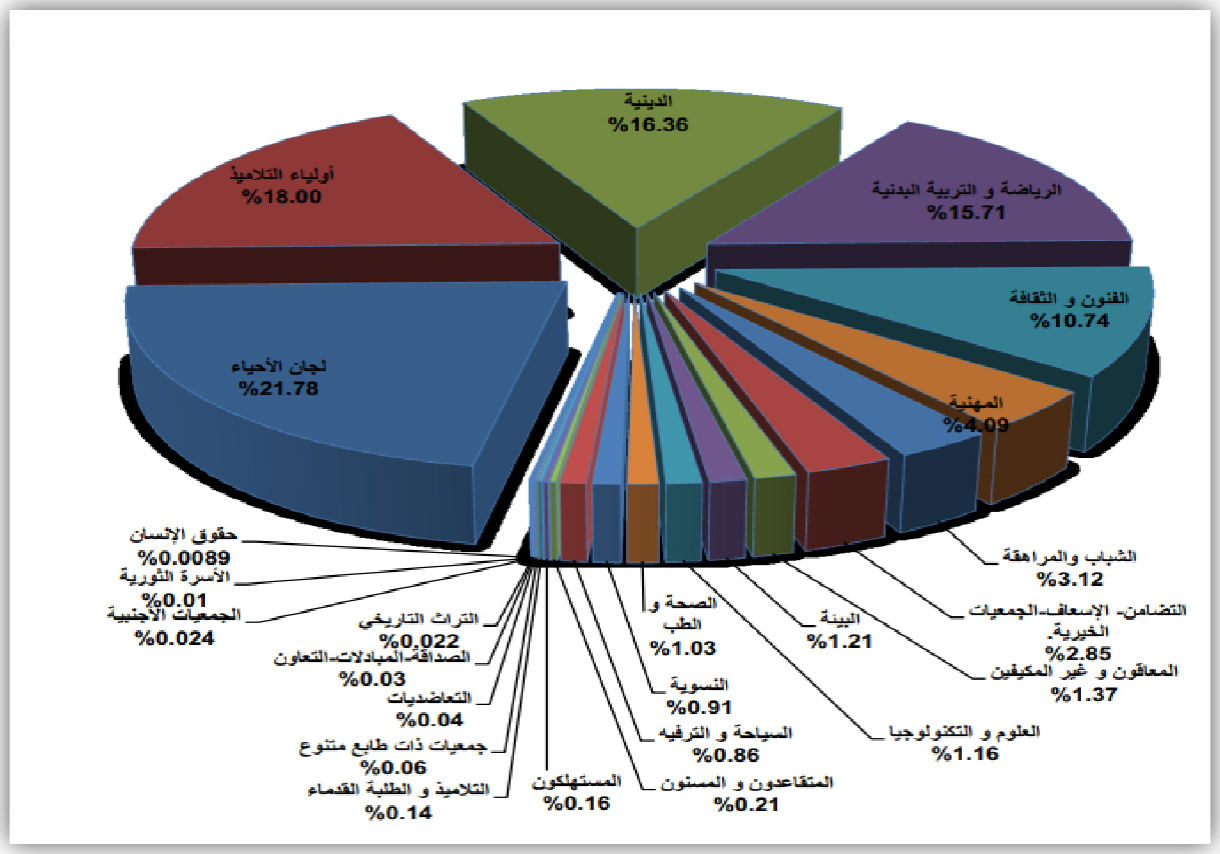

Ministére de l'Intérieur et des Collectivités Locales, Algerie, Palais du gouvernement, 2019, Email: webmaster@interieur.gov.dz

التعليق: نلاحظ من خلال الدائرة أعلاه ارتفاع نسبة لجان الأحياء الذي يمثل أكبر نسبته بـــ 21.78% وهذا راجع إلى مساهمة لجان الأحياء في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي محاربة الآفات الاجتماعية ، إحياء المناسبات، المساهمة في التنمية المحلية وبث روح المواطنة والعمل الجماعي المتعاون ثم تليها نسبة أولياء التلاميذ 18% وتمثلت أدنى نسبة في حقوق الإنسان.

الشكل رقم (17) يوضح تطور متغيرات المؤشر الاجتماعي على طول فترة الدراسة بين 1989

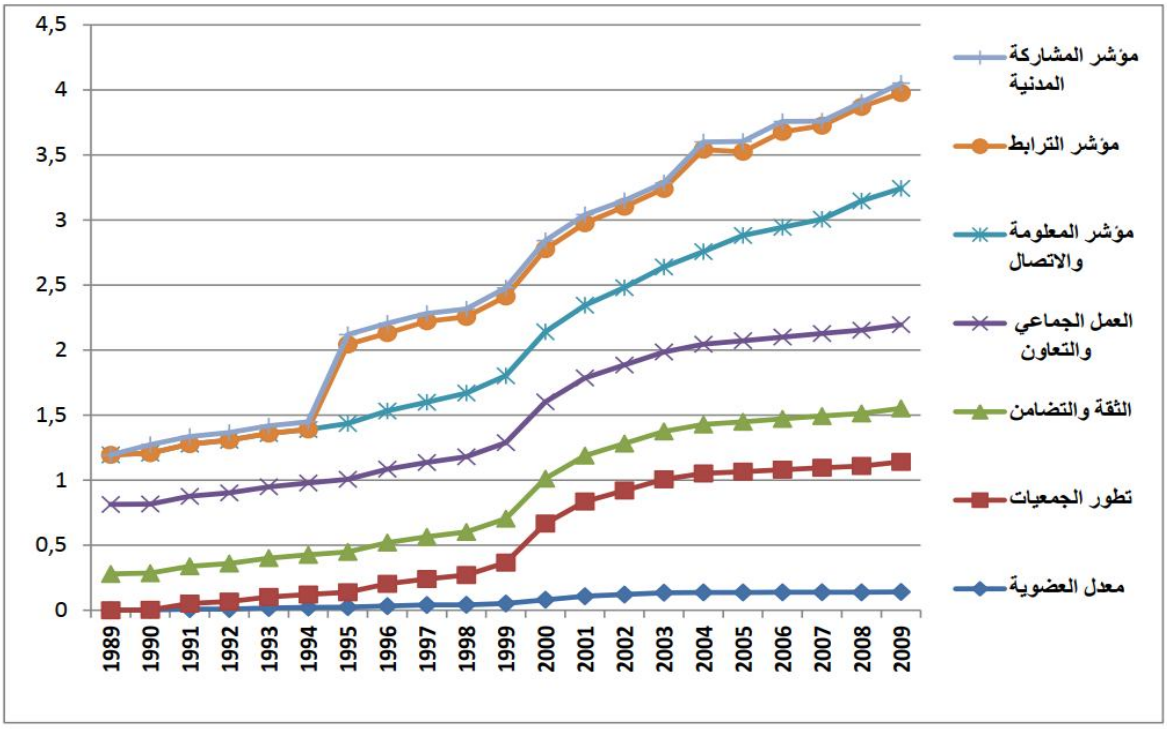

مديرية التنظيم والشؤون العامة، الحي الاداري، ولاية سعيدة، دائرة أولاد إبراهيم، 2019.

مديرية الاحصاء والتحاليل، محكمة ولاية سعيدة، "الاحصاء السنوي"، 2019

Office national des statistiques ONS, algerie, 2019.

Banque Mondiale data BM, 2005- 2019

Bureau Statistique Et Planification, Cité Administrative – Wilaya, Saida, 2019

J.FONTAINE, “Algérie: les résultats de l’élection présidentielle du 16 novembre 1995”, Monde arabe, Maghreb-Machrek, no.150, pp108.109

نلاحظ نمو متباطئ لمتغيرات المؤشر الاجتماعي قبل 1999 ومتسارع نوعا ما بعد 2000

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

اثر المؤشر الاجتماعي في تنشيط المقاولاتية وريادة الاعمال

التعريف بمشكلة البحث:

الدراسة تستهدف بحث أثر قياس مؤشر الاجتماعي على تنشيط المقاولاتية وريادة الأعمال،حيث تم الاعتماد على الفرضيات الآتية :

- ✓ H_{01}: إدراك الانجاز بالارتكاز على الثقة وعمل جماعي وعلاقات اجتماعية وتمويل وتنظيم
- ✓ H_{02}: إدراك الرغبة معتمدة على المؤشر الاجتماعي من ثقة ومشاركة وثقافة وميول وتطلعات
- ✓ H_{03}:نجاح النشاط المقاولاتي بناءا على قوة الرغبة والانجاز

منهج البحث : للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد على المزج بين المنهج الاستنباطي و الاستقرائي و ذلك بإتباع الأسلوبين الوصفي والإحصائي المبني على تحليل استمارة بواسطة برنامج spss(version 21).

مجتمع الدراسة: لقد اقتصر مجتمع الدراسة الميداني على عينة عشوائية من مختلف فئات المجتمع.

محاور الدراسة: لقياس مدى التحكم المؤشر الاجتماعي في نشاط المقاولاتي و الريادي, تم تقسيم الاستمارة إلى ثلاثة محاور، وهي:

- ✓ **المحور الأول:**تحقيق إدراك إمكانية الإنجاز يتضمن (23) سؤال.
- ✓ **المحور الثاني:** تحقيق إدراك الرغبة (24) سؤال.
- ✓ **المحور الثالث:**تحقيق نجاح توجه مقاولاتي (12) سؤال .

دراسة العينة المختارة للبحث:

عينة عشوائية من المجتمع فيها الطلبة خريجي المعاهد والجامعة، والتجار والحرفيين والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، تم توزيع 44 استمارة، واسترجاعها منها 42 صحيحة قيد الدراسة التطبيقية بين أيدينا.

أولا: الدراسة الوصفية للعينة،

1- بالنسبة الجنس:

الجدول رقم (11): توزيع العينة وفق جنس

الجنس	التكـــــرار	النـــــسبة الـــمئويـــة	النسبة المئوية المتزايدة
ذكر	26	61,9	61,9
انثى	16	38,1	100,0
المجموع	42	100,0	

المصدر:من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.21"

قمنا بتحليل البيانات المسترجعة وتحصلنا على المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه حيث تمثلت نسبة الذكور من العينة المستجوبة في 61.9%كما بلغت نسبة الإناث 38.1 % أي نلاحظ أن الذكور أكثر من الإناث و يمكن تفسير ذلك على أن الإناث عامة لا تقبل على تلك المؤسسات من أجل طلب التوظيف بل يفضلن مجالات أخرى مثل قطاع الصحة والتمريض والذي فيه نسبة الإناث أكثر.

الشكل رقم (18): توزيع العينة حسب الجنس

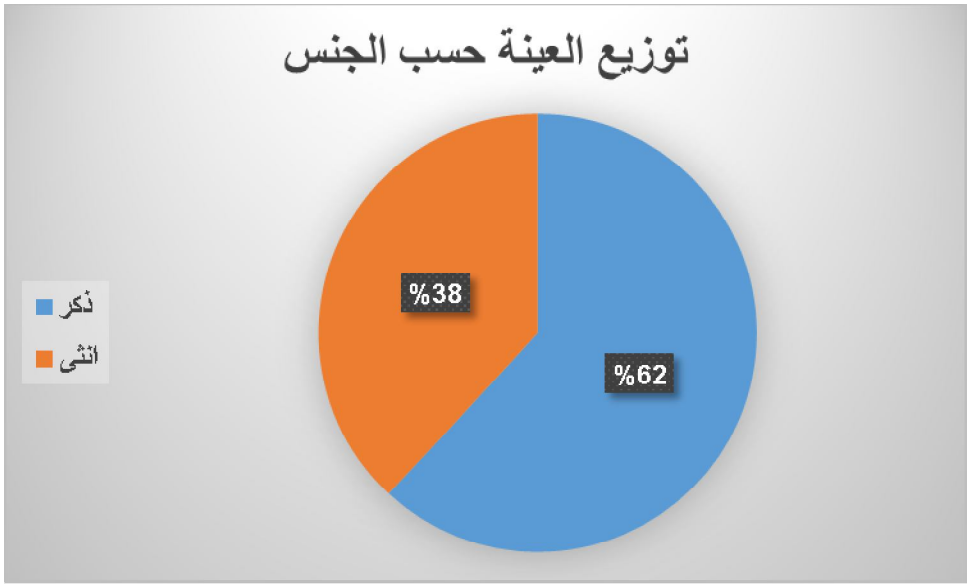

المصدر: من إعدادنا

2- بالنسبة الى العمر:

الجدول رقم(12):توزيع العينة وفق متغير العمر

العمر	التكـــــرار	النـــــسبة الـــــمئويـــــة	النسبة المئوية المتزايدة
من 20-30	22	52,4	52,4
من 31-40	6	14,3	66,7
من 41-50	5	11,9	78,6
اكثر من 50	9	21,4	100,0
المجموع	42	100,0	

المصدر:من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي"SPSS "V.21

من الجدول نلاحظ أن الفئة العمرية الغالبة على أفراد العينة هي من20-30 حيث بلغت نسبتهم 52.4% وهي النسبة الأكبر تليها الفئة العمرية الأكثر من 50 سنة حيث بلغت نسبتهم 21.4% ويمكن تفسير ذلك إلى أن المؤسسات التي أخذت منها العينة تسعى دائما إلى توظيف العمالة من فئة الشباب حيث تكون نشيطة وذات إنتاجية عالية كما تحافظ على عمالها ذوي الخبرة العالية حيث أن لديهم كفاءة ومعرفة عالي, أما النسب الأخيرة فكانت للفئة العينة من 31-40 و 41-50 حيث بلغت نسبتهم على التوالي 14.3% و 11.9% و هم موظفون في منتصف العمر الذين امضو وقت معتبر في وظائفهم.

الشكل رقم (19): توزيع العينة حسب العمر

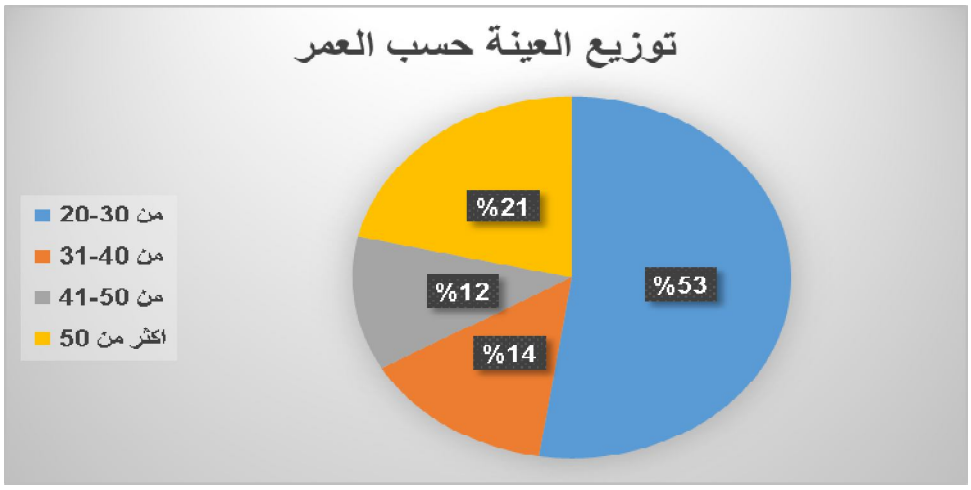

المصدر: من إعداد الطلبة

3- بالنسبة الشهادة (المؤهل):

الجدول رقم(13):توزيع العينة وفق عنصر الشهادة (المؤهل)

التحصيل العلمي	التكـــــرار	النـــــسبة الـــمئويـــة	النسبة المئوية المتزايدة
باكلوريا تكوين مهني	20	47,6	90,5
ليسانس ماستر	18	42,9	42,9
مهندس	2	4,8	95,2
ماجستير دكتورا	2	4,8	100,0
المجموع	42	100,0	

المصدر:من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.21"

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم المستجوبين من العينة المأخوذة لديهم مستوى بكالوريا تكوين مهني حيث بلغت نسبتهم 47.6% كما بلغت نسبة المستجوبين الذين لديهم مستوى جامعي ليسانس ماستر 42% و ذلك راجع إلى طبيعة وظائفهم التي تتطلب بكالوريا تكوين مهني أو شهادة ليسانس ماستر كأدنى مستوى من شروط التوظيف وبلغ عدد العمال الذين لديهم مستوى مهندس و مستوى ماجستير دكتوراه عاملين لكل مستوى و يمكن تفسير ذلك أيضا إلى طبيعة وظائفهم المهمة التي تتطلب شهادات عليا و خبرة عالية.

الشكل(20): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

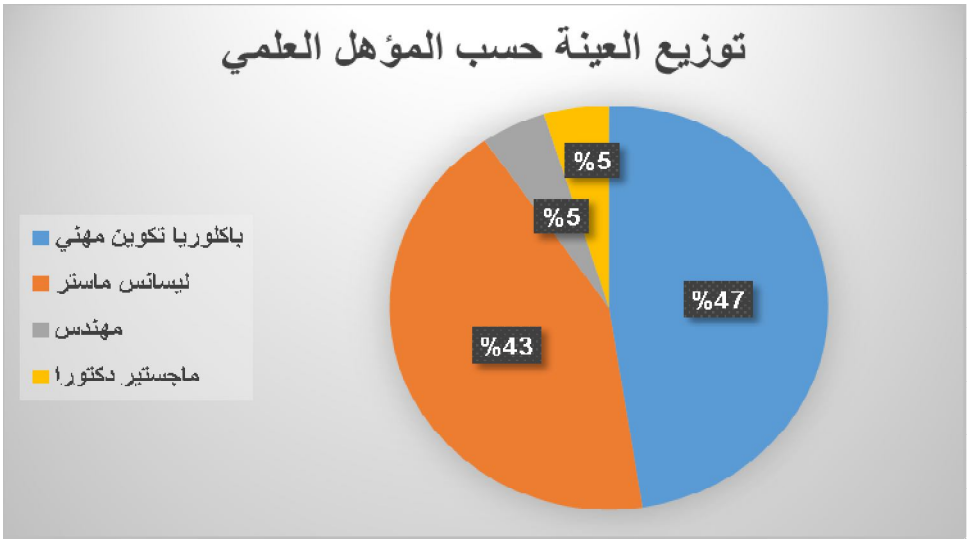

المصدر: من إعداد الطلبة

4- بالنسبة التخصص الوظيفي:

الجدول رقم(14):توزيع أفراد العينة وفق التخصص الوظيفي

التخصص الوظيفي	التكـــــرار	النـــــــسبة الـــــمئويـــــة	النسبة المئوية المتزايدة
ادارة و تنظيم	5	11,9	100,0
خدمات	7	16,7	88,1
محاسبة و مالية	16	38,1	71,4
تسويق	14	33,3	33,3
المجموع	42	100,0	

المصدر:من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.21"

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم وظائف العمال المستجوبين تتمثل في وظائف محاسبة و مالية حيث بلغت نسبتهم في 38.1% تليهم عمال مصلحة التسويق و الذين بلغت نسبتهم في 33.3% ويمكن تفسير ذلك على أن المؤسسات التي أخذت منها العينة العشوائية هي وكلات تجارية يغلب عليها هذا النوع من الوظائف, و يأتي بعد ذلك موظفي الخدمات و موظفي الإدارة و التنظيم حيث بلغت نسبهم 16.7% و 11.9% وذلك منطقي لأنها ليست مؤسسات إدارية بالدرجة الأولى فلا تحتاج إلى موظفين الإدارة بكثرة كما انه رغم طبيعة المؤسسات الخدماتية إلا أنها لا تحتاج موظفي الخدمات نظرا إلى طبيعة الخدمات المقدمة فهي ليست كالفنادق و المنتجعات السيحاية.

الشكل(21): توزيع العينة حسب التخصص الوظيفي

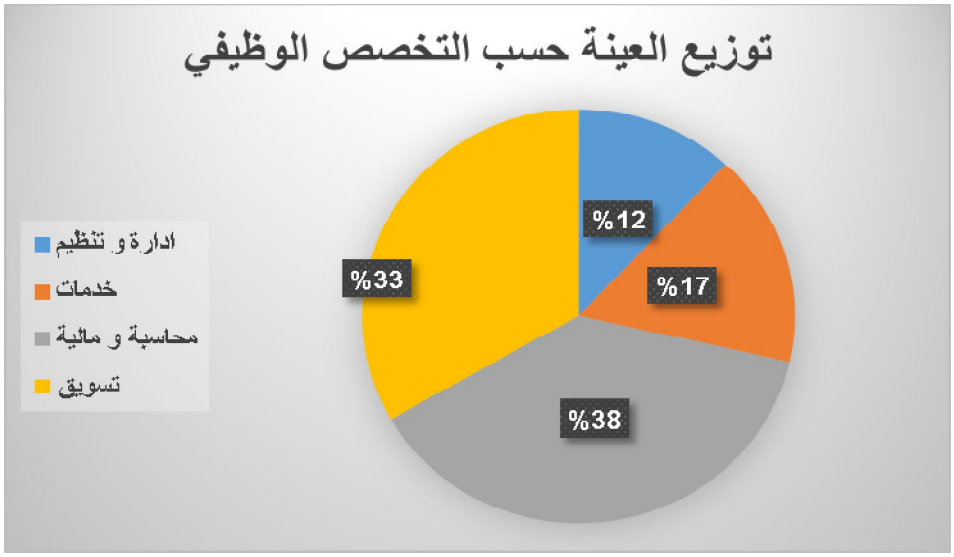

المصدر: من إعداد الطلبة

5- بالنسبة الخبرة المهنية:

الجدول رقم(15):توزيع أفراد العينة وفق عنصر الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكـــــرار	النـــسبة الـــمئويـــة	النسبة المئوية المتزايدة
اقل من 5 سنوات	22	52,4	52,4
من 5-10 سنوات	6	14,3	66,7
من 10 سنة الى 15 سنة	5	11,9	78,6
اكثر من 15 سنة	9	21,4	100,0
المجموع	42	100,0	

المصدر:من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.21"

نلاحظ من الجدول أعلاه أن توزيع العينة حسب العمر يوافق تماما توزيع العينة من حيث الخبرة المهنية وذلك يؤكد تفسيرنا السابق حيث أن النسبة الأكبر من العينة هم الذين تبلغ خبرتهم اقل من 5 سنوات حيث بلغت نسبتهم 52.4% يليهم العمال الذين لديهم خبرة أكثر من 15 سنة الذين بلغت نسبتهم 21.4% يليهم العمال ذوي الخبرة من 5-10 سنوات و 10-15سنة حيث بلغت نسبتهم 14.3% و 11.9% على التوالي ونفسر ذلك على أن المؤسسات التي أخذت منها العينة توازن بين توظيف يد عاملة شابة نشيطة وكثيرة الإنتاجية و الحفاظ على عمالها ذوي الخبرة العالية عن طريق الحوافز.

الشكل(22): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

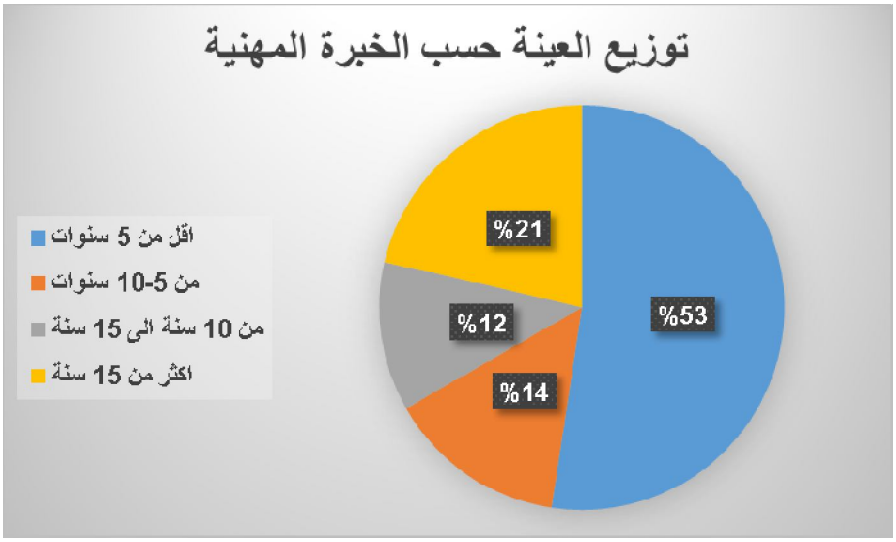

المصدر: من إعداد الطلبة

ثانيا : الدراسة الإحصائية للعينة:

بالاستعانة بسلم ليكارت الخماسي :

وهو أكثر المقاييس شيوعا حيث يطلب من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدمها على خيارات محددة ،وهذا المقياس غالبا مكون من خمسة خيارات متدرجة يشير إليها المبحوث إلى اختيار واحد منها. حيث اعتمدنا في الدراسة على التدرج التالي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	2	3	4	5

وباستخدام البرنامج الإحصائي " SPSS" قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات و ذلك بغية مقارنة المتوسط الحسابي لأراء العينة المأخوذة الذين شملتهم الاستمارة مع المتوسط المعياري للمقياس الخماسي المستخدم في الدراسة والمتمثل في عدد الفروقات 4 القيمة على طول المقياس 5 = 5/4 = 0.8, بحيث أن الفقرات ذات المتوسط الحسابيين :

1-1.8 = قوي جدا = عالية جدا

1.81-2.6 = قوي =عالي

2.61-3.4 = مستوسط

3.41-4.20 = ضعيف

4.21-5 = ضعيف جدا

كما قد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل محور على حدى كالأتي :

- ✓ **المحور الأول:** إدراك إمكانية الإنجاز يتضمن (23) سؤال.
- ✓ **المحور الثاني:** إدراك الرغبة (24) سؤال.
- ✓ **المحور الثالث:** نجاح توجه مقاولاتي (12) سؤال .

6. دراسة درجة الموافقة للمحاور

الجدول رقم (16):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الاول.

	رقم الفقرة	فقرات المحور الاول:إدراك إمكانية الإنجاز	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الاجتماعي	1	درجة الثقة في الآخرين.	2,5	1,41852	قوي
	2	درجة الثقة في الإدارات العامة.	2,5	1,01813	قوي
	3	العمل الاجتماعي و التعاون.	3,381	1,1677	متوسط
	4	امتلاك شبكة علاقات كثيفة.	1,9048	0,95788	قوي
	5	الاتصال و الاندماج.	2,6429	0,98331	متوسط
	6	اهتلاك معلومات موثوقة / مصادر شبكة / قنوات .	2,0714	0,74549	قوي
	7	المعلومة الملائمة حول المنافسين.	2,3095	0,94966	قوي
	8	المعلومة الملائمة حول السوق و الزبائن.	2,5238	0,99359	قوي
المادي و المالي	1	الحصول على تمويل المشاركين / اقارب / معارف .	2,3095	0,97501	قوي
	2	تقدير الاحتياجات المالية للمشروع / تكاليف .	3,6905	1,0704	متوسط
	3	تقدير مخاطر المشروع.	2,0714	0,83791	قوي
	4	الراسمال البشري /مؤهلة / غير مؤهلة .	1,8095	0,917	قوي
	5	الراسمال المالي المحدد و المتاح.	1,7857	0,68202	قوي جدا
	6	تحديد منتوج سلعة / خدمة .	1,9524	0,58236	قوي
	7	تقدير الاعمال / الربح.	1,9524	0,96151	قوي
التنظيم / التكوين	1	الحصول على خبرة مناسبة.	1,881	0,88902	قوي
	2	الحصول على تكوين في الميدان.	1,6429	0,90585	قوي جدا
	3	القدرة على تنظيم المهام و العمليات.	1,8571	1,18056	قوي
	4	تحديد المسؤوليات / التخصص.	1,9524	0,79487	قوي
	5	القيام باجراءات خلق مشروع.	1,9048	0,87818	قوي
	6	جدب المستثمرين/ المساهمين.	2,2619	0,9892	قوي
	7	توفر الاستشارات و الدعم الفني	2,2381	1,0777	قوي

	8	تسخير القدرات والوقت لمشروع	2,2857	0,99476	قوي
		درجة كلية	2,3929	0,97865	قوي

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.21"

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أراء المستجوبين في محور إدراك إمكانية الانجاز تتميز بالقبول القوي حيث أن درجة القبول لجميع أسئلة المحور كانت قوية ما عاد سؤال واحد كانت درجة موافقته ضعيفة و سؤالين كانت درجة موافقتهم متوسطة أي أننا نلاحظ درجة ميول قوية فيقدر المستجوبين في انجازهم لمشاريعهم حيث نلاحظ انه في الجانب الاجتماعي أن المستجوبين لا يواجهون أي مشكلة اجتماعية قد تحول دون إنجازهم لمشاريعيه ما عاد في العمل الجماعي و التعاون و الاتصال و الاندماج حيث كانت درجة قبول السؤالين متوسطة و ذلك قد يكون راجع إلى عزلة بعض المستجوبين و صعوبة الاتصال والتواصل مع الآخرين لديهم, كما نلاحظ أن المستجوبين لا يواجهون أي مشكلة في الجانب المادي ما عاد في تقدير التكاليف وذلك راجع إلى أن أي عمل تقديري ليس بالسهل و يتطلب خبرة كبيرة كما نلاحظ أن أفراد العينة لا يواجهون أي مشاكل في المجال التنظيمي التكويني.

الجدول رقم (17):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني.

	رقم الفقرة	فقرات المحور الثاني:مؤشر ادراك الرغبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
مؤشر اجتماعي	1	درجة الثقة في النفس	2,1905	0,89	قوي
	2	المشاركة في نشاطات المشروع	1,2619	0,445	قوي جدا
	3	تأثير أشخاص آخرين مهمين	1,8095	0,80359	قوي
	4	تاثير أساتذة والمدرسة	2,3095	0,7805	قوي
	5	تاثير أصدقاء والجيران	2,3571	1,18572	قوي
	6	تاثير عائلة والمقربين	2,2857	1,17465	قوي
	7	وقت فراغ لأجل العائلة والتسلية	2,4286	1,36405	قوي
	8	العمل مع أناس آخرين وتكوين علاقات	1,9524	1,03482	قوي
	9	العمل الجماعي والعمل المتعاون	1,9524	0,88214	قوي
الثقافة /	1	القيام بشيء مفيد للمجتمع	1,7381	0,96423	قوي جدا
	2	القيام بتنفيذ وانجاز ابداعاتك	1,8571	1,0723	قوي
	3	الحصول على فرصة لتحقيق أحلامك	1,6905	0,89683	قوي جدا

	4	الحصول هلى مسؤوليات من خلال العمل	1,7143	1,04264	قوي جدا
	5	قائد و رئيس نفسرك في العمل	1,8095	0,94322	قوي جدا
	6	الاستقلالية في العمل	1,9762	1,04737	قوي
	7	الحصول على عمل ذو أهمية	1,7619	0,98301	قوي جدا
	8	القيام بتحديات القدرات الجسدية	1,8571	0,9518	قوي
آفاق ومستقبل المسار المهني	1	الربح وجني الأموال	1,7143	0,83478	قوي جدا
	2	المكافآت بعد أداء الأعمال	1,619	0,82499	قوي جدا
	3	المخاطر وعدم التأكد	1,6667	0,8742	قوي جدا
	4	الحصول على دخل دوري ثابت	2	1,05922	قوي
	5	الأمن الوظيفي	1,9048	1,12205	قوي
	6	عمل غير مجهدو	2,2619	1,12747	قوي
	7	عمل بسيط غير معقد	1,9762	1,15796	قوي
	درجة كلية		2,0833	0,81088	قوي

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.21"

من الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة موافقة المستجوبين حول المحور الثاني "مؤشر إدارة الرغبة" قوية إلى قوية جدا حيث أن جميع المتوسطات محصورة بين 1 و 2.6 حيث أن المؤشر الاجتماعي له اثر قوي على رغبة المستجوبين و على أفكارهم المتعلقة بالمشروع ونلاحظ مؤشر الثقافة و الميولات له اثر قوي جدا حيث أن المستجوبين لهم شغف في تحقيق الذات و تحقيق أحلامهم و الدخول في تحديات جديدة أما الأفاق و المستقبل و المسار المهني فلها اثر قوي إلى قوي جدا فالمتسجوبين لهم رغبة في الحصول على الأمن المالي و الوظيفي في المستقبل.

الجدول رقم (18):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث.

رقم الفقرة	فقرات المحور الثالث:نجاح توجه المقاولاتي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	خلق منتج جديد	1,7381	0,88509	قوي جدا
2	تقديم منافع اجتماعية	1,8571	1,0723	قوي
3	معدلات نمو معتبرة	1,6829	0,84968	قوي جدا
4	استغلال الفرص المتاحة	1,9762	1,0704	قوي

5	تحقيق مستويات ابداع وابتكار	1,7619	1,00752	قوي جدا
6	تحقيق درجة تنافسية	2,0476	1,03482	قوي
7	الحصول على حصة سوقية	1,6429	0,82111	قوي جدا
8	تحقيق علامة تجارية	1,8571	0,92582	قوي
9	امتلاك قنوات تسويق	1,7619	0,93207	قوي جدا
10	امتلاك قدرة معتبرة للترويج	1,9048	1,05483	قوي
11	تحقيق نوع من الجودة	1,8333	0,93487	قوي
12	امتلاك فروع (قدرة التوسع في النشاط)	2	1,082	قوي
درجة كلية		1,869	0,91771	قوي

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.21"

من الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة موافقة المستجوبين حول المحور الثالث "نجاح التوجه المقاولاتي" قوية إلى قوية جدا حيث أن جميع المتوسطات محصورة بين 1 و 2.6 حيث أن المستجوبين يدركون الأهمية البالغة لتوجه المقاولاتي ويرغبون في تحقيق أهداف من خلال توجههم المقاولاتي كخلق منتج جديد او تحقيق مستويات من الإبداع و الابتكار.

7. **دراسة الارتباط ما بين المحاور:**

الجدول رقم (19):درجة الارتباط ما بين المحاور

المحاور	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور G
المحور الأول	**1**	0,434**	0,446**	0,832**
		0,004	0,003	0,000
المحور الثاني	0,434**	**1**	0,597**	0,452**
	0,004		0,000	0,003
المحور الثالث	0,446**	0,597**	**1**	0,735**
	0,003	0,000		0,000
المحور G	0,832**	0,452**	0,735**	**1**
	0,000	0,003	0,000	

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.21"

ملاحظة: في حالة وجود علامة(**) أي وجود ارتباط معنوي قوي بين محاور الدراسة.

و في حالة وجود علامة(*) أي وجود ارتباط معنوي متوسط بين محاور الدراسة.

لقد تم اختبار مدى الارتباط بين محاور الدراسة ووجدنا ان هناك ارتباط قوي بين جميع المحاور وهذا يدل على فهم المستجوبين لفقرات الاستبيان و تجنبهم لعشوائية الاجابة و هذا يخدم الدراسة و يزيد من دقة النتائج المحصلة.

8. دراسة صدق و ثبات الاستمارة:

لقد تم استخدام معادلة كرونباخ الفا (Alpha Cronbach's) للتأكد من صدق وثبات الاستمارة, حيث تم حساب معامل الثبات الكلي لجميع أسئلة الاستمارة, و بين أسئلة كل محور على حدى. حيث تم الحصول على نتائج التالية, حيث بلغ معامل الثبات الكلي للاستمارة0.806 وباقي المحاور كانت كالتالي:

الجدول رقم (20):اختبار صدق و ثباث المحاور الثلاثة

معامل الافا كرونباج	المحاور
0.735	3

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.21"

الجدول رقم (21):اختبار صدق و ثباث اسئلة المحاور ككل

معامل الافا كرونباج	الاسئلة
0.928	59

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.21"

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ أكبر من (0,60) وهي اقل قيمة يمكن أن تعكس مدى ثبات عبارات الاستمارة، ومنه فإن أداة القياس تتمتع بثبات المقبول فيما يخص عينة الدراسة والتي قدرت بـــــ (0.928) بنسبة لأسئلة الاستبيان و (0.735) بنسبة لمحاور وهي نسبة يمكن قبولها لإجراء تحاليل الدراسة إذ أنها تجاوزت الحد الأدنى المعتمد في مثل هذه الدراسات.

9. اختبار الفرضيات :

- ✓ **اختبار التطابق كولمجروف-سمرنوف (kolmogorov-smirnov Z) :** يتم استخدام هذا الاختبار للتأكد من التوزيع الذي تتبعه البيانات محل الدراسة, ففي حالة ما إذا كانت تتبع التوزيع

الطبيعي يتم استخدام فقط الاختبارات المعلمية أهمها (test T), أما إذا كانت عكس ذلك نطبق الاختبارات اللامعلمية.

يتم صياغة الاختبار على النحو التالي :

الجدول رقم(22) : نتائج اختبار كولمجروف-سمرنوف (kolmogorov-smirnov Z) :

محاور الدراسة	كولمجروف-سمرنوف	القيمة المعنوية sig
المحور الأول	1,011	0,259
المحور الثاني	1,654	0,008
المحور الثالث	1,638	0,009
المحور G	1,098	0,179

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.21"

يوضح الجدول رقم(-24-): نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة الحقيقي(sig) للمحور الكلي اكبر من 0,05 حيث بلغت0,179و من هنا نرفض الفرض الصفري و نقبل الفرض البديل الذي مفاده أن البيانات المحصلة عليها تتبع التوزيع الطبيعي و يمن هنا وجب استخدام اختبار المعلمية.

اختبار فرضيات البحث الرئيسية:

- **نتائج اختبارT للفرضية الأولى:**
- **H_0:**لا تتم ادراك امكانية الانجاز اعتمادا على مؤشر اجتماعي
- **H_1:** يمكن تحقيق الامكانية الانجاز بناءا على مؤشر اجتماعي

جدول رقم(23):نتائج اختبار Tللفرضية الأولى:

	رقم الفقرة	فقرات المحور الاول: إدراك إمكانية الإنجاز	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
الاجتماعية الامكانيات للانجاز	1	درجة الثقة في الآخرين.	11,422	41	0.000
	2	درجة الثقة في الإدارات العامة.	15,913	41	0.000
	3	العمل الاجتماعي و التعاون.	18,764	41	0.000
	4	امتلاك شبكة علاقات كثيفة.	12,887	41	0.000
	5	الاتصال و الاندماج.	17,418	41	0.000
	6	اهتلاك معلومات موثوقة / مصادر شبكة / قنوات .	18,008	41	0.000
	7	المعلومة الملائمة حول المنافسين.	15,761	41	0.000
	8	المعلومة الملائمة حول السوق و الزبائن.	16,462	41	0.000
المادي و المالي	1	الحصول على تمويل المشاركين / اقارب / معارف .	15,351	41	0.000
	2	تقدير الاحتياجات المالية للمشروع / تكاليف .	22,344	41	0.000
	3	تقدير مخاطر المشروع.	16,021	41	0.000
	4	الراسمال البشري /مؤهلة / غير مؤهلة .	12,789	41	0.000
	5	الراسمال المالي المحدد و المتاح.	16,968	41	0.000
	6	تحديد منتوج سلعة / خدمة .	21,727	41	0.000
	7	تقدير الاعمال / الربح.	13,159	41	0.000
التنظيم / التكوين	1	الحصول على خبرة مناسبة.	13,712	41	0.000
	2	الحصول على تكوين في الميدان.	11,754	41	0.000
	3	القدرة على تنظيم المهام و العمليات.	10,195	41	0.000
	4	تحديد المسؤوليات / التخصص.	15,918	41	0.000
	5	القيام باجراءات خلق مشروع.	14,057	41	0.000
	6	جدب المستثمرين/ المساهمين.	14,819	41	0.000

	7	توفر الاستشارات و الدعم الفني	13,459	41	0.000
	8	تسخير القدرات والوقت لمشروع	14,891	41	0.000
	محور الاول		15,846	41	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

❖ تبين مخرجات أعلاه أن درجة المعنوية للمحور الأول sig<0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية.

هذا معناه: تحقق إدراك إمكانية الإنجاز والمعتمد بناءا على المؤشر الاجتماعي مهم

- **نتائج اختبار T للفرضية الثانية:**

H_0: لا تتم امكانية ادراك الرغبة اعتمادا على مؤشر اجتماعي

H_1: يمكن تحقيق الامكانية إدراك الرغبة بناءا على مؤشر اجتماعي

جدول رقم (24):نتائج اختبار T للفرضية الثانية:

	رقم الفقرة	فقرات المحور الثاني: مؤشر ادراك الرغبة	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
مؤشر اجتماعي الرغبة والتوجه	1	درجة الثقة في النفس	15,950	41	0.000
	2	المشاركة في نشاطات المشروع	18,378	41	0.000
	3	تأثير أشخاص آخرين مهمين	14,593	41	0.000
	4	أساتذة والمدرسة	19,177	41	0.000
	5	أصدقاء والجيران	12,883	41	0.000
	6	عائلة والقريبين	12,611	41	0.000
	7	وقت فراغ لأجل العائلة والتسلية	11,538	41	0.000
	8	العمل مع أناس آخرين وتكوين علاقات	12,227	41	0.000
	9	العمل الجماعي والعمل المتعاون	14,343	41	0.000
قيمة	1	القيام بشيء مفيد للمجتمع	11,682	41	0.000

	2	القيام بتنفيذ وانجاز ابداعاتك	11,224	41	0.000
	3	الحصول على فرصة لتحقيق أحلامك	12,216	41	0.000
	4	الحصول هلى مسؤوليات من خلال العمل	10,655	41	0.000
	5	قائد و رئيس نفسرك في العمل	12,433	41	0.000
	6	الاستقلالية في العمل	12,228	41	0.000
	7	الحصول على عمل ذو أهمية	11,616	41	0.000
	8	القيام بتحديات القدرات الجسدية	12,645	41	0.000
آفاق ومستقبل المسار المهني	1	الربح وجني الأموال	13,309	41	0.000
	2	المكافآت بعد أداء الأعمال	12,719	41	0.000
	3	المخاطر وعدم التأكد	12,356	41	0.000
	4	الحصول على دخل دوري ثابت	12,237	41	0.000
	5	الأمن الوظيفي	11,002	41	0.000
	6	عمل غير مجهد و	13,001	41	0.000
	7	عمل بسيط غير معقد	11,060	41	0.000
	محور الثاني		16,651	41	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.21"

❖ تبين مخرجات أعلاه أن درجة المعنوية للمحور الثاني$sig<0.05$ وهذا يعني قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية.

هذا معناه: تحقق إدراك امكانية الرغبة بناءا على مؤشر اجتماعي.

- **نتائج اختبار Tللفرضية الثالثة:**

H_0:ليس لديها امكانية تحقيق نجاح عمل مقاولاتي

H_1: امكانية تحقيق النجاح المقاولاتي

جدول رقم (25):نتائج اختبار Tللفرضية الثالثة:

رقم الفقرة	فقرات المحور الثالث: نجاح توجه المقاولاتي	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
1	خلق منتج جديد	12,726	41	0.000
2	تقديم منافع اجتماعية	11,224	41	0.000
3	معدلات نمو معتبرة	12,682	40	0.000
4	استغلال الفرص المتاحة	11,965	41	0.000
5	تحقيق مستويات ابداع وابتكار	11,333	41	0.000
6	تحقيق درجة تنافسية	12,824	41	0.000
7	الحصول على حصة سوقية	12,967	41	0.000
8	تحقيق علامة تجارية	13,000	41	0.000
9	امتلاك قنوات تسويق	12,251	41	0.000
10	امتلاك قدرة معتبرة للترويج	11,703	41	0.000
11	تحقيق نوع من الجودة	12,709	41	0.000
12	امتلاك فروع (قدرة التوسع في النشاط)	11,979	41	0.000
محور الثالث		13,199	41	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.21"

❖ تبين مخرجات أعلاه أن درجة المعنوية للمحور الثالث0.05>sig وهذا يعني قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية.

هذا معناه: تحقيق النجاح النشاط المقاولاتي بناءا على المحاور الاولى والثاني

10. تحليل التباين الأحادي ANOVA

ندرس تحليل التباين لبيان مدى تاثر المحاور بالمتغيرات الوصفية الاولى بحيث ان :

الفرضية العدمية عدم تمايز المتوسطات H0

الفرضية البديلة تمايز المتوسطات H1

أولا: بالنسبة للميزة ذكر/أنثى

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
laxeG	Inter-groupes	7,294	1	7,294	8,499	,006
	Intra-groupes	34,331	40	,858		
	Total	41,625	41			
laxe01	Inter-groupes	5,359	1	5,359	6,322	,016
	Intra-groupes	33,909	40	,848		
	Total	39,268	41			
laxe02	Inter-groupes	1,122	1	1,122	1,737	,195
	Intra-groupes	25,837	40	,646		
	Total	26,958	41			
laxe03	Inter-groupes	2,949	1	2,949	3,736	,060
	Intra-groupes	31,581	40	,790		
	Total	34,530	41			

صفة الذكر وانثى تؤثر على التوجه المقاولاتي ونجاحه ولا تؤثر على ادراك الانجاز

ثانيا: بالنسبة للسن

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
laxeG	Inter-groupes	18,394	3	6,131	10,030	,000
	Intra-groupes	23,231	38	,611		
	Total	41,625	41			
laxe01	Inter-groupes	13,761	3	4,587	6,834	,001
	Intra-groupes	25,507	38	,671		
	Total	39,268	41			
laxe02	Inter-groupes	4,243	3	1,414	2,366	,086
	Intra-groupes	22,715	38	,598		
	Total	26,958	41			
laxe03	Inter-groupes	3,257	3	1,086	1,319	,282
	Intra-groupes	31,273	38	,823		
	Total	34,530	41			

السن يؤثر على التوجه المقاولاتي لكن لا يؤثر على مدى نجاحه

ثالثا: بالنسبة للخبرة

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
laxeG	Inter-groupes	18,394	3	6,131	10,030	,000
	Intra-groupes	23,231	38	,611		
	Total	41,625	41			
laxe01	Inter-groupes	13,761	3	4,587	6,834	,001
	Intra-groupes	25,507	38	,671		
	Total	39,268	41			
laxe02	Inter-groupes	4,243	3	1,414	2,366	,086
	Intra-groupes	22,715	38	,598		
	Total	26,958	41			
laxe03	Inter-groupes	3,257	3	1,086	1,319	,282
	Intra-groupes	31,273	38	,823		
	Total	34,530	41			

الخبرة يؤثر التوجه المقاولاتي لكن لا يؤثر على مدى نجاحه

رابعا: بالنسبة للمؤهل وتكوين

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
laxeG	Inter-groupes	8,550	3	2,850	3,274	,031
	Intra-groupes	33,075	38	,870		
	Total	41,625	41			
laxe01	Inter-groupes	6,586	3	2,195	2,553	,070
	Intra-groupes	32,682	38	,860		
	Total	39,268	41			
laxe02	Inter-groupes	1,883	3	,628	,951	,426
	Intra-groupes	25,075	38	,660		
	Total	26,958	41			
laxe03	Inter-groupes	4,931	3	1,644	2,110	,115
	Intra-groupes	29,599	38	,779		
	Total	34,530	41			

المؤهل العلمي يؤثر التوجه المقاولاتي لكن لا تؤثر على مدى نجاحه وإدراك انجازه

خامسا: بالنسبة لميدان النشاط

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
laxeG	Inter-groupes	1,887	3	,629	,602	,618
	Intra-groupes	39,738	38	1,046		
	Total	41,625	41			
laxe01	Inter-groupes	4,479	3	1,493	1,631	,198
	Intra-groupes	34,789	38	,916		
	Total	39,268	41			
laxe02	Inter-groupes	,203	3	,068	,096	,962
	Intra-groupes	26,756	38	,704		
	Total	26,958	41			
laxe03	Inter-groupes	2,238	3	,746	,878	,461
	Intra-groupes	32,292	38	,850		
	Total	34,530	41			

ميدان النشاط لا يؤثر على التوجه المقاولاتي والريادي

ثالثا / نتائج الدراسة القياسية

ندرس نتائج دراسة الانحدار المتعدد بحيث ان:

- المتغير التابع هو المحور 3
- المتغيرات المستقلة هي مجموع المتغيرات الفرعية المكونة للمحورين 1و 2

محور 1 ادراك امكانية	x011	اجتماعي امكانية
	x012	مالي ومادي
	x013	تنظيم وتكوين
محور2 ادراك الرغبة	x021	اجتماعي رغبة
	x022	ثقافة وميول
	x023	افاق وتطلعات

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الجزئية المكونة للمحاور 1و2و3

Corrélations

		x011	x012	x013	x021	x022	x023	laxe03
x011	Corrélation de Pearson	1	,296	,253	,109	,099	-,049	**,257**
	Sig. (bilatérale)		,057	,106	,493	,534	,758	**,101**
	N	42	42	42	42	42	42	**42**
x012	Corrélation de Pearson	,296	1	,345*	,353*	,213	,027	**,191**
	Sig. (bilatérale)	,057		,025	,022	,176	,867	**,225**
	N	42	42	42	42	42	42	**42**
x013	Corrélation de Pearson	,253	,345*	1	,479**	,366*	,259	**,323***
	Sig. (bilatérale)	,106	,025		,001	,017	,098	**,037**
	N	42	42	42	42	42	42	**42**
x021	Corrélation de Pearson	,109	,353*	,479**	1	,373*	,354*	**,403****
	Sig. (bilatérale)	,493	,022	,001		,015	,021	**,008**
	N	42	42	42	42	42	42	**42**
x022	Corrélation de Pearson	,099	,213	,366*	,373*	1	,428**	**,463****
	Sig. (bilatérale)	,534	,176	,017	,015		,005	**,002**
	N	42	42	42	42	42	42	**42**
x023	Corrélation de Pearson	-,049	,027	,259	,354*	,428**	1	**,644****
	Sig. (bilatérale)	,758	,867	,098	,021	,005		**,000**
	N	42	42	42	42	42	42	**42**
laxe03	Corrélation de Pearson	**,257**	**,191**	**,323***	**,403****	**,463****	**,644****	**1**
	Sig. (bilatérale)	**,101**	**,225**	**,037**	**,008**	**,002**	**,000**	
	N	**42**	**42**	**42**	**42**	**42**	**42**	**42**

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

العمود الاخير او السطر الاخير يؤكد النتائج المتوصل اليها وهي معنوية المتغيرات السابقة وتدخلها في الاثر على نجاح الانشطة المقاولاتية والريادة رغم ضعف اثر المتغيرين الاوليين وهما المالي والمادي والادراك الامكانية الاجتماعي، المتحكمين في المحور الاول وهو ادراك امكانية الانجاز، مقارنة بباقي المتغيرات الاخرى،

معنوية النموذج والارتباط

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,735[a]	,541	,462	,67327	2,713

a. Valeurs prédites : (constantes), x023, x012, x011, x013, x022, x021

b. Variable dépendante : laxe03

الملاحظ / معدل قوة الارتباط 54.1 % والمعدل 46.2 % و DW= 2.71 =2.00 دلالة على انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية.

دراسة التباين

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	18,665	6	3,111	6,863	,000[b]
	Résidu	15,865	35	,453		
	Total	34,530	41			

a. Variable dépendante : laxe03

b. Valeurs prédites : (constantes), x023, x012, x011, x013, x022, x021

الملاحظ هناك معنوية للتباين أي ان المتغيرا المستقلة 6 مجتمعة لها تاثير على معنوية انحدار

معنوية المعاملات النموذج

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,683	,511		-1,336	,190
	x011	,256	,127	,248	2,020	,051
	x012	,042	,174	,032	,242	,810
	x013	-,008	,216	-,005	-,035	,972
	x021	,153	,190	,114	,806	,426
	x022	,198	,171	,156	1,155	,256
	x023	,631	,152	,550	4,138	,000

a. Variable dépendante : laxe03

احصائية البواقي

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	,9762	4,5813	1,8690	,67471	42
Résidu	-1,12339	1,84506	,00000	,62206	42
Erreur Prévision	-1,323	4,020	,000	1,000	42
Erreur Résidu	-1,669	2,740	,000	,924	42

a. Variable dépendante : laxe03

نتائج الدراسة التطبيقية والقياسية:

- دراسة الوصفية للعينة العشوائية تتوافق مع الطرح النظري للاشكالية
- تحقق الصدق وثبات الاستمارة في حدود
- تحقق الارتباط القوي بين المحاور الثلاثة والكلي
- درجة الموافقة للمحاور الثلاثة والمحور الكلي كانت بين قوية ومتوسطة
- تحقيق الفرضيات الثلاثة سواء ادراك الرغبة او اماكنية الانجاز او نجاح المشروع المقاولاتي
- دراسة التباين الاحادي لاثر المتغيرات الوصفية على المحاور اعطى نتائج ايجابية حول العينة:
  - صفة الذكر وانثى تؤثر على التوجه المقاولاتي ونجاحه ولا تؤثر على ادراك الانجاز
  - السن يؤثر على التوجه المقاولاتي لكن لا يؤثر على مدى نجاحه
  - الخبرة يؤثر التوجه المقاولاتي لكن لا يؤثر على مدى نجاحه
  - المؤهل العلمي يؤثر التوجه المقاولاتي لكن لا تؤثر على مدى نجاحه وإدراك انجازه
  - ميدان النشاط لا يؤثر على التوجه المقاولاتي والريادي
- معنوية دراسة الانحدار المتعدد للمتغيرات الفرعية المكونة المحاور الاول والثاني على المحور 3
- معامل الارتباط =0.54 والمعدل 46.2 % وبالباقي يرجع الى عوامل او متغيرات اخرى
- قيمة DW = 2.71 وهو عدم ارتباط الاخطاء العشوائية.
- تقدير نموذج الانحدار كمايلي :

$$Y= -.683+ .256\ X011 + .042X012 + -.008\ X013 + .153\ X021 + .198\ X022 + .631X023$$

t =	-1.336	2.020	.242	-.035	.806	1.155	4.138
Sig =	.190	.051	.810	.972	.426	.256	.000
SE =	.511	.127	.174	.216	.190	.171	.152

R^2 adjust= .462 DW = 2.71

خاتمة عامة

خاتمة:

تُعرف منظمات الأعمال المقاولاتية أنها تلك المشاريع التي تقدم على الأنشطة والأعمال الإبداعية التي تتميز باستغلال الفرص والمخاطر في خلق المنفعة وتجديد المنتج والخدمات داخل الأسواق الاقتصادية ومن خلال ذلك خلق طرق إنتاج وأسواق جديدة ومشاريع مقاولاتية وريادية لها خصوصية الرؤية المخطط لها والتوجه، الحجم، البيئة الاجتماعية والمالية والاقتصادية بالإضافة للعوامل المتحكمة في إطلاقها ونجاحها بالنظر إلى جملة المعيقات أمامها وهي مجموعة الموارد المالية والمادية والبشرية.

حيث أنّ المؤشر الاجتماعي له أثره القوي في تكوين الحدث المقاولاتي وإنجاحه من خلال التحكم في عمليات إدراك الرغبة نحو النشاط المقاولاتي وإدراك عمليات الإنجاز من خلال استغلال جملة المتغيرات الاجتماعية النوعية الغير ظاهرة مثل شبكة العلاقات واعتماد الثقة الخاصة والعامة والمبادئ والقيم المشتركة وتوفر المعلومة والاتصال والإندماج بين الأعوان الاقتصاديين وكل المجمعات والأسواق المالية والاقتصادية لأجل استغلال مختلف الموارد وتبادلها بفرض اطلاق المشاريع ومتباعتها مما يعكس درجة أهمية المؤشر الاجتماعي مقارنة بباقي الموارد المالية والمادية أمام تنشيط العمليات وتسهيلها مع أخذ الاعتبار لخصوصية المجتمعات ومدى تقدمها في خدمة المصالح وتحقيق التنمية مثل الجزائر.

يعتمد النشاط المقاولاتي على المؤشر الاجتماعي بمعدل ما يعتمد على باقي أنواع الموارد ورؤوس الأموال المالية والاقتصادية كفرضية أولى وبالتالي فهو يعتمد على رأسمال مالي ومادي وبشري أيضا كفرضية ثانية وفي دراسة حالة الجزائر التطبيقية تتحقق الفرضية الأولى والثانية وهي مدى تأثير المؤشر الاجتماعي على الأنشطة الريادية مثل تأثير المورد المالي والمادي والبشري بمعدلات متوافقة وهي خلاصة الفرضية الثالثة.

إنّ أهمية الأنشطة المقاولاتية والريادية ظاهرة ملموسة اقتصاديا واجتماعيا وماليا وحتى سياسيا تتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية البشرية وخلق الثروة والقيمة المضافة إلى جانب دعم القدرة التنافسية وتطويرها ودعم الإبداع والإبتكار ومواجهة البطالة والفقر إلى جانب رفع المستوى المعيشي، استقرار الأسعار، خلق أسواق ومنتجات جديدة وتنشيط العمليات بمختلف الأنشطة، كلها نتائج مهمّة تستدعي من الهيئات المؤسساتية والسياسية والقانونية بناء السياسات والبرامج ودعمها نحو الإستثمار المقاولاتي والريادي من خلال توفير الدعم المالي والقانوني وتخفيض التكاليف وتعزيز حوكمة الإجراءات والشروط وشفافيتها ومراقبتها دوريا.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الملتقيات والندوات:

1. خالد رجم، **مفاهيم حول حاضنات الأعمال وتجارب عالمية،** مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات لصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18/19أفريل، 2012،

2. خذري توفيق ، حسين الطاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المسارات والمحددات،** مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام السياسي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر، 2013

3. زايد مراد ، ،2010الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الدولي حول: المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 8و 7و 6أفريل

4. محمد ءامين بومدينن. بودالي بن سكران. دراسة اثر المؤشرات الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية البشرية في الجزائر، ملفات الابحاث في الاقتصاد والتسيير DOREG، الملف الرابع التنمية المستدامة، العدد الرابع الجزء1، التنمية المستدامة وراس المال اللامادي، جامعة محمد الاول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ص237-262 وجدة، المغرب.2015

5. سلامي منيرة، 2012، **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر** مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجيات اتنظيم ومرافقة المؤسسا الصغيرة المتوسطة في الجزائر يوم 18 و 19 أفيرل، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص

6. سوامس رضوان، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والتقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادية الجديد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 22 - 23 أفريل 2003

7. عبد الحميد برحومة، **واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييره على ضوء التجارب العالمية،** مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية، آليات دعم وإنشاء المؤسسات في الجزائر، الفرص والعوائق، جامعة بسكرة، 3 ،4 ،5ماي ،2011

8. كمال مرداوي، كمال زموري، **الابتكار كعنصر أساسي لنجاح سيرورة المقاولتية،** في ظل رهانات اقتصاد السوق، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 06-07--08 أفريل، 2010

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية:

بدراوي سفيان حول ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان -

بن حكوم علي حول المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة - دراسة حالة-

البودالي بن سكران، تكوين الرأسمال الاجتماعي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى الإسطنبولي، معسكر، 2011

دباح نادية، 2011، واقع المقاولة في الجزائر واقع وآفاق، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3

شادي فدوى عمرية، 2012، أبعاد وكفاءات ومهارات المقاول الجزائري في تطوير مؤسسة دراسة حالة المقاولين ولاية بشار، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان

لونسيسي ريم حول المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية - باتنة.

ثالثا: القوانين والجرائد:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادر 22 أوت سنة 2001
2. رمضان الدريبي وآخرون، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ،2003
3. المادة 11، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 54، الصادر بتاريخ 2003/09/01
4. المواد من 5 إلى 8، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ،13الصادرة بتاريخ 26فيفري ،2003
5. المادة ،02 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ،13الصادرة بتاريخ 26فيفري ،2003
6. المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ 2020/11/22 المعدل والمتمم المرسوم 96-296 المؤرخ 1996/09/08

رابعا: المواقع الإلكترونية:

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة https://www.cnac.dz

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب https://www.ansej.org.dz

الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر https://www.angem.dz

المراجع بالأجنبية

1. Alain Fayolle, Entrepreneuriat, Dunod, Paris, 2004.
2. BOURDIEU.P, « Le Capital Social, Notes Provisoires », Actes de la recherche en sciences sociales, année.1980, volume.31, L'éditeur de Persée.
3. BRUNO.A, "Adam Smith vie oeuvre concepts", Edition De Ellipses Edition Marketing S A, 32 Rue Barque 75740 Paris Cedex.15.Isbn.2 7298 0743 8, France, 2001
4. DELORS.J ET D'AUTRE, « Le Conseil De L'emploi, Des Revenus Et De La Cohesion Sociale », Dossier N° 3 Du Cerc 113, Rue De Grenelle 75007, Paris, 2007.
5. Eric Michael laviolette et Christophe loue, Les competences entrepreneuriales, Définition et construction d'un referential, communication au séminaire l'internationalisation des PME et ses consequences sur les strategies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, Suisse, 25, 26,27 octobre 2006.
6. FORGUES, "Capital Social, Gouvernance Et Rationalisation Des Pratiques Communautaires; Outils Théoriques Et Méthodologiques", Chercheur nstitut Canadien De Recherche Sur Les Minorités Linguistiques, Août 2004.
7. Jean Pierrebechar) L'enseignement en entrepreneurship a travers le monde: validation d' une typologie (1998)
8. Kamanzi.P.C, "Influence Du Capital Humain Et Du Capital Social Sur Les Caractéristiques De L'emploi Chez Les Diplômés Postsecondaires Au Canada", These Presentee A La Faculte Des Etudes Superieures De L'universite Laval Dans Le Cadre Du Programme De Doctorat En Administration Et Politique Scolaires Pour L'obtention Du Grade De Philosophie Docteur (Ph.D), Université Laval Québec, Canada, Avril 2006.
9. Karim Messeghem, L'entrepreneuriat en quete de pradigme: apport de l'école autrichienne, le congrés international francophone en entrepreneuriat et PME, L'internationalisatin des PME et ses consequences sur les strategies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, Suisse,
10. LEVESQUE.M Et WHITE.D, « Le Concept De Capital Social Et Ses Usages », lien social et politiques, n°.41, 1999,
11. Michel Coster, Entrepreneur et entrepreneuriat, Actes de la Journée du 06 Juin 2002. Organisées par E M Lyon, Eclly Cadres et Entrepreneuriat, Mythes et Réalités, Les Cahier de Cadres 2003.

12. Mohamed Arezki Isli, La création d'entreprise en Algèrie, Les cahiers du CREAD, n 73, Algérie, 2005,
13. Nacer-Eddine Sadi, la privatisation des entreprises publique en Algerie, 2ème Edition, Office des publications universitaire, France, 2006.
14. NAHAPIET.J And S.GHOSHAL," Social Capital, Intellectual Capital, And The Organizational Advantage", The Academy of Management Review, Vol.23, No.2, Apr.1998.
15. OCDE, "Du Bien Etre Des Nations: Le Role Du Capital Humain Et Social", 2 Rue André Pascal, 75775 Paris Cedex.16, France, 2001.
16. R.PUTNAM, "Bowling Alone : The Collapse And Revival Of Americain Community", Simon Schuster, new york, 2000, p.p 22-23, Cité Par "Atelier Sur Le Capital Social, Les Concepts, La Mesure Et Les Incidences Sur Les Politiques", Projet De Recherche Sur Les Politique Initiative RPR , Canada, Join 2003.
17. RODRIK.D, "Development Strategies For The Next Century", Rapport présenté à la conference "Developing Economies In The 21 St Century", Institute For Developing Economies, Japan External Trade Organization, Janvier.2000
18. SIISIÄINEN.M,"Two Concepts of Social Capital: Bourdieu vs. Putnam", Department of Social Sciences and Philosophy, University of Jyväskylä, Ireland, July.2000.
19. Siomy, Mory Développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneurship : le cas du Rendez-vous entrepreneurial de la francophonie, thése pour l'obtention de philosophie doctorat, université laval, québec, octobre, 2007.
20. Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis, La legends de l'entrepreneur, Edition la découverte & Sayros, Paris, 1999.
21. Sheryl Elaine Monaughan,Capturing the entrepreneurial spirit :A study to identify the personality characteristics of entrepreneurs, PhD teses, California Scool of Professional Psychology, Los Angeles, USA, 2000.
22. Thierry Verstraete et Alain fayolle, Paradigme et entrepreneuriat, revue de l'entrepenurial, vol4, n1, 2005.
23. US. Department of state, entrepreneurship and small business, journal USA, ECONOMIC PERSPECTIVES, volume II, N°1, january 2006
24. WOOLCOCK.M and NARAYAN.D, «Social Capital: Implications for Development Theory, Research and Policy », December. 1999

ملحق رقم 01: الإستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

قسم العلوم التسيير

التخصص: إدارة الإنتاج والتموين

عنوان المذكرة: قياس أثر مؤشرات الاجتماعية على تنشيط ريادة الأعمال و المقاولاتية

السلام عليكم

نرجو منكم أيها السادة الأفاضل الإجابة على أسئلة هذه الاستمارة من أجل التوصل إلى نتائج دقيقة تساعد وتخدم دراستنا ولكم منا كل الاحترام والتقدير والشكر للجهد الذي تبدلونه في مساعدة الباحثين للحصول على معلومات حقيقية وواقعية عن موضوع البحث ولن نستخدم إجاباتكم إلا لأغراض البحث العلمي

الجزء الأول: بيانات عامة

1- الجنس:

ذكـــــر ☐ أنـــثى ☐

2- فئة العمرية:

20 - 30 سنة ☐ **31 - 40** سنة ☐

41 - 50 سنة ☐ أكثر من **50** سنة ☐

3- التأهيل العلمي/ الشهادة:

بكالوريا / تكوين مهني ☐ ليسانس / ماستر ☐

مهندس ☐ ماجستير / دكتوراه ☐

4- التخصص:

إدارة وتنظيم ☐ مالية ومحاسبة ☐

خدمات ☐ تسويق ☐

5- الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات – 10 سنوات ☐

من 10 سنة إلى 15 سنة ☐ أكثـــــر من 15 ســـنة ☐

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- إدراك إمكانية الإنجاز					
• **الاجتماعي**					
1. درجة الثقة في الآخرين.					
2. درجة الثقة في الإدارات العامة.					
3. العمل الاجتماعي و التعاون.					
4. امتلاك شبكة علاقات كثيفة.					
5. الاتصال و الاندماج.					
6. اهتلاك معلومات موثوقة / مصادر شبكة / قنوات .					
7. المعلومة الملائمة حول المنافسين.					
8. المعلومة الملائمة حول السوق و الزبائن.					
• المادي و المالي - الحصول على تمويل بنكي /مالي					
1. الحصول على تمويل المشاركين / اقارب / معارف .					
2. تقدير الاحتياجات المالية للمشروع / تكاليف .					
3. تقدير مخاطر المشروع.					
4. الراسمال البشري /مؤهلة / غير مؤهلة .					
5. الراسمال المالي المحدد و المتاح.					
6. تحديد منتوج سلعة / خدمة .					
7. تقدير الأعمال / الربح.					
• التنظيم / التكوين					
1. الحصول على خبرة مناسبة.					
2. الحصول على تكوين في الميدان.					
3. القدرة على تنظيم المهام و العمليات.					
4. تحديد المسؤوليات / التخصص.					
5. القيام باجراءات خلق مشروع.					
6. جذب المستثمرين/ المساهمين.					
7. توفر الاستشارات و الدعم الفني					
8. تسخير القدرات والوقت لمشروع					
2- مؤشر ادراك الرغبة					
• **مؤشر اجتماعي**					
1. درجة الثقة في النفس					
2. المشاركة في نشاطات المشروع					
3. تأثير أشخاص آخرين مهمين					

4. أساتذة والمدرسة					
5. أصدقاء والجيران					
6. عائلة والقريبين					
7. وقت فراغ لأجل العائلة والتسلية					
8. العمل مع أناس آخرين وتكوين علاقات					
9. العمل الجماعي والعمل المتعاون					
• **الثقافة / الميولات**					
1. القيام بشيء مفيد للمجتمع					
2. القيام بتنفيذ وانجاز ابداعاتك					
3. الحصول على فرصة لتحقيق أحلامك					
4. الحصول على مسؤوليات من خلال العمل					
5. قائد و رئيس نفسرك في العمل					
6. الاستقلالية في العمل					
7. الحصول على عمل ذو أهمية					
8. القيام بتحديات القدرات الجسدية					
• **آفاق ومستقبل المسار المهني**					
1. الربح وجني الأموال					
2. المكافآت بعد أداء الأعمال					
3. المخاطر وعدم التأكد					
4. الحصول على دخل دوري ثابت					
5. الأمن الوظيفي					
6. عمل غير مجهد					
7. عمل بسيط غير معقد					
3- نجاح توجه المقاولاتي					
1. خلق منتج جديد					
2. تقديم منافع اجتماعية					
3. معدلات نمو معتبرة					
4. استغلال الفرص المتاحة					
5. تحقيق مستويات ابداع وابتكار					
6. تحقيق درجة تنافسية					
7. الحصول على حصة سوقية					
8. تحقيق علامة تجارية					
9. امتلاك قنوات تسويق					
10. امتلاك قدرة معتبرة للترويج					
11. تحقيق نوع من الجودة					
12. امتلاك فروع (قدرة التوسع في النشاط)					

ملحق رقم (02):

caract

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	masc	26	61,9	61,9	61,9
	femnn	16	38,1	38,1	100,0
	Total	42	100,0	100,0	

diplome

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	masterlicence	18	42,9	42,9	42,9
	technitic;bac	20	47,6	47,6	90,5
	exprce;formtion	2	4,8	4,8	95,2
	magistrat	2	4,8	4,8	100,0
	Total	42	100,0	100,0	

l.age

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20;30 ans	22	52,4	52,4	52,4
	31;40 ans	6	14,3	14,3	66,7
	41;50ans	5	11,9	11,9	78,6
	plus 50	9	21,4	21,4	100,0
	Total	42	100,0	100,0	

experice

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moin05	22	52,4	52,4	52,4
	05;10	6	14,3	14,3	66,7
	10;15	5	11,9	11,9	78,6
	plus15	9	21,4	21,4	100,0
	Total	42	100,0	100,0	

domain

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	commerketing	21	50,0	50,0	50,0
	comptblfinnce	16	38,1	38,1	88,1

gestion	5	11,9	11,9	100,0
Total	42	100,0	100,0	

Statistiques

		x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	x8	x9	x10	x11
N	Valide	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,5000	2,5000	3,3810	1,9048	2,6429	2,0714	2,3095	2,5238	2,3095	3,6905	2,0714
Ecart-type		1,41852	1,01813	1,16770	,95788	,98331	,74549	,94966	,99359	,97501	1,07040	,83791
Variance		2,012	1,037	1,364	,918	,967	,556	,902	,987	,951	1,146	,702

x12	x13	x14	x15	x16	x17	x18	x19	x20	x21	x22	x23	laxe01
42	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1,8095	1,7857	1,9524	1,9524	1,8810	1,6429	1,8571	1,9524	1,9048	2,2619	2,2381	2,2857	2,3929
,91700	,68202	,58236	,96151	,88902	,90585	1,18056	,79487	,87818	,98920	1,07770	,99476	,97865
,841	,465	,339	,925	,790	,821	1,394	,632	,771	,979	1,161	,990	,958

Statistiques

		x24	x25	x26	x27	x28	x29	x30	x31	x32	x33	x34
N	Valide	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,1905	1,2619	1,8095	2,3095	2,3571	2,2857	2,4286	1,9524	1,9524	1,7381	1,8571
Ecart-type		,89000	,44500	,80359	,78050	1,18572	1,17465	1,36405	1,03482	,88214	,96423	1,07230
Variance		,792	,198	,646	,609	1,406	1,380	1,861	1,071	,778	,930	1,150

x35	x36	x37	x38	x39	x40	x41	x42	x43	x44	x45	x46	x47	laxe02
42	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1,6905	1,7143	1,8095	1,9762	1,7619	1,8571	1,7143	1,6190	1,6667	2,0000	1,9048	2,2619	1,9762	2,0833
,89683	1,04264	,94322	1,04737	,98301	,95180	,83478	,82499	,87420	1,05922	1,12205	1,12747	1,15796	,81088
,804	1,087	,890	1,097	,966	,906	,697	,681	,764	1,122	1,259	1,271	1,341	,658

Statistiques

		x48	x49	x50	x51	x52	x53
N	Valide	42	42	41	42	42	42
	Manquante	0	0	1	0	0	0
Moyenne		1,7381	1,8571	1,6829	1,9762	1,7619	2,0476
Ecart-type		,88509	1,07230	,84968	1,07040	1,00752	1,03482
Variance		,783	1,150	,722	1,146	1,015	1,071

x54	x55	x56	x57	x58	x59	laxe03
42	42	42	42	42	42	42
0	0	0	0	0	0	0
1,6429	1,8571	1,7619	1,9048	1,8333	2,0000	1,8690
,82111	,92582	,93207	1,05483	,93487	1,08200	,91771
,674	,857	,869	1,113	,874	1,171	,842

Corrélations

		laxe01	laxe02	laxe03	laxeG
laxe01	Corrélation de Pearson	1	,434**	,446**	,832**
	Sig. (bilatérale)		,004	,003	,000
	N	42	42	42	42
laxe02	Corrélation de Pearson	,434**	1	,597**	,452**
	Sig. (bilatérale)	,004		,000	,003
	N	42	42	42	42
laxe03	Corrélation de Pearson	,446**	,597**	1	,735**
	Sig. (bilatérale)	,003	,000		,000
	N	42	42	42	42
laxeG	Corrélation de Pearson	,832**	,452**	,735**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,003	,000	
	N	42	42	42	42

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,738	3

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,928	59

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
x1	11,422	41	,000	2,50000	2,0580	2,9420
x2	15,913	41	,000	2,50000	2,1827	2,8173
x3	18,764	41	,000	3,38095	3,0171	3,7448
x4	12,887	41	,000	1,90476	1,6063	2,2033
x5	17,418	41	,000	2,64286	2,3364	2,9493
x6	18,008	41	,000	2,07143	1,8391	2,3037
x7	15,761	41	,000	2,30952	2,0136	2,6055
x8	16,462	41	,000	2,52381	2,2142	2,8334
x9	15,351	41	,000	2,30952	2,0057	2,6134
x10	22,344	41	,000	3,69048	3,3569	4,0240
x11	16,021	41	,000	2,07143	1,8103	2,3325
x12	12,789	41	,000	1,80952	1,5238	2,0953
x13	16,968	41	,000	1,78571	1,5732	1,9982
x14	21,727	41	,000	1,95238	1,7709	2,1339
x15	13,159	41	,000	1,95238	1,6528	2,2520
x16	13,712	41	,000	1,88095	1,6039	2,1580
x17	11,754	41	,000	1,64286	1,3606	1,9251
x18	10,195	41	,000	1,85714	1,4893	2,2250
x19	15,918	41	,000	1,95238	1,7047	2,2001
x20	14,057	41	,000	1,90476	1,6311	2,1784
x21	14,819	41	,000	2,26190	1,9536	2,5702
x22	13,459	41	,000	2,23810	1,9023	2,5739
x23	14,891	41	,000	2,28571	1,9757	2,5957
laxe01	15,846	41	,000	2,39286	2,0879	2,6978

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
x24	15,950	41	,000	2,19048	1,9131	2,4678
x25	18,378	41	,000	1,26190	1,1232	1,4006
x26	14,593	41	,000	1,80952	1,5591	2,0599
x27	19,177	41	,000	2,30952	2,0663	2,5527
x28	12,883	41	,000	2,35714	1,9876	2,7266
x29	12,611	41	,000	2,28571	1,9197	2,6518
x30	11,538	41	,000	2,42857	2,0035	2,8536
x31	12,227	41	,000	1,95238	1,6299	2,2749
x32	14,343	41	,000	1,95238	1,6775	2,2273
x33	11,682	41	,000	1,73810	1,4376	2,0386
x34	11,224	41	,000	1,85714	1,5230	2,1913
x35	12,216	41	,000	1,69048	1,4110	1,9699
x36	10,655	41	,000	1,71429	1,3894	2,0392
x37	12,433	41	,000	1,80952	1,5156	2,1035
x38	12,228	41	,000	1,97619	1,6498	2,3026
x39	11,616	41	,000	1,76190	1,4556	2,0682

x40	12,645	41	,000	1,85714	1,5605	2,1537
x41	13,309	41	,000	1,71429	1,4541	1,9744
x42	12,719	41	,000	1,61905	1,3620	1,8761
x43	12,356	41	,000	1,66667	1,3942	1,9391
x44	12,237	41	,000	2,00000	1,6699	2,3301
x45	11,002	41	,000	1,90476	1,5551	2,2544
x46	13,001	41	,000	2,26190	1,9106	2,6133
x47	11,060	41	,000	1,97619	1,6153	2,3370
laxe02	16,651	41	,000	2,08333	1,8306	2,3360

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	T	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
x48	12,726	41	,000	1,73810	1,4623	2,0139
x49	11,224	41	,000	1,85714	1,5230	2,1913
x50	12,682	40	,000	1,68293	1,4147	1,9511
x51	11,965	41	,000	1,97619	1,6426	2,3098
x52	11,333	41	,000	1,76190	1,4479	2,0759
x53	12,824	41	,000	2,04762	1,7251	2,3701
x54	12,967	41	,000	1,64286	1,3870	1,8987
x55	13,000	41	,000	1,85714	1,5686	2,1456
x56	12,251	41	,000	1,76190	1,4715	2,0524
x57	11,703	41	,000	1,90476	1,5761	2,2335
x58	12,709	41	,000	1,83333	1,5420	2,1247
x59	11,979	41	,000	2,00000	1,6628	2,3372
laxe03	13,199	41	,000	1,86905	1,5831	2,1550

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		laxe01	laxe02	laxe03	laxeG
	N	42	42	42	42
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	2,3929	2,0833	1,8690	2,2500
	Ecart-type	,97865	,81088	,91771	1,00759
Différences les plus extrêmes	Absolue	,156	,255	,253	,169
	Positive	,156	,255	,253	,169
	Négative	-,086	-,165	-,172	-,129
Z de Kolmogorov-Smirnov		1,011	1,654	1,638	1,098
Signification asymptotique (bilatérale)		,259	,008	,009	,179

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.